الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحى-جيجل-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علومالتسيير

العنـــوان:

دور البنوك في تمويل التنمية السياحية

دراسة ميدانية ببنك التنمية المحلية BDLوكالة جيجل

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص: إقتصاد وتسيير سياحي

إعداد الطالبة:

- عميور عبد الحميد
- بوغرة شفيق

إشراف الأستاذ

- مرابط محمد

لجنة المناقشة

الأستاذة: بوهالي رتيبة	جامعة جيجل	رئيسا
الأستاذ: مرابط محمد	جامعة جيجل	مشرفا ومقررا
الأستاذة: بوعموشة حميدة	جامعة جيجل	مناقشا

السنة الجامعية: 2017/2016 م

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحى–جيجل–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علومالتسيير

العنـــوان:

دور البنوك في تمويل التنمية السياحية

دراسة ميدانية ببنك التنمية المحلية BDLوكالة جيجل

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص: إقتصاد وتسيير سياحي

إعداد الطالبة:

- عميور عبد الحميد
- بوغرة شفيق

إشراف الأستاذ

- مرابط محمد

لجنة المناقشة

الأستاذة: بوهالي رتيبة	جامعة جيجل	رئيسا
الأستاذ: مرابط محمد	جامعة جيجل	مشرفا ومقررا
الأستاذة: بوعموشة حميدة	جامعة جيجل	مناقشا

السنة الجامعية: 2017/2016 م

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم إذا أعطيتنا مالا فلا تأخذ سعادتنا, وإذا أعطيتنا قوة فلا تأخذ عقولنا, وإذا أعطيتنا نجاحا فلا تأخذ تواضعنا, وإذا أعطيتنا تواضعا فلا تأخذ اعتزازنا بكرامتنا.

ربي لا تدعنانصاب بالغرور إذا نجحنا، ولا نصاب باليأس إذا فشلنا, بل ذكرنا دائما بأن الفشل هو التجربةالتي تسبق النجاح.

اللهم انفعنا بما علمتنا, وعلمنا بما ينفعنا, وزدناعلما.

اللهم اغنناابالعلم وزينّا بالحلم وأكرمنا بالتقوى, وجملنا بالعافية.

اللهم إنانسألك الصحة في الإيمان, وإيمانا في حسن الخلق, ونجاحا يتبعه فلاح, ورحمة منك وعافية ومغفرة منك ورضوانك.

"ربي أوزعنأن نشكر نعمتك التي أنعمت بها علينا وعلى والدينا, وأن نعمل صالحا ترضاه وأدخلنا في عبادك الصالحين".

شكر

قال الله تعالى:

﴿وما توفيقي إلاَ بالله عليه توكلت وإليه أنيب﴾

سورة هود / الآية: 88

الحمد لله حمدًا طيبًا مباركًا كما يليق لجلال وجهه الكريم ولعظيم سلطانه، والشكر لله الذي وهبنا نعمة العلم ووفقنا على إنجاز هذه المذكرة.

شكر خاص إلى من قال فيهما الله عز وجل:**"...وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرًا..."**الوالدين العزيزين أغلى ما وجد في الكون.

الشكر والثناء للأستاذ **"مرابط محمد"** لإشرافه على هذا العمل، وعلى توجيهاته ونصائحه المتواصلةوحرصه على إنجاز هذه المذكرة، فجزاه الله عنا كل خير.

كما لا يفوتنا أن نتقدم بجزيل الشكر لعمال وإطارات بنك التنمية المحلية وكالة-جيجل-

وجزيل الشكر والتقدير موصول لجميع أساتذة كلية العلومالاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة جيجل على مرافقتهم لنا وتوجيهاتهم طوال مشوارنا الدراسي.

وإلى كل من ساهم في إنجاز هذه المذكرة من قريب أو من بعيد.

شفيق وعبد الحميد

الإهـــــــــــــــــــداء

لك الحمد ربي على عظيم فضلك وكثير عطائك.

إلى المرأة التي لقنتني أول درس في الحياة "يا بني العلم مملكة والأخلاق تاجها" أمي الغاليةمنبع الحب والحنان الذي يشبع دائما تطلعي للنجاح شفاها الله لي وألبسها ثوب الصحة والعافية عاجلا غير أجلا يا أرحم الراحمين.

إلى الرجل الذي أنار دربي بالنضج والتوجه والإرشاد" يابني العلم نضج ووعي ورشاد وليس قبح وزيغ وفساد" هذا الذي وفى ويوفي بواجبات الأبوة "أبي العزيز "أطال الله في عمره.

إلى كل إخوتي وأخواتي الذين كنت أهديهم مع كل موسم حصاد ثمرة فيهدونني فرحة تخترق الفؤاد وترسم على الشفاه الحلوة فأزيد غبطة ويزيدون سعادة

إلى جميع الإخوة التي لم تلدهن أمي إلى من تحلوا بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء إلى ينابيع الصدق الصافي"جميع الأصدقاء بدون استثناء"

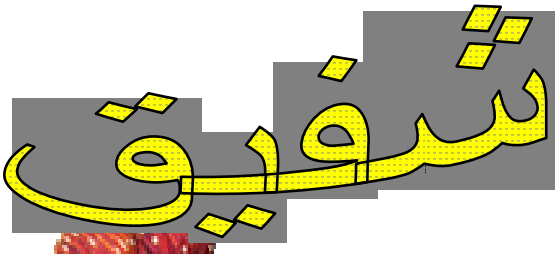

إهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك و لا يطيب النهار إلى بطاعتك و لا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك و لا تطيب الجنة إلى برؤيتك الله جل جلاله.

إلى من بلغ الرسالة و أدى الأمانة... و نصح الأمة... إلى رحمة و نور العالمين محمد صلى الله عليه و سلم.

إلى من جرع الكأس فارغة يسقيني قطرة حب

إلى من كلت أنامله ليقدم لي لحظة سعادة

إلى من أزاح الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم

إلى من أرضعتني الحب و الحنان

إلى رمز الحب و بلسم الشفاء أبي الغاليرحمه الله

إلى القلب الناصع البياض أمي

إلى من قاسموني حب الوالدين إخوتي و أخواتي

إلى كل أولاد إخوتي

إلى كل أقاربي

إلى جميع أصدقائي

إلى كل من سقط اسمه سهوا من هذا الإهداء

إلى كل من أحبتهم و أحبوني، إلى من نسيتهم أقلامي و وسعهم قلبي

إلى كل هؤلاء أهدي جهدي و عملي متمنيا أن يكون في المستوى

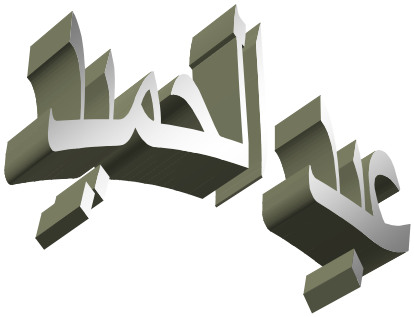

الفهرس

الموضوع	الصفحة
كلمة شكر **فهرس المحتويات** **فهرس الجداول** **فهرس الأشكال** **قائمة الملاحق**	
مقدمة	أ-هـ
الفصل الأول: ماهية التنمية السياحية	7-40
تمهيد	07
المبحث الأول: مفهوم النشاط السياحي	8 - 18
المطلب الأول: تعريف السياحة ومراحل تطورها	8
المطلب الثاني: خصائص السياحة	11
المطلب الثالث: أنواع السياحة	13
المطلب الرابع: أهمية السياحة ومقوماتها	15
المبحث الثاني: عموميات حول التنمية السياحية	18-27
المطلب الأول: تعريف التنمية السياحية	18
المطلب الثاني: أهداف التنمية السياحية	19
المطلب الثالث: مكونات التنمية السياحية	22
المطلب الرابع: أنواع وأشكال التنمية السياحية	24
المبحث الثالث: أساسيات نجاح التنمية السياحية ومعوقاتها	28-39
المطلب الأول: خطة التنمية السياحية	28
المطلب الثاني: محددات التنمية السياحية	32
المطلب الثالث: عوامل نجاح التنمية السياحية	34
المطلب الرابع: معوقات التنمية السياحية	36
خلاصة	40
الفصل الثاني: آليات تمويل البنوك للتنمية السياحية في الجزائر	42-85
تمهيد	42
المبحث الأول :ماهية البنوك	43-60
المطلب الاول: نشأة البنوك	43

المطلب الثاني: أنواع البنوك	44
المطلب الثالث: تطور النظام البنكي الجزائري	56
المبحث الثاني: التنمية السياحية في الجزائر	72-60
المطلب الأول: مخططات التنمية السياحية في الجزائر	60
المطلب الثاني: آليات تنفيذ إستراتيجية التنمية السياحية في الجزائر	66
المطلب الثالث: مشاكل التنمية السياحية في الجزائر	70
المبحث الثالث: أساليب تمويل التنمية السياحية	73-84
المطلب الأول: مفهوم التمويل ومصادره	73
المطلب الثاني:مخاطر القروض البنكية وضماناتها	77
المطلب الثالث: الدور التمويلي للبنوك في القطاع السياحي	81
المطلب الرابع: صيغ تمويل البنوك للتنمية السياحية في الجزائر	83
خلاصة	85
الفصل الثالث: دراسة ميدانية ببنك التنمية المحليةBDL –وكالة جيجل- لدور البنوك في تمويل التنمية السياحية	119-87
تمهيد	87
المبحث الأول: تقديم بنك التنمية المحلية -BDL-وكالة جيجل-	99-88
المطلب الأول: لمحة عن بنك التنمية المحلية BDL	88
المطلب الثاني: تعريف بنك التنمية المحلية –وكالة جيجل-	92
المطلب الثالث: الخدمات التي يوفرها بنك التنمية المحلية	96
المبحث الثاني: العملية الائتمانية بوكالة -BDL- وكالة جيجل-	105-99
المطلب الأول: إجراءات الحصول على القرض بالوكالة	99
المطلب الثاني: الحد من مخاطر الائتمان بوكالة BDLجيجل والتعامل القانوني معه	102
المطلب الثالث: تمويل المشاريع السياحية بوكالة BDLجيجل	104
المبحث الثالث: دراسة تطبيقية ببنك BDL–وكالة جيجل-	118-105
المطلب الأول:القروض الائتمانية المقدمة من طرف بنك -BDL-وكالة جيجل ما بين (2009-2016)	105
المطلب الثاني: حجم تمويل بنك BDL – وكالة جيجل –للتنمية السياحيةوباقي القطاعات	108
المطلب الثالث: دراسة حالة مشروع سياحي ممول من طرف وكالةBDL جيجل	111
خلاصة	119

الخاتمة	123-121
قائمة المراجع **الملاحق**	

فـــهـــــــرس الجداول

قائمة الجداول

الجدول	العنوان	الصفحة
(01)	عدد الأسرة المنجزة خلال المخطط الرباعي الأول	61
(02)	طاقة الاستقبال الجزائرية نهاية 1989	63
(03)	المشاريع السياحية المبرمجة في الأقطاب السياحية للإمتياز	66
(04)	القروض الائتمانية المقدمة من طرف بنك التنمية المحلية وكالة جيجل خلال الفترة (2009-2016)	106
(05)	حجم تمويل بنك التنمية المحلية وكالة جيجل لمختلف القطاعات	109
(06)	هيكل تمويل الفندق السياحي	113
(07)	أعباء الاستغلال المباشرة المتوقعة	114
(08)	مخطط إهتلاك القرض	115
(09)	رقم الأعمال المتوقع خلال 5 سنوات الأولى لبداية النشاط	117

فهرس الأشكال

قائمة الأشكال

الشكل	العنوان	الصفحة
(01)	مكونات(عناصر) التنمية السياحية	23
(02)	أنواع وأشكال التنمية السياحية	27
(03)	معوقات التنمية السياحية	38
(04)	الهيكل التنظيمي للمديرية العامة لبنك التنمية المحلية	89
(05)	الهيكل التنظيمي لفرع الاستغلال	90
(06)	الهيكل التنظيمي لوكالة بنك التنمية المحلية بجيجل	92
(07)	هيكل مشاريع التنمية السياحية الممولة من طرف بنك التنمية المحلية – وكالة جيجل - حسب القطاعات خلال الفترة(2009-2016)	107
(08)	التمويل الممنوح لمشاريع التنمية السياحية وباقي القطاعات من طرف **BDL** جيجل خلال الفترة (2009-2016)	110

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
(1)	ورقةSupport crédit
(2)	إرسالية البنك للعميل حول قبوله منح القرض أو رفضه
(3)	رخصة القرض
(4)	إتفاقية القرض
(5)	إعذار وكالة BDL جيجل
(6)	إعذار الوكالة عن طريق المحضر القضائي
(7)	أمر حجز وبيع موضوع الضمان بالمزاد العلني
(8)	محضر إبلاغ الزبون بأمر البيع بالمزاد العلني
(9)	محضرحجز تنفيذي وجرد
(10)	محضر بيع منقولات مرهونة
(11)	سند لأمر
(12)	مخطط إهتلاك قرض الفندق

مقدمة

يعتبر مصطلح السياحة شائعا في وقتنا الحالي، نظرا لتطور النظرة التقليدية التي كان ينظر للسياحة بها، فقد فهم أخيرا الدور الذي تقوم به في مختلف المجالات على اختلاف أنواعهاإقتصاديا، اجتماعيا، ثقافيا وحتى سياسيا،فبرزت بمفهومها الحديث وأصبحت تعتبر صناعة قائمة بحد ذاتها،ما جعل دولا كثيرة توليها اهتماما بالغا لعائدها السريع،ولمساهمتها الفعالة في تحسين ميزان المدفوعات وزيادة الدخل القومي،وتوفير العملة الصعبة والتقليل من البطالة وغير ذلك من المزايا التي توفرها لمختلف الدول. من هذا المنطلق، برز مصطلح أخر يعنى بالسياحة وتطويرها، حتى يتم الاستفادة منها بصورة أكثر فعالية،حيث ظهر مايعرف بالتنمية السياحية، هذه الأخيرة تعد من أحدث أنواع التنمية وهي مترابطة مع عملية التنمية في القطاعات المختلفة،ووجودها يضمن استفادة كبيرة من المزايا التي توفرها السياحة،ولهذا سطرت الدول برامج وآليات قصد تحقيقها وتطبيقها على أرض الواقع.

والجزائر كغيرها من البلدان لم تحد عن ذلك، بل سطرت عدة برامج قصد تحقيقها والتخلص من التبعية التي لازمتها وتلازمها لقطاع المحروقات، بدءا من سنة 1967 إلى غاية يومنا هذا،ووضعت آليات مختلفة لتنفيذها في صورة وزارة السياحة ومديرياتها وغير ذلك، وكل ذلك بهدف جعل السياحة أحد بدائل المحروقات، لكن تلك البرامج اصطدمت في الواقع بعدة مشاكل حدت منها،وأحدثت انحراف كبير بين الأهداف المسطرة والمحققة،ما جعلها في تغيير مستمر إلى يومنا هذا،ولعل من أبرز تلك المشاكل،مشكل تمويل عملية التنمية السياحية.

تحتاج التنمية السياحية إلىأموال كبيرة، نظرا لحجم المشاريع التي تقام في إطارها،فكل مشروع سياحي ينجز هو في الواقع شكل من أشكال التنمية السياحية،التي تتطلب عدة أشكال تناسب مختلف الطبقات والرغبات، ولهذا فإن مشروعا واحدا لا يكفي رغم كبر احتياجاته التمويلية،فكيف الأمر إذن مع احتياجات عدة مشاريع، ومن هنا كان الاتجاه صوب القطاع المصرفي، وخاصة البنوك، بغرض حل هذه المشكلة.

أولا: إشكالية الدراسة

يعد تمويل التنمية السياحية من أهم المشاكل التي تعيق عملية النهوض بها، خاصة في الدول النامية كالجزائر، وسعيا لإيجاد حل لتمويل مشاريعها، تم اللجوء إلى البنوك لتمويل الاستثمارات السياحية، مثل بنك التنمية المحلية (**BDL**)،وعليه نطرح التساؤل التالي:

ماهو دور وآليات بنك التنمية المحلية BDL–وكالة جيجل –في تمويل التنمية السياحية؟

لتوضيح الإشكاليةالرئيسية، يمكن طرح تساؤلات فرعية هي :

- هل هناك صيغة تمويلية واحدة تعتمدها البنوك لتمويل التنمية السياحية؟
- كيف يساهم بنك التنمية المحلية **BDL** جيجل في تمويل التنمية السياحية؟
- كيف تتم عملية منح القروض للعملاء من قبلوكالة**BDL** جيجل ؟
- هل يمول بنك التنمية المحلية **BDL** جيجل المشاريع الكبرى للتنمية السياحية؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

اعتمدنا في معالجة التساؤلات السابقة على مستوى الإشكالية على الفرضيات التالية:

– تساهم البنوك في تمويل التنمية السياحية عبر عدة صيغ؛

– يساهم بنك التنمية المحلية وكالة **BDL** جيجل في تمويل عملية التنمية السياحية من خلال تمويله للمشاريع السياحية والخدمية؛

– تخضع عملية منح القروض بوكالة **BDL** جيجل إلى مجموعة من الخطوات المترابطة والمتسلسلة قبل الموافقة على منح القرض وصرفه للعميل؛

– يمول بنك التنمية المحلية وكالة **BDL** جيجل مشاريع سياحية قليلة، في إطار التنمية السياحية، وهي مشاريع مكلفة.

ثالثا: أهداف الدراسة

نهدف من خلال هذهالدراسةإلى:

– تسليط الضوء على قطاع السياحة وضرورة تنميته؛

– التعرف على الصيغ التي يتم الاعتمادعليها في تمويل التنمية السياحية؛

– إبراز الدور البنكي كحل لمشكل تمويل التنمية السياحية.

رابعا: منهجوأدوات الدراسة

نظرا لطبيعة الموضوع ظهر لنا جليا أن المنهج المناسب للدراسة هو المنهج الوصفي في الفصلين الأول والثاني، حيث قمنا بعرض ووصف مختلف المفاهيم التي تخص السياحة، التنمية السياحية والبنوك ، وكذلك الدور الذي تلعبه البنوك–خاصة التجارية منها– في عملية التنمية السياحية، وقد استعننابمجموعة من وسائل البحث العلمي كالكتب، الملتقيات، المجلات وغيرها.

أما في الجانب التطبيقي فقد اعتمدنا المنهج التحليلي (دراسة حالة)، من خلال قيامنا بتفسير وتحليل مختلف الأرقام والبيانات الرسمية، التي تحصلنا عليها من بنك التنمية المحلية **BDL** جيجل، سوءا تعلق الأمر بالوثائق الرسمية أو المقابلات.

خامسا: أهمية الدراسة

تكتسي هذه الدراسة أهمية بالغة تتجلىفي:

– المكانة التي أصبح يحظى بها القطاع السياحي في وقتنا الحالي، نظرا لأهميته في مختلف المجالات، ما أدىإلى ضرورة تنميته، عبر وضع برامج وخطط واستراتيجيات لتطوير وتنفيذ تلك العملية، فأصبحت بذلك التنمية السياحية ضرورية للاستفادة من مزايا السياحة، خاصة في المجالين الاقتصاديوالاجتماعي؛

– لا تكون هناك تنمية سياحية بدون تمويل، وعليه فإن وظيفة البنوك، التي تعد مصدرا تمويليا للمشاريع السياحية، مهمة للغاية قصد تحقيقها.

سادسا: أسباب اختيار الموضوع

إن اختيار هذا الموضوع يعود لأسباب ذاتية وأخرى موضوعية، لعل أهمها:

– الأهمية الكبيرة التي يحظى بها القطاع السياحي في العالم، وضرورة الاهتمام به في الجزائر، كونها تتوفر على مقومات متنوعة وغنية؛

– مشكلانخفاض أسعارالنفط،والأزمة التي تعاني منها الجزائر نتيجة ذلك، وضرورة تحقيق تنمية سياحية في الجزائر، للحصول على المزايا التي توفرها السياحة؛

– الدور الذي تلعبه البنوك كحل لمشكل تمويل التنمية السياحي؛

– العلاقة الموجودة بين موضوع الدراسة وتخصصنا؛

– ندرة وقلة الدراسات والأبحاث الجامعية التي تبرز العلاقة بين البنوك والتنمية السياحية؛

– الرغبة الشخصية في الموضوع كونه جدير بالاهتمام.

سابعا: حدود الدراسة

1- الإطار المكاني

أجريتهذه الدراسة ميدانيا ببنك التنمية المحلية– وكالة جيجل–.

2-الإطارالزمني

أجريتهذه الدراسة في السداسي الثاني من الموسم الدراسي 2017/2016.

ثامنا: الدراسات السابقة

من بين الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع أو بعض أجزائه الرئيسية، والتي تمكنا من الحصول عليها، نحصرها فيما يلي:

1-دراسة عوينان عبد القادر "**التهيئة السياحية في الجزائر الإمكانيات والمعوقات (2000–2025) في ظل الاستراتيجية السياحية الجديدة**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،تخصص:نقود ومالية، جامعة الجزائر 03، 2012–2013، حيث انطلق الباحث من الإشكالية التالية**في ظل الوضعية الحالية التي يوجد عليها القطاع السياحي في الجزائر، ماهي الآليات والسبل الكفيلة لدفع عجلة القطاع السياحي في الجزائربغية استغلال الإمكانيات السياحية المتوفرة، في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025؟**"، وقد توصل الباحثإلى مجموعة من النتائج منها:

–السياحة ظاهرة عالمية تطورت وازدهرت في بداية القرن العشرين مع استقرار الوضع الدولي خاصة في بداية الخمسينيات؛

– تساهم السياحة في التنمية الاقتصادية بنسبة كبيرة، من حيث زيادة المداخيل بالعملة الصعبة وتحسين وضعية ميزان المدفوعات، وتوفير مناصب شغل للكثيرين بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، كما أنها تساهم في الناتج الإجمالي للكثير من دول العالم؛

–القطاع السياحي في الجزائر لا يزال ضعيفا ودون المستوى المطلوب، ولم يرق إلى تحقيق الأهداف المرجوة منه، رغم توفر الإمكانيات خاصة الطبيعية منها.

2- دراسةعيساني رييع"**دور البنوك في تنشيط التنمية السياحية – دراسة حالة ولاية سطيف**-"، مذكرة ماجستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد التنمية ، جامعة باتنة، الجزائر، 2011-2012، حيث انطلق الباحث من الإشكالية التالية:"**ماهو دور القطاع المصرفي في تمويل الأنشطة السياحية، وكيف يمكن تفعيله لتنشيط قطاع السياحة؟**"، وقد توصل الباحثإلى مجموعة من النتائج منها:

-مهما اختلف نوع المشروع السياحي، إلا انه يتطلب تمويله من طرف البنوك التجارية؛

-رغم المشاكل التي قد تحدث للبنك عند تمويله للمشاريع السياحية، والتي تتميز بالموسمية، إلا أنه قد قام بتمويل كل المشاريع التي تحققت فيها الشروط التي يطلبها، وذلك بالاعتماد على الضمانات المقدمة،لكن ذلك لم يمنع حدوث المشاكل، خصوصا مع نقص المتابعة الميدانية من طرف البنك.

3- دراسةزهير بوعكريف"**التسويق السياحي ودوره في تفعيل قطاع السياحة –دراسة حالة الجزائر**-"، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص:تسويق، جامعة قسنطينة، الجزائر،2011-2012،حيث انطلق الباحث من الإشكالية التالية:"**مامدى مساهمة التسويق السياحي في تفعيل قطاع السياحة؟**"، وتوصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها:

-السياحة قطاع اقتصادي يشكل صناعة حقيقية تدعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛

-شرعت الجزائر في البحث عن حلول بديلة لخلق ثروة جديدة يعتمد عليها الاقتصاد الوطني الذي يتشكل أساسا من عائدات البترول والغاز، حيث أعلنت عن خطة لتطوير قطاع السياحة وجعله بديلا للمحروقات وهذا يتجسد في المخطط التوجيهي للتنمية السياحية **SDAT 2025**؛

-يتم تنفيذإستراتيجية تسويق الوجهة السياحية من طرف الديوان الوطني للسياحة**ONT** بالتنسيق مع وكالات السفر والسياحة الجزائرية، بالاعتماد على مختلف وسائل التنشيط السياحي، بالإضافة الى الجهاز الجديد للتسويق السياحي في الخارج "دار الجزائر".

4-دراسة أيمن برنجي"**الخدمات السياحية وأثرها على سلوك المستهلك- دراسة حالة مجموعة من الفنادق الجزائرية-"**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص:الإدارة التسويقية، جامعة بومرداس، 2008-2009، حيث انطلق الباحث من الإشكالية التالية:"**ما هو اثر الخدمات السياحية والفندقية على سلوك المستهلك الجزائري؟ وهل ترقى الفنادق الجزائرية إلى مستوى جلب السياح وإرضائهم؟**"، وتوصل الباحث إلى النتائج التالية:

-السياحة عبارة عن مجموعة من الأنشطة المتعلقة بالسفر، التنقلوالإقامة خارج مقر السكن الاعتيادي لأغراض متعددة؛

-السياحة كصناعة تتكون من: المقومات والموارد السياحية،التجهيزات السياحية، الخدمات السياحية، خدمات المواصلات والاتصالات المحلية والدولية، الدعاية والترويج السياحي، الطلب السياحي؛

-يغلب على الفنادق الجزائرية طابع سياحة الأعمال وسياحة الداخل، في حين تبقى نسبة سياحة الترفيه منخفضة وتقدر بحوالي 22%؛

-تحسن مستوى الخدمات البنكية، حيث وجد أن غالبية نزلاء الفنادق تتراوح درجة رضاهم بين الراضين وكثيري الرضا بنسبة تقدر بحوالي 85% من مجمل النزلاء.

تاسعا:هيكل البحث

منخلالالاطلاععلىالدراساتالسابقةونظرا لطبيعةالموضوعظهرلناجلياأنالمنهجالمناسب للدراسةهوالمنهجالوصفيفيالفصلينالأولوالثاني،حيث قمنا بعرض ماهية التنمية السياحية، إضافة إلى عرض آليات تمويل البنوك للتنمية السياحية في الجزائر ،أماالفصلالثالثفاستخدمنا فيه المنهجالتحليليالذي مكننامن تحليل وتفسير المعلومات والبيانات التي جمعناها، وذلك للوصول إلى نتائج، بالاعتماد على مجموعة من الأدوات كالمقابلة.

ولإنجازهذاالعملتمالاعتمادعلىمجموعةمنالمراجع باللغةالعربيةوباللغاتالأجنبيةوالاستعانة بالمجلاتوالبحوثالمتخصصةواستخداماالبياناتوالإحصائياتالمتعلقة بموضوعنا.

عاشرا: صعوبات الدراسة

واجهتنا مجموعة من العراقيل والصعوبات أثناء قيامنا بهذه الدراسة، لعل أبرزها مايلي:

-صعوبة إيجاد مراجع حول العلاقة بين البنوك والقطاع السياحي؛

- تضارب المعلومات والبيانات حول القطاع السياحي في بعض الأحيان؛

- رفض العديد من البنوك قبولنا كمتربصين؛

- صعوبة الحصول على وثائق ومعلومات من بنك **BDL**-وكالة جيجل- نظرا للتكتم الشديد حول المعلومات الخاصة بالبنك من أغلب عماله؛

- ضياع الوقت والجهد، نظرا لرفض استقبالنا في بنك التنمية المحلية -وكالة جيجل - وإرجاء ذلك إلى وقت لاحق، وهكذا كل مرة؛

- صعوبة ترجمة وضبط المصطلحات الواردة في الوثائق المقدمة لنا في بنك **BDL** - وكالة جيجل-.

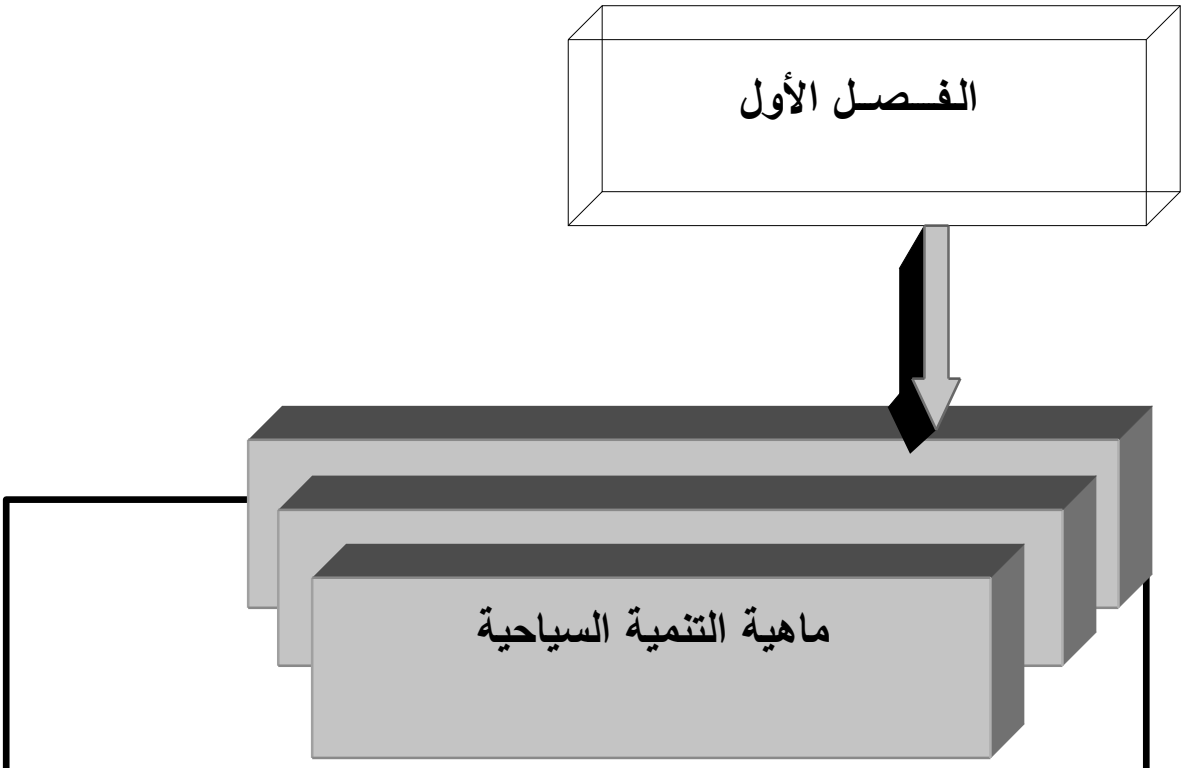

تمهيد

المبحث الأول:مفهوم النشاط السياحي

المبحث الثاني: عموميات حول التنمية السياحية

المبحث الثالث: أساسيات نجاح التنمية السياحية ومعوقاتها

خلاصة

تمهيد

تعتبر السياحة مفهوما جديدا قديما، حيث لم يكن ينظر إليها بالنظرة الحالية، لكن مع تطور المجتمعات وتطور الاقتصاد أصبحت علما قائما بذاته، وبرزت أهميتها التي غفل عنها الكثيرون في السابق، مادفع بدول كثيرة إلى البحث عن سبل تنميتها، للاستفادة قدر الإمكان من الفوائد التي تعود بها عليها، وهنا ظهر ما يعرف بالتنمية السياحية.

تعد التنمية السياحية عملية تهتم بتطوير السياحة، وهي أحدث ما ظهر من أشكال التنمية، كما أنها مرتبطة بمختلف الأنواع التنموية الأخرى، وتشترك معها بضرورة توفر شروط وعوامل وخطة تضمن نجاحها،مواجهة بذلك للعراقيل التي قد تواجهها.

وسنتناول في هذا الفصل النشاط السياحي والتنمية السياحية من خلال ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مفهوم النشاط السياحي.

المبحث الثاني: ماهية التنمية السياحية.

المبحث الثالث: أساسيات نجاح التنمية السياحية ومعوقاتها.

المبحث الأول: مفهوم النشاط السياحي

لقد أدرك الإنسان على مر العصور كثيرا من التطور في حياته، فأصبحت له احتياجات متجددة، وظهرت بعض الكماليات وكأنها ضروريات، ولهذا اختلفت نظرته نحو عدد كبير من أمور الحياة، حيث بدأ يبحث عن الراحة، الرفاهية، المتعة والسعي الدائم لزيادة ثروته عن طريق الاحتكاك بغيره من المجتمعات، وعليه، سنحاول من خلال هذا المبحث إبراز تعريف السياحة ومراحل تطورها،بالإضافةإلى استعراض أهميتها واهم مقوماتها.

المطلب الأول: تعريف السياحة و مراحل تطورها

مرت السياحة بعدة تطورات عبر الزمن، ماجعل الباحثين والمختصين يقدمون عدة تعاريف مختلفة لها، وفيما يلي سنبرزأهم التعاريف، والمراحل التي مرت بها.

الفرع الأول: تعريف السياحة

لقد تعددت الآراء التي وضعت من قبل الباحثين والقائمين على المؤسسات الدولية، فيما يتعلق بمفهوم السياحة ومن بينها نذكر:

عرفها مؤتمر أوتاوا **(OTTAWA)**في كندا على أنها: " الأنشطة التي يقوم بها الشخص إلى مكان خارج بيئته المعتادة لمدة زمنية دون أن يكون غرضه من السفر داخل مكان الإقامة الكسب، ويستبعد الهجرة المؤقتة لممارسة أنشطة الكسب"[1].

وحسب منظمة السياحة العالمية لهيئة الأمم المتحدة**(UNWTO)**يمكن تعريف السياحة بأنها: " مجموع الأنشطة التي يقوم بها الأشخاص المسافرون خلال إقامتهم في غير الأماكن التي يقيمون فيها من أجل التسلية أو أعمال أو دوافع أخرى"[2].

كماعرفجوير فرولر**(GuyerFreuler)**السياحة بأنها:" ظاهرة طبيعية من ظواهر العصر الحديث والأساس فيها الحاجة المتزايدة للحصول على عمليات الاستجمام، وتغيير جو الوعي الثقافي لتذوق

[1] محمد الصيرفي، **التخطيط السياحي** ،الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ،مصر، 2007، ص: 11.

[2]Jean-Pierre Lozato-Giotart&Michel Balfet,**management du tourisme**, 2eme édition, pearsoneducation, paris, 2007, p: 04.

جمال المشاهد الطبيعية ونشوة الاستمتاع بجمال الطبيعة"[1].

كما عرف عصمت عدلي ومنال شوقي عبد المعطي أحمد السياحة على أنها:" مجموعة الأنشطة الحضارية والاقتصاديةوالتنظيمية الخاصة بانتقال الأفراد إلى بلد غير بلادهم وإقامتهم فيها لمدة لاتقل عن 24 ساعة، لأي غرض كان ماعدا العمل الذي يدفع أجره داخل البلد المزار"[2].

كما عرفت السياحة بأنها: "مجموع العلاقات والظواهر التي تترتب على سفر وإقامة مؤقتة لشخص أجنبي في مكان ما بحيث لا يتحول إلى إقامة دائمة ولا ترتبط بنشاط يحقق ربحا للشخص الأجنبي"[3].

من خلال التعاريف السابقة يمكن تقديم تعريف شامل للسياحة بأنها:انتقال الأشخاص الطبيعيين من مكان لآخر، خارج بيئتهم المعتادة بشكل مؤقت ولمدة زمنية محددة لا تقل عن 24 ساعة، وقد يكون هذا الانتقال بدافع ثقافي، ديني، رياضي، أو بدوافع أخرى.

الفرع الثاني: التطور التاريخي للسياحة

مرت السياحة خلال تطورها بمراحل مختلفة، حيث أنها ليست نشاط حديث بل يرجع لآلاف السنين، لكنها ظلت محدودة الانتشار حتى وقت قريب جدا، وعموما فإن النشاط السياحي انتقل من بحث المجتمع البشري عن الإقامة والأكل إلى بحثه عن أناس للقاء معهم وتحقيق أغراض اجتماعية وتجارية وترفيهية...الخ،ويمكن إيجاز التطور التاريخي للسياحة في ثلاث مراحل زمنية كما يلي:[4]

1- المرحلة المبكرة (العصور القديمة)

كانت وسائل النقل في تلك المرحلة بدائية، كما كان الهدف من انتقال البشر هنا ينحصر إما في التجارة، أو زيارة الأماكن المقدسة (مكة، القدس، الكنائس) أو التمتع بالطبيعة الساحرة بحثا عن الثلاثة وهي **SANDSUN-SEA-**أي الشمس– البحر – الرمال.

---

[1]أحمد فوزي مولوخية، **مدخل إلى علم السياحة**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، ،مصر، 2007، ص: 33.

[2]- عصمت عدلي ومنال شوقي عبد المعطي أحمد، **مقدمة في الإعلام السياحي**،الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر،مصر، 2011، ص: 9.

[3]A. J. Burkart&S.Medlik ,**Tourism: Past- Present and Future**, 2nd edition, Heinemann, London, 1981.p:41.

[4]عصمت عدلي ومنال شوقي عبد المعطي احمد، مرجع سبق ذكره ، ص ص: 13، 14.

2- المرحلة الثانية (العصور الوسطى)

زادت في هذه المرحلة حركة انتقال البشر وذلك مع تطور وسائل النقل حيث زادت أعداد المسافرينسبيا،ودخلت الطبقات الوسطى ضمن المسافرين، كما ظهر الوسطاء لتنظيم الرحلات، وبدأ ظهور شركاتالسياحة.

3- المرحلة الثالثة (العصور الحديثة)

كان تحديد هذه الحقبة بسبب اختراع الطائرة، والتي بدأ استعمالها في الأغراض الحربية في الحرب العالمية الأولى، وبدخول الطائرة في مجال النقل المدني، وخاصة بعد تطور سرعتها ووسائل الأمان بها، أصبح لها الدورالأولفي السياحة، كما ظهرت سياحة البحر وتتمثل في متعة السفر الطويل في البحر مع زيارة الموانئ المختلفة.

وبانتهاء الحرب العالمية الأولى والثانية، وبعد تكامل وسائل النقل، بدأ سفر الأفواج البشرية بأعداد كبيرة وهنا بدأت السياحة بمفهومها الحديث، وأصبحت تسمى باسم صناعة السياحة. ووجد الاسم الجديد **(Tourism)** وهو تعبير جديد وليد القرن العشرين، حيث بدأت الدول والمنظمات العالمية وعلى رأسها الأمم المتحدة بالاهتمام بالسياحة لأنها أصبحت صناعة لها أهميتها لعائدها السريع العالي. بالإضافة إلى ظهور العلماء والباحثين في النشاط السياحي والمؤسسات والمعاهد المتخصصة، وأصبحت الطبقة المتوسطة تمثل شريحة كبيرة من السائحين في هذه المرحلة، وبالتالي أصبحت السياحة علما حديثا وصناعة عملاقة لها أصولها وعلومها المتقدمة جدا.

وعموما فان تطور السياحة في القرن العشرين، ومطلع القرن الحادي والعشرين يعود لمجموعة من الأسباب هي:[1]

-استقرار الأوضاع الأمنية الدولية بعد الحرب العالمية الثانية (أي بعد سنة 1945)، حيث أصبحت السياحة وسيلة من وسائل السلام والاتصال والتعارف بين الدول والشعوب؛

-التطور الكبير في وسائل النقل المختلفة، مما مكن من الوصول إلى مختلف مناطق العالم بكل سهولةويسر؛

-ارتفاع مستوى الدخل والمعيشة؛

[1] خليل دراج، **أسئلة وإجابات نموذجية في منهاج التوجيهي**، جريدة الأيام، العدد 5856، الصادر يوم 2012/04/29، متاح على الموقع:**www.al-ayyam.ps** ، تاريخ الاطلاع (2017/03/14 على الساعة 15:20).

-التوسع في إنشاء المشاريع السياحية والترويجية، وتطوير المواقع الأثرية والطبيعية ومدن الألعاب والمتاحف والمعارض؛

-ظهور الشركات السياحية المتخصصة، وتطور وسائل الدعاية السياحية عبروسائل الإعلام وشبكة الانترنت؛

-ظهور المنظمات السياحية التي تهتم بالقطاع السياحي ومقوماته، مثل منظمة السياحة العالمية **(UNWTO)**،والاتحاد العربي للسياحة التابع لجامعة الدول العربية.

ولهذهالأسباب نشط قطاع السياحة بأنماطه المختلفة، وزاد اهتمام الدول بالسياحة كنشاطاقتصاديله دوره في اقتصاديات كثير من دول العالم، ويدل على ذلك الحقائق التالية:[1]

-زيادة عدد السياح في العالم ليبلغ حوالي 1.20مليار سائح دولي في سنة 2015؛

-زيادة الإيرادات السياحية إذ بلغت تقديرات الدخل الإجمالي من السياحة الدولية حوالي1.44 تريليون دولار سنة 2015؛

-ارتفاع نسبة صادرات السياحة من مجموع الصادرات الدولية لتبلغ حوالي 6.47 % سنة 2015؛

-زيادة حجم الإنفاق السياحي، إذ بلغ حوالي 1.37 تريليون دولار سنة 2015؛

-ارتفاع نسبة النفقات السياحة من إجمالي الواردات الدولية لتبلغ حوالي 6.66 % سنة 2015.

المطلب الثاني: خصائص السياحة

أدى ارتفاع مستوى الدخول الفردية وحصول الأفراد على مزايا جديدة إلى تكوين فائض في الدخول يوجه إلى إشباع الحاجات الإنسانية الرفيعة والتي منها السياحة،وأصبح للسياحة خصائصها التي تميزها عن غيرها من القطاعات،والتي تتمثل فيمايلي:[2]

-السياحة ظاهرة متعددة الأبعاد، لها نشاطات كثيرة ومتنوعة، وتساهم كل منها في خدمة شاملة للسائح، وتتطلب بالضرورة جهد وتعاون وسياسة مشاركة وتنسيق بين المراكز السياحية، وأصحاب الفنادق، ومنظمي الرحلات السياحية؛

-تتميز السياحة بأداء دور اقتصادي هام في الدول النامية، بشرط الأنشطة الكثيرة والمتنوعة، وسلسلة الخدمات والتيسيرات، والترابط مع القطاعات الأخرى في الدولة من حيث التنمية الشاملة التي تمس مختلف

[1] موقع البنك الدولي **data.albankaldawli.orgwww.**، تاريخ الإطلاع (2017/03/14 على الساعة 15:35).

[2] محمد الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص ص:21، 22.

الجوانب؛

-أساس صناعة السياحة هو الخدمات، والجانب الأكبر ممن يشتغلون فيها هم من عمالة الدرجة الثالثة في مجالات النقل والتموين والنظافة والمطاعم وأماكن الترفيه والتسلية والخدمات ومحلات بيع التذكارات، فهي تولد فرص عمل جديدة باستمرار؛

-تتسم طبيعة السياحة بالديناميكية وتخضع للأفكار المتغيرة الجديدة، ويتحكم في أوضاعها العملاء (السياح)، ويجب أن تكون على أعلى درجة من الجمال والتنظيم، لكي تلاءم طبيعة ظروف العملاء القادمين من أجل المتعة والترويح؛

-قد تتميز بعض المناطق السياحية بأنها موسمية النمط، وهذا يعني أن العمل طارئ والبطالة موسمية، وهما مظهرين مميزين لصناعة السياحة في المنتجعات.

إضافة إلى ما سبق فإن السياحة تتميز بالخصائص التالية:[1]

-تعتبر السياحة ظاهرة انتقالية وقتية، تقوم بها أعداد كبيرة من الأفراد من دول مختلفة، فيتركون محل إقامتهم ويرحلون إلى مناطق أخرى في بلادهم أو بلاد أخرى؛

-يتطلب انتقال الفرد من خلال السياحة فترة زمنية تختلف طولا أو قصرا وفقا لرغبات السائح،كما تتوقف على عوامل أخرى مثل مقدرة السائح على الإنفاق، وقوانين الدولة، وتأثير جوانب جذب السياح وتكاليف الإقامة والمعيشة في الدولة المضيفة؛

-يعد السائح في الدولة المضيفة مستهلكا، حيث تؤدي أنماطه الاستهلاكية المختلفة بطريقة أو بأخرى لزيادة دخل الدولة؛

-يقصد من السياحة إشباع الحاجات السيكولوجية،فتكون بغرض الاستجمام والترفيه،أو لأغراض أخرى غير الاكتساب المادي، أي أن الشخص الذي يكون هدفه من التنقل هو العمل وكسب المال، لا يعد بهذا المفهوم سائحا، ولا يعد إنتقاله سياحة؛

-تتميز السياحة كصناعة تصديرية، حيث يتم إنفاق المستهلك الذي يأتي جالبا للأموال لينفقها في الدولة المضيفة، فيزيد رصيد الدولة من العملة الأجنبية.

---

[1] محمد مرابط وعبد الله بوكروح،**تنافسية وتنمية القطاع السياحي في الجزائروآليات تطويره في ظل استراتيجة جديدة للمخططالتوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025**،الملتقى الدولي الأول حول:السياحة في الجزائر بين متطلبات واقع والتسيير العقلاني،المنعقد يومي:09- 10 مارس2016، ص:05.

المطلب الثالث: أنواع السياحة

يمكن تقسيم السياحة إلى عدة أنواع، وفقا لعدة أسس ومعايير معينة، حيث تختلف هذه الأنواع من بلد إلى آخر ،ومن أهمها ما يلي:[1]

الفرع الأول: تقسيم السياحة وفقا للعدد

وفقا لهذا التقسيم ، يمكن تحيد نوعين من السياحة هما:

- **سياحة فردية:** وهي عبارة عن سياحة تكون بصفة فردية وفي الكثير من الأحيان غير منظمة، يقوم فيها شخص أو مجموعة أشخاص بزيارة بلد أو مكان.
- **سياحة جماعية:** وهي سياحة للأفواج أو المجموعات السياحية، حيث تقوم الشركات السياحية بتنظيم وترتيب هذه السياحة الجماعية.

الفرع الثاني: تقسيم السياحة وفقا للغرض

وفقا لهذا التقسيم ، يمكن تحديدمجموعة من الأنواع منها:

- **سياحة لقضاء الإجازات الترفيهية:** تعتبر من أهم أنواع السياحة شيوعا في كافة الدول، وهذا النوع مرتبط بأوقات الإجازات المدفوعة المرتب مثل: إجازات نهاية الأسبوع، الإجازات الصيفية، الأعياد الدينية، الأعياد الوطنية، وغيرها.
- **السياحة الصحية والعلاجية:** تكون من خلال بقاء السائح في بلد معين لغرض علاجه من مرض يصيبه، وهناك مقومات لتوفر السياحة العلاجية منها:

-توفر جو صحي نقي؛

-توفر مصحات ومستشفيات وفريق طبي جيد؛

-توفر المياه المعدنية والكبريتية؛

-توفر الخدمات السياحية المساعدة مثل: المترجمين، وسائل النقل.

- **سياحة التعلم والتدريس:** وتكون لغرض الدراسة والتعلم في بلد معين، أو لغرض حضور دورات تدريبية و تعليمية، ومن هذا المنطلق فإن ذهاب الشخص إلى بلد غير بلده بهدف الدراسة يعد سياحة، كما أنه يعد سائحا.

[1] أحمد محمود مقابلة، **صناعة السياحة**، الطبعة الأولى، دار الكنوز المعرفية العلمية للنشر والتوزيع،الأردن، 2007، ص: 36- 44.

- **السياحة الرياضية:** تعتبر هذه السياحة قديمة، حيث كانت تشمل رحلات الصيد، أما في الوقت الحاضر أصبحت سياحة لصيد الأسماك واليخوت وركوب الخيل وغير ذلك، وأصبحت الكثير من دول العالمتتنافس لإقامة فعاليات رياضية في رياضات مختلفة، بهدف الحصول على المكاسب التي تحققها من هذه الأخيرة.
- **سياحة زيارة الآثاروالأماكن التاريخية:** تتمثل في زيارة آثار وأماكن تاريخية وأثرية، ويعتبر هذا النوع من السياحة بالغ الأهمية بسبب تدفق أعداد ضخمة من السياح للبلد الذي يزورونه ويجب على المشاركين أن تتوفر لديهم ثقافة عالية.
- **سياحة المؤتمرات والاجتماعات:** بسبب انتشار ظاهرة المؤتمرات والاجتماعات لرجال الأعمال الثقافية والتعليمية، تم الاهتمام بهذه السياحة من خلال توفير خدمات سياحية متطورة ووسائل اتصالات عديدة ووسائل نقل مختلفة...الخ.
- **السياحة الثقافية:** وتكون لزيارة الندوات والدورات الثقافية، والمعارض والمسابقات الثقافية؛
- **سياحة أخلاقية:** وتتمثل في سفرات سياحية تتضمن سياح غربيين بهدف تقديم بعض الخدمات لأبناء المناطق المضيفة.

الفرع الثالث: تقسيم السياحة وفقا للعمر

وفقا لهذا التقسيم ، يمكن تحديد أربعة أنواع من السياحة هي:

- **سياحة الشباب:** يتعلق بالمرحلة العمرية من 15 إلى 21 سنة، وتمتاز بالبحث عن الحياة الاجتماعية أو الاختلاطبالآخرين والاعتماد على النفس.
- **سياحة الطلائع:** وتتعلق بالمرحلة العمرية من 7 إلى 14 سنة، وهي مرحلة تعليمية يقوم خلالها الأطفال باكتساب معارف ومهارات وسلوكيات معينة.
- **سياحة الناجحين:** تتضمن المرحلة العمرية من 35 إلى 55 سنة، وهي سياحة الاسترخاء والمتعة والهروب من جو العمل الروتيني.
- **سياحة المتقاعدين:** وهي سياحة للمتقاعدين وكبار السن، قد تكون من أسبوعين إلى شهرين، تمتاز بارتفاعأسعارها وتقديم أفضل الخدمات السياحية وأفضل أنواع الإقامة والنقل.

الفرع الرابع: السياحة وفقا لمدة الإقامة

وفقا لهذا التقسيم ، يمكن تحديد ثلاثة أنواع من السياحة هي:

- **سياحة موسمية:** تكون فيها السياحة مرتبطة بموسم معين، وتكون فترة الإقامة تتراوح من شهر إلى ثلاثة أشهر.
- **سياحة أيام:** وهي عادة تستغرق أيام محددة من يومين إلى أسبوع، يقضيها السائح ضمن برنامج معد مسبقا، وتكون غالبا في نهاية الأسبوع وفي المناسبات الوطنية.
- **سياحة عابرة:** تكون أثناء انتقال السياح بالطرق البرية، أو سياحة عابرة تحصل أثناء الانتقال بالطائرة عند تعطلها في مطارها.

الفرع الخامس: تقسيم السياحة وفقا للجنسية

وفقا لهذا التقسيم ، يمكن تحديد ثلاثة أنواع من السياحة هي:

- **سياحة الأجانب:** وتتضمن جميع الأجانب ما عدا مواطني البلد، وتنضم الشركات السياحية برامج خاصة لجذب السياح الأجانب بما يتلاءم مع أذواقهم ورغباتهم.
- **سياحة المقيمين خارج البلد:** وهي عبارة عن رحلات سياحية، تكون من طرف أشخاص مغتربين،لغرض زيارة البلد الأم.
- **سياحة مواطني الدولة:** وهي سياحة داخلية يقوم خلالها مواطنوالدولة بزيارة أماكن أثرية وتاريخية وحضارية في بلدهم.

الفرع السادس: تقسيم السياحة وفقاللمناطق الجغرافية

وفقا لهذا التقسيم، يمكن تحديد نوعين من السياحة هي:

- **سياحة داخلية** : وهيانتقال الأفراد داخل البلد نفسه.
- **سياحة خارجية:** وهي انتقال السواح الأجانب إلى بلدما، ويحتاج هذا النوع من السياحة إلى عدة مقومات يجب أن تتوفر في البلد المقصود.

المطلب الرابع: أهمية السياحة و مقوماتها

سنتطرقمن خلال هذا المطلب إلى الأهمية التي تلعبها السياحة في مختلف المجالات، وأيضا المقومات التي يجب أن تتوفر لقيام صناعة سياحية.

الفرعالأول: أهمية السياحة

لو لم تكن للسياحة أهميتها الكبرى، ما كانت لتحتل مكانة مميزة في السياسات التنموية لمختلفالدول

المتقدمةوالنامية على حد سواء، وسنتطرق فيما يلي للأهمية الاقتصادية ،الاجتماعية، السياسية والثقافية للسياحة[1].

1- الأهميةالاقتصادية

تتجلى الأهمية الاقتصادية للسياحة فيما يلي:

- **خلق مناصب عمل:**إذ أن القطاع السياحي بإمكانه خلق العديد من المناصب كونه مرتبط بالعديد من القطاعات الأخرى، وهذا يعني إمكانية توليد فرص عمل تتعدى القطاع السياحي لتصل إلى القطاعات الأخرى.
- **تدفق رؤوس الأموال الأجنبية:** تساهم السياحة في توفير النقد الأجنبي لتمويل خطط التنمية كما يلي:

- مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات الخاصة بالقطاع السياحي؛
- المدفوعات التي تحصل عليها الدولة مقابل منح التأشيرات؛
- فروق تحويل العملة؛
- إنفاق السائحين علىمختلف الخدمات السياحية والإنفاق على السلع الإنتاجية والخدمات المختلفة لقطاعات أخرى.

- **تحسين ميزان المدفوعات:** نتيجة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في القطاع السياحي، الإيرادات التي تقوم الدولة بتحصيلها من السائحين، وخلق استخدامات جديدة للموارد الطبيعية والمنافع الممكن تحقيقها نتيجة خلق علاقات اقتصادية بين قطاع السياحة والقطاعات الأخرى.

2- الأهمية الاجتماعية

أبدت العديد من الدول اهتمامها بالتأثيرات الاجتماعية للسياحة على البلدان المضيفة ومواطنيها، خاصة وأنها أدركت الاختلاف الشاسع في العادات والتقاليد لدى السائحين، والقيم السائدة في مجتمعاتهم، وتأتي هذه التأثيرات نتيجة الاحتكاكوالاختلاط بين السائحين والسكان، وعليه،صار من مصلحة الدولة المستضيفة وضع سياسة سياحية شاملة، تجمع بين ثقافتها وثقافة السائح، لغرض تقليص الفجوة السيكولوجية بين الحياة غير الاعتيادية للسياح، والحياة الاعتيادية للمجتمع المضيف.

3- الأهمية الثقافية

[1] محمد مرابط وعبد اللهبوكروح، مرجع سبق ذكره، ص: 6.

تعد السياحة أداة للاتصال الفكري وتبادل الثقافة، العادات والتقاليد بين الشعوب ، فهي وسيلة فعالة لخلق روح

التفاهم والتسامح فيما بينهم، كما أنها أداة للتبادل المعرفي والعلمي.

4- الأهمية السياسية

للسياحة أهمية سياسية أيضا ، فهي تساهم في تحسين العلاقات بين الدول ، ولها دور في حل المعضلات السياسية أحيانا.

وفي الأخير يمكننا أن نوجز أهمية السياحة من خلال بعض النقاط كما يلي[1]:

-تعزيز النمو الاقتصادي وتوسيع قاعدة الاقتصاد الوطني وتنويعها؛

-خفض البطالة عن طريق إيجاد فرص عمل حقيقية ووافرة للمواطنين؛

-تحسين الوضع المعيشي للمواطنين من خلال تحفيز قيام المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛

-تحد من تزايد الهجرة نحو المدن الكبرى؛

-تعزز قطاعات الخدمات المساندة؛

-تسهم في تطوير المناطق النائية والأقل نمو من خلال جذب البنية التحتية والاستثماراتوالمشروعات التنموية؛

-تحد من تسرب الدخل والنقد إلى الخارج؛

-تعمل على تحفيز استثمارات القطاع الخاص، من خلال استقطاب المدخرات المحلية للاستثمارات السياحية، وجلب الاستثمارات السياحية المباشرة؛

-تدعم الأمن الوطني الشامل من خلال تعزيز الاقتصاد؛

-تسهم في تعزيز العناية بالتراث الوطني وإبراز الثقافات المحلية المختلفة؛

-تعزيز الانتماء الوطني خاصة لدى الشباب والناشئة، من خلال برامج الرحلات السياحية والتنقل بين المناطق.

الفرع الثاني: مقومات السياحة

ترتكز السياحة على مقومات متنوعة بين طبيعية، بشرية، ومادية نوجزها في:[1]

[1] يونس إبراهيم جعفر، **الصناعة السياحية في الضفة الغربية- فلسطين**-،الملتقى العلمي الدولي حول: الصناعة السياحية في الجزائر بين الواقع والمعمول نحو الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة، المنعقد يومي: 9-10 نوفمبر، جامعة جيجل، الجزائر، 2016، ص: 343.

1. **المقومات الطبيعية**

وتمثل كل الظروف المناخية وتمايز الفصول، مناطق دافئة، حمامات معدنية...الخ، أي كل مظاهر جذب السياح.

2. **المقومات البشرية**

وتتمثل في الجوانب التاريخية كالآثار، المعالم، الشواهد، الأطلال، الفنون الشعبية بطبوعها المختلفة، الثقافات والعادات لدى السكان.

3. **المقومات المالية والخدماتية**

وتتمثل في مدى توافر البني التحتية كالمطارات، النقل البري والجوي والبحري، ومدى تطور القطاعات الصناعية، التجارية، البنوك، العمران...الخ، ومدى توافر الخدمات المكملة كالبريد، الإطعام، الفنادق، المقاهي، مراكز الترفيه والتسلية.

إضافة إلى ما ذكر سابقا ، تعتمد السياحة على قدرات الدول المختلفة على تشجيع السياحة، بما تقدمه من تسهيلات ومستوى الأسعار، وقدرة دعائية على مختلف وسائل الإعلامعلى جذب السائحين، مواصلات سهلة، أمن واستقرار ورعاية صحية كاملة، وحسن المعاملة والقدرة على إبراز جميع الجوانب والخصوصيات التي تهم السائحين بمختلف فئاتهم ورغباتهم.

المبحث الثاني: عموميات حول التنمية السياحية

تعتبر التنمية السياحية من أحدث أنواع التنمية، وتركز عليها دول كثيرة، تعتبر تطوير القطاع السياحي من أولوياتها.إن وجود تنمية سياحية معناه وجود تنمية اقتصاديةوحتى تنمية اجتماعية. وعليهسنحاول من خلال هذا المبحث إبراز مفهوم التنمية السياحية، أهدافها، مكوناتها ، أنواعها وأشكالها.

المطلب الأول: تعريف التنمية السياحية

للتنمية السياحية عدة تعاريف نذكر منها:

التنمية السياحية حسب محي الدين مسعد: " مفهوم واسع إلى درجة أنها تشمل برامج مختلفة بعضها متصل ببعضها الآخر، ومتداخل ومتفاعل، يؤدي إلى استمرار التقدم والنمو لصناعة السياحة والفندقة،التي هي جزءمن التنمية الاقتصادية للدولة".

[1] هواري معراج ومحمد سليمان جردات، **السياحة و أثرها في التنمية الاقتصادية– حالة الاقتصاد الجزائري**– ، مجلة الباحث، جامعة ورقلة ، العدد1، الجزائر، 2004، ص: 23.

وعرفها أيضا بأنها: " إحداث التغير الاجتماعي، لكي يتحقق نمو حياة الأفراد والجماعات والمنظمات الموجودةبإقليم ما"[1].

أما عبد الرحمان سليم فيرى أن:" التنمية السياحية تأخذ طابع التصنيع المتكامل والذي يعني إقامة وتشييد مراكز سياحية تتضمن مختلف الخدمات التي يحتاج إليها السائح أثناء إقامته بها، وبالشكل الذييتلاءم مع القدرات المالية للفئات المختلفة من السائحين"[2].

وتعرف التنمية السياحة أيضاعلى أنها: "توفير التسهيلات والخدمات لإشباع حاجات ورغبات السياح، وتشمل كذلك بعض تأثيرات السياحة مثل: إيجاد فرص عمل جديدة ودخول جديدة"[3].

كما تعرف بأنها: "مدى اتساع قاعدة التسهيلات والخدمات لكي تتلاقى مع احتياجاتالسائحين"[4].

من خلال ما سبق يمكن القول أن التنمية السياحية هي مختلف البرامج والجهود والخطط والآليات الرامية إلى تحسين وتطوير الموارد السياحية، بشكل يساهم في إشباع أكبر لحاجات ورغبات السياح.

المطلب الثاني: أهداف التنمية السياحية

للتنمية السياحية عدة أهداف يمكن تقسيمها إلى أهداف عامة وأخرى محددة كما يلي:

الفرعالأول: الأهداف العامة

وهي تشمل كل ما تسعى التنمية السياحية إلى تحقيقه بصفة عامة مثل:

- تحقيق نمو سياحي متوازن؛
- زيادة فرص العمل؛
- الحفاظ على تنمية نصيب الدولة من الأسواق السياحية في مواجهة المنافسة الدولية؛
- زيادة الدخل السياحي الإجمالي؛
- تنمية البنية الأساسية وتوفير التسهيلات اللازمة للزوار والمقيمين بالدولة.

الفرع الثاني: الأهداف المحددة

إن الأهداف المحددة للتنمية السياحية تمثلالأهداف التفصيلية للأهدافالعامة السابقة، حيث تحدد

---

[1] محي الدين محمد مسعد، **الإتجاهات الحديثة في السياحة**، المكتب الجامعي الحديث، مصر،2008 ،ص: 377.

[2] دليل طالب وعبد الكريم وهراني، **السياحة أحد مكونات التنمية المستدامة نحو تنمية سياحية مستدامة**، الملتقى الدولي الثاني حول : الاداء المتميز للمنظمات والحكومات، المنعقد يومي: 22-23 نوفمبر، جامعة ورقلة، الجزائر، 2011، ص: 53.

[3] عثمان محمد غنيم ونبيل سعدبينتا، **التخطيط السياحي في سبيل تخطيط سكاني كامل شامل**، الطبعة الأولى، دار صنعاء للنشر والتوزيع،الأردن، 1999، ص: 53.

[4] جليلة حسن حسيني، **التنمية السياحية**، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص: 9.

بنسبة مئوية يراد تحقيقها سنويا أو أقل، وهي بذلك تسهل عملية قياس معدلات الأداء، ولبلوغ الأهداف السابقة ينبغي الوصول إلى ما يلي:[1]

- **زيادة عدد السائحين:** تسعى الدولة من خلال سياسات التنمية السياحية إلى زيادة عدد السائحين الوافدين إليها، سواء كان من الأسواق التقليدية أو من خلال استهداف أسواق جديدة.
- **تمديد متوسط الإقامة:** وذلك من خلال تعيين وتطوير المناطق السياحية التقليدية أولا، ثم التركيز على خلق مناطق جديدة تكون مزودة بكافة المستلزمات وبأسعار تنافسية مقارنة بما يقدمه الآخرون، ومن تم يتحقق الرضا النفسي للسائحين، مما يرفع من متوسط مدة إقامتهم بدولة العرض السياحي.
- **زيادة متوسط الإنفاق اليومي للسائح:** نظرا للدور الذي تلعبه السياحة في زيادة الناتج الاقتصادي، فإن كل دولة تسعى إلى الرفع من مستوى الإنفاق أو العمل على زيادة الطلب عن طريق إعداد مختلف المناطق السياحية وتهيئتها بمراكز البيع، والاهتمام بكافة مجالات إنفاق السائحين.
- **الزيادة المستمرة في استخدام المكون الوطني من سلع وخدمات في عمليات البناء وإدارة الكيان السياحي:** إن معظم الدول السياحية تحرص على استخدام مواردها المحلية عند إقامة وترشيد وصيانة العرض السياحي بها.
- **المساهمة الفعالة في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية:** إن نجاح أو فشل السياحة في أي دولة يقاس بمدى قدرتها على التفاعل مع مشاكل المجتمع، ومساهمتها في حل مختلف المشاكل الاقتصاديةوالاجتماعية التي تواجهها الدولة، كخلق فرص عمل متزايدة ومستقرة، أو تنمية مناطق نائية، أي تحقيق تنمية إقليمية متوازنة، فضلا عن دورها الرئيسي المتمثل في دعم ميزان المدفوعات وخلق العملات الصعبة.

وعلى خلاف التقسيم السابق هناك تقسيم آخر حسب الجانب الاقتصاديوالاجتماعيوالبيئي والسياسي والثقافي كما يلي:[2]

الفرعالأول: الأهداف على الصعيد الاقتصادي

تصبو التنمية السياحية في المجال الاقتصاديإلى تحقيق جملة من الأهداف، ويمكن إبراز ذلك فيالنقاط التالية:

---

[1] محمدلعريجية ،**تحديات التنمية السياحية و متطلبات تحقيقها في الجزائر**، مذكرةماستر في علوم التسيير، تخصص:اقتصاد وتسيير سياحي، جامعة جيجل، 2014، ص ص:13،12.

[2] عثمان محمد غنيم، مرجع سبق ذكره، ص: 56.

-تحسين وضع ميزان المدفوعات؛

-تحقيق التنمية الإقليمية، خصوصاً إيجاد فرص عمل جديدة في المناطق الريفية؛

-توفير خدمات البنية التحتية؛

-زيادة مستويات الدخل؛

-زيادة إيرادات الدولة من الضرائب؛

-خلق فرص عمل جديدة.

الفرعالثاني: الأهداف على الصعيد الاجتماعي

تخدم التنمية السياحية مختلف المجتمعات، من خلال مساهماتها الاجتماعية فيها، ويمكن تلخيص تلك المساهمات في النقاط التالية:

-توفير تسهيلات ترفيه واستجمام للسكان المحليين؛

-حماية وإشباع الرغبات الاجتماعية للأفراد والجماعات؛

-تنمي لدى المواطن شعوره بالانتماءإلىالوطن،وتزيد من فرص التبادل الثقافي والحضاري بين كل من المجتمع المضيف والزائر؛

-رفع مستوى الوعي السياحي لدى فئات واسعة من المجتمع.

الفرعالثالث: الأهداف على الصعيد البيئي

إن التنمية السياحية لها ارتباط وثيق مع الجانب البيئي ، وعموما فإنها تهدف إلى ما يلي :

-المحافظة على البيئة ومنع تدهورها ووضع إجراءات حماية مشددة لها؛

-المساعدة في إنشاء المنتزهات ؛

-زيادة الوعي البيئي لدىأفراد المجتمع المضيف ؛

-تحقيق إدارة جيدة للنفايات للتخلص منها بشكل علمي وسليم.

الفرع الرابع: الأهداف على الصعيد السياسي والثقافي

يمكن للتنمية السياحية أن تلعب أدوارا مهمة في المجالين السياسي والثقافي ، وعلى هذا الأساس فإنها تسعى لتحقيق جملة من الأهداف منها:

-نشر الثقافات وزيادة التواصل بين الشعوب؛

-تطوير العلاقات السياسية بين الحكومات في الدول السياحية؛

-تنمية الوعي الثقافي لدى المواطنين؛

-توفير التمويل اللازم للحفاظ على تراث المباني والمواقع الأثريةوالتاريخية؛

-تدعيم أواصر الصداقة بين شعوب دول العالم من خلال العلاقات الودية التي قد تنشأ بين مختلف تلك الشعوب.

المطلب الثالث : مكونات التنمية السياحية

تتكون التنمية السياحية من عناصر عدة أهمها:[1]

1. عناصر الجذب السياح

تعد عناصر الجذب السياحي من أهم مكونات التنمية السياحية، لأن السائح عادة ما يقرر الذهاب إلى الأماكن التي تتوفر عليها،لإشباع فضوله أو للتمتع بها، وهي تتمثل في العناصرالطبيعية مثل المناخ والغابات، وعناصر بشرية والتي هي من صنع الإنسان، كالمتنزهات والمواقع الأثرية التاريخية.

2. النقل

ونقصد به النقل بشتى أنواعه البري، البحري والجوي،فكلما توفرت وسائل النقل المختلفة، سواء داخل الدولة، أونحوها، كلما سهل التنقل فيها أو إليها، وهذا ما يشجع السياح للتوافد إلى تلك الدولة، وعلى النقيض من ذلك، فغياب المواصلات المختلفة قد يدفع السياح إلى العزوف عن الذهاب، نظرا للمشقة التي قد يجنيها من ذهابه.

3. طاقات الإيواء

سواء التجاري منها كالفنادق أوأماكن النوم الخاص مثل: بيوت الضيافة وشقق الإيجار،فتوفر تلك الأماكن بكثرة وبأسعار مناسبة لمختلف الشرائح ، يشجع الإقبال على السياحة،وعليه فأماكن المبيت مكون هام في التنمية السياحية.

4. التسهيلات المساندة

بجميع أنواعها كالإعلان السياحي والإدارة السياحية والأشغال اليدوية والبنوك ...الخ،إذ أن بلدا غير معروف لا يعد وجهة سياحية، كما أن حسن الإدارة في المجال السياحي وتطور النظام البنكي، ومختلف النشاطات الداعمة الأخرى كالأشغال اليدوية وغيرها، يعد من بين مكونات التنمية السياحية.

5. خدمات البنية التحتية

[1] لعريجية محمد، مرجع سابق ، ص: 19.

ونقصد بها خدمات الكهرباء والإتصالات والمياه...الخ، فالتنمية السياحية تتطلب توفر خدمات البنية التحيتة، لأن غياب هذه الأخيرة، يؤدي الى عزوف السياح عن تلك الوجهة.

6. ويضاف إلى تلك العناصر جميعها الجهات المنفذة للتنمية، فالتنمية السياحية تنفذ عادة من قبل القطاع العام أو الخاص أو الاثنين معاً.

وعليه فإن التنمية السياحية، وحتى تقوم، لا بد من توافر مجموعة من المكونات أو العناصر الضرورية،ويمكننا تلخيص تلك المكونات في الشكل رقم(1):

شكل رقم (1): مكونات (عناصر) التنمية السياحية

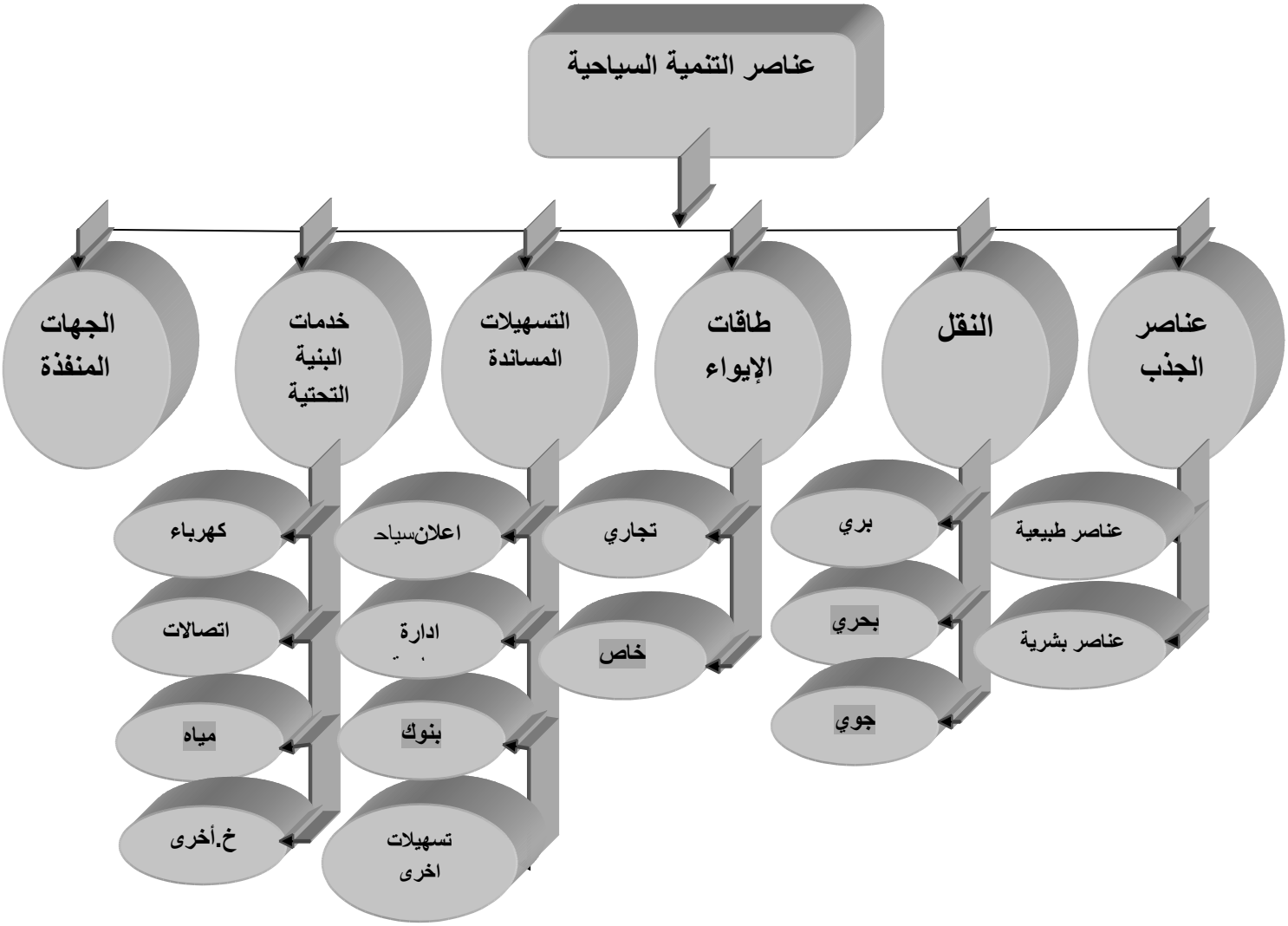

المصدر:من إعداد الطالبينبالإعتماد على ما ورد في هذا المطلب.

المطلب الرابع: أنواع و أشكال التنمية السياحية

للتنمية السياحية، كغيرها من باقي أنواع التنمية الأخرى، عدة أنواع تتميز بها، كما أن لها أشكالا عديدة،ولهذا فإننا سنحاول التطرق فيما يلي إلى الأنواع المميزة للتنمية السياحية، وكذا إلى الأشكال التي تتخذها.

الفرعالأول: أنواع التنمية السياحية

تنقسم التنمية السياحية إلى عدة أنواع وهي:[1]

1. **التنمية السياحية الشاملة**

يقصد بالتنمية السياحية الشاملة التنمية في جميع الجوانب السياحية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، البيئية، الحضارية والسكانية الموجودة في البلاد، وهذه التنمية يلزمها الكثير من الأموال والجهود البشرية.

2. **التنمية السياحية المكانية**

ويقسم هذا النوع بدوره إلى ثلاثة أنواع على أساس المستوى المكاني (محلي، إقليمي، دولي) كما يلي:

- **تنمية سياحية محلية:** تتضمن خدمات البنية التحتية، مناطق الجذب السياحي، شبكات النقل، توزيع الخدمات.
- **تنمية سياحية إقليمية:** تركز على كافة الخدمات السياحية والسياسات الاستثمارية والتشريعات والهياكل السياحية.
- **تنمية سياحية دولية:** وترتكز على عناصر الجذب السياحي وخدمات النقل وتسيير قدوم الأفواج السياحية عبر مختلف المعابر الحدودية و الموانئوالمطارات.

3. **التنمية السياحية المستدامة**

"هي التي تلبي احتياجات السياح، والمواقع المضيفة، إلى جانب حماية وتوفير الفرص للمستقبل، كما أنها تمثل: حملة القواعد المرشدة في مجال إدارة الموارد، بطريقة تتحقق فيها متطلبات المسائل الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، ويتحقق معها التكامل الثقافي، والعوامل البيئية، التنوع الحيوي، ودعم نظم الحياة".كما يترتب عن إقامة التنمية السياحية المستدامة، الحفاظ على تنوع الأنظمة البيئية الموجودة، لأنها تمثل غالبا القاعدة الأساسية التي يقوم عليها هذا النشاط.وعلى هذا النحو فهي تمثل عملية تغيير، يكون فيها

[1] يسرى دعبس، **التنمية السياحية المتواصلة**، البيطاش للنشر و التوزيع،مصر، 2007، ص: 520.

استغلالالموارد، واتجاهاالاستثمارات، ووجهة التطور التكنلوجي، والتغير المؤسساتي أيضا في حالة انسجام، وتعمل على تعزيز إمكانية ربط الحاضر، والمستقبل لتلبية الحاجات الأساسية للسياح.[1]

الفرع الثاني: أشكال التنمية السياحية

تأخذ التنمية السياحية أشكالا متعددة، تختلف باختلاف المناطق والأنواع السياحية المستهدفة لتطويرها، فنجد ماهو مناسب للقرى وماهو مناسب للمدن، وماهو مناسب لأنواع معينة من السياح دون غيرهم، فهناك من تعني له السياحة مغامرة، أو رياضة، أو استجمام وترفيه، أو غير ذلك،ومن أشكال التنمية السياحيةنجد[2]:

1. تطوير المنتجعات

وهذا النوع من التنمية يركز على سياحة الإجازات والعطل، وتعرف المنتجعات على أنها المواقع التي توفر الاكتفاء الذاتي، وتتوفر فيها أنشطة سياحية مختلفة، وخدمات متعددة لأغراض الترفيه والاستراحةوالاستجمام.

2. القرى السياحية

وهي شكل من أشكال السياحة المنتشرة جداً في أوروبا، كما بدأت تنتشر في العديد من دول العالم، الحياة في القرية نموذج يختلف عن الحياة في المدن، وتستهوي سكان المدن حباً في التغيير والبساطة،ويعتمد قيام القرى السياحية على وجود المسطحات المائية مثل: الشواطئ، الموانئ، إضافة إلى أنشطة التزلج، الجبال، الحدائق العامة، مواقع تاريخية أثرية...الخ.

3. منتجعات المدن

يتطلب هذا النوع من المنتجعات دمج برامج استعمالات الأراضي والتنمية الاجتماعية، مع عدم إهمال البعد الاقتصادي الذي يوفر فرص الجذب الاستثماري للمشاريع(فنادق،إستراحات،.....الخ) في المنطقة، ويحتاج إقامة هذا النوع من المنتجعات وجود نشاط سياحي مميز أو رئيسي في المواقع مثل: التزلج على الجليد، وجود شاطئ، أنشطة سياحية علاجية، مواقع أثرية أو دينية وغير ذلك.

---

[1] العيد صوفان ومحمد بولعسل ،**التنمية السياحية المستدامة في الجزائر فرص وتحديات**،الملتقى العلمي الدولي حول: الصناعة السياحية في الجزائر بين الواقع والمامول نحو الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة، المنعقد يومي:09-10 نوفمبر، جامعة جيجل، الجزائر، 2016،ص:2.

[2] نور الدين هرمز،**التخطيط السياحي والتنمية السياحية**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 3، 2006، ص ص:19،20.

4. منتجعات العزلة

أصبح هذا النوع من المنتجعات من المناطق السياحية المفضلة في جميع أنحاء العالم، وتتميز هذه المنتجعات بصغر حجمها ودقة تخطيطها وشموله، وعادة يتم اختيار مواقعها في مناطق بعيدة عن المناطق المأهولة مثل الجزر الصغيرة أو الجبال، والوصول إليها يتم بواسطة القوارب، والمطاراتالصغيرة أو الطرق البرية.

5. السياحة الحضرية

وهي نوع من السياحة الدارجة والمعروفة، وتوجد في الأماكن الحضرية الكبيرة، حيث يكون للسياحة أهمية بالغة، لكنها لا تكون النشاط الاقتصادي الوحيدة في المنطقة. وتشكل مرافق الإقامة والسياحة جزءاً لا يتجزأ من الإطار الحضري العام للمدينة، وتخدم سكان المدينة أو المنطقة، وكذلكالسياح القادمين إليها.

وقد أخذت كثير من الحكومات حالياً على عاتقها تطوير وتنمية السياحة في المناطق الحضرية، التي تتوفر فيها الموارد والمعطيات السياحية والتي يمكن تطويرها مثل المواقع التاريخية والأثرية، وذلك من أجل إشباع رغبات السكان المحليين من ناحية، وجلب الزوار والسياح إلى المدينة من ناحية أخرى.

6. سياحة المغامرة

تكون موجهة بالأساس للمجموعات السياحية التي تهدف إلى ممارسة ومعايشة خصائص معينة، وهي تعتمد على طول فترة إقامة السائح بحيث تسمح له هذه الإقامة بالترفيه والاستجمام وفي نفس الوقت التعايش مع العادات والتقاليد الاجتماعية والثقافية والمناظر الطبيعية المتوفرة في المنطقة.

ولا يتطلب هذا النوع من السياحة تنمية كبيرة أو استثمارات ضخمة أو خدمات ومرافق عديدة، لكنه يتطلب إدارة جيدة وتوفر عناصر لدلالة سياحية مؤهلة وخبيرة، خدمات نقل، مرافق إقامة أولية وأساسية وكذلك خدمات ومرافق لإستقبال المجموعات السياحية، وأيضا خدمات لتوفير الأمن والسلامة.

7. سياحة الرياضة البحرية

يعتمد هذا النوع من السياحة على وجود الماء (البحار أو البحيرات)، تتفاوت المدة التي يقضيها السائح في ممارسة الرياضة البحرية المختلفة مثل: الغوص، التزلج على الماء، سباق القوارب، ركوب الأمواج...الخ.

ويمكن تلخيص أنواع و أشكال التنمية السياحية في الشكل رقم (02).

شكل رقم(2): انواع واشكال التنمية السياحية

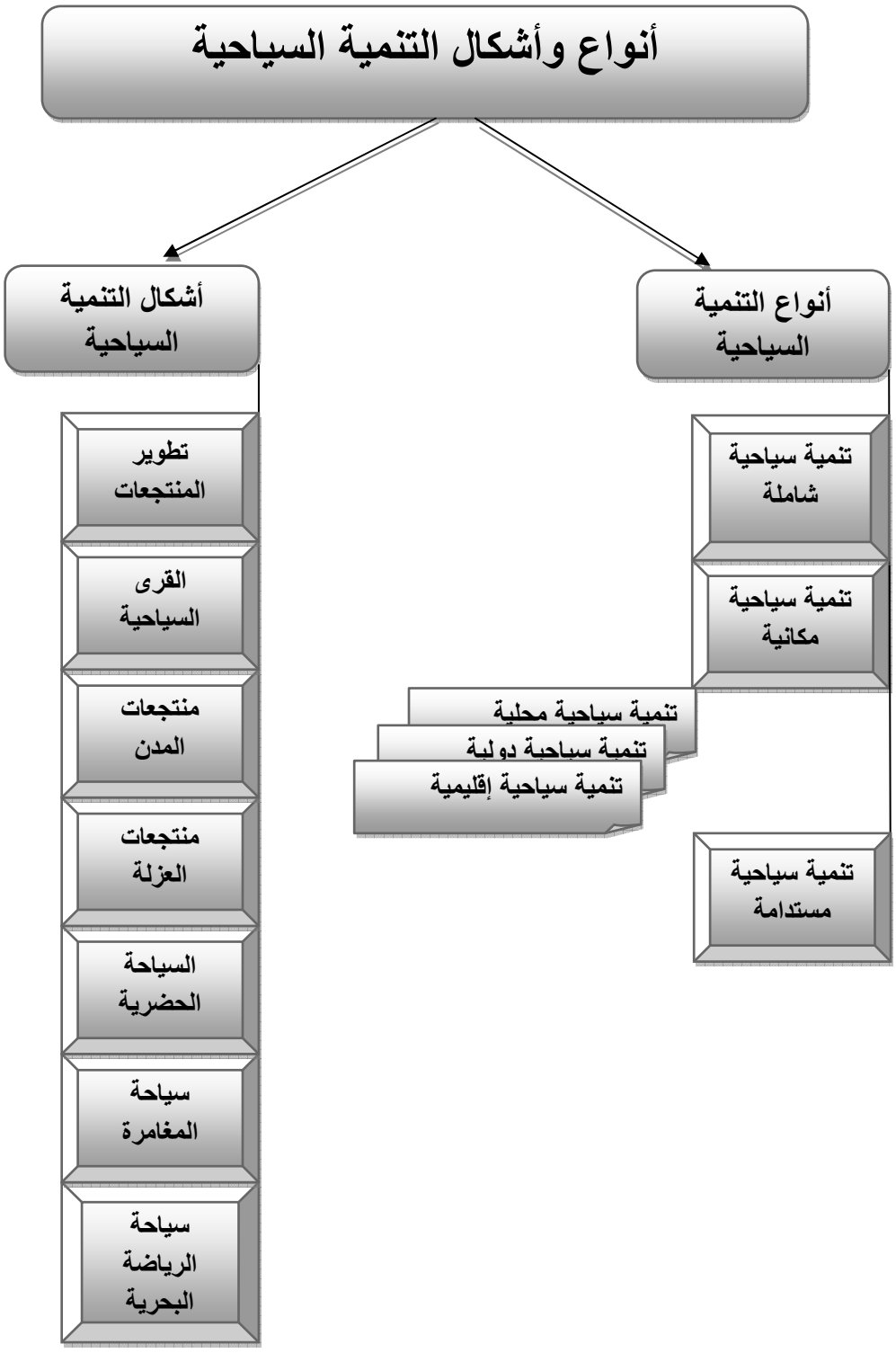

المصدر:منإعداد الطالبينبالاعتماد علىما ورد في هذا المطلب.

المبحث الثالث:أساسيات نجاح التنمية السياحيةومعوقاتها

لا يمكن القيام بتنمية سياحية ما لم تكن هناك إستراتيجية وخطة واضحة المعالم فيها، من خلال القيام بعملية التخطيط، هذا الأخير إضافة إلى المحددات وعوامل نجاح التنمية، يعد من أساسيات قيام تنمية سياحية ناجحة، وهذا لا يعني أن التنمية السياحة لا تواجهها معوقات قد تحد من نجاحها.

المطلب الأول: خطة التنمية السياحية

قبلالانطلاق في عملية التنمية السياحية، يجب أولا القيامبالتخطيط لتلك العملية عبر ما يعرف بالتخطيط السياحي، والذي يعد خطوة أولية، هامة،وضرورية للوصول إلى نتائج مرضية في ما يتعلقبالتنمية السياحية.

الفرع الاول: تعريف التخطيط السياحي

قبل التطرق لمفهوم التخطيط السياحي لا بد من تقديم تعريف للتخطيط، والذي يمكن تعريفهعلى أنه:" فن قراءة المستقبل ورسم التوقعاتلاتجاهات ومقادير التغير المتوقع في المؤشرات التي تشكل خصائص ومكونات الظاهرة المعنية بالدراسة، والتي توجه نحوها عملية التخطيط وإعداد الخطط المصاحبة لها"[1].

أما التخطيط السياحي فيعرفه محمد عمر مؤمن على أنه :"رسم صورة تقديرية مستقبلية للنشاط السياحي في دولة معينة وفي فترة زمنية محددة، ويقتضي ذلك حصر الموارد السياحية في الدولة من أجل تحديد أهداف الخطة السياحية وتحقيق تنمية سياحية سريعة ومنتظمة، من خلال إعداد وتنفيذ برنامج متماسك يتصف بشمول فروع النشاط السياحي، ومناطق الدولة السياحية"[2].

اما محمد الجلاد فيعرفهعلى أنه: "تخطيط يقوم أساسا على المحافظة على القيم الأصيلة للمواقع السياحية، سواء كانت تعتمد في جاذبيتها على المناخ أو الطبيعة أو التاريخ أو أي عامل آخر"[3].

ويعرف أيضا على أنه:" فن قراءة المستقبل لصناعة السياحة وتوجهاتها ومؤشراتها المستقبلية، وذلك

---

[1] عبد الإله أبو عياش وعبد النبي الطائي، **التخطيط السياحي (مدخل استراتيجي)**، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع،الأردن، 2004، ص: 67.

[2] محمد عمر مؤمن، **التخطيط السياحي**، الطبعة الأولى، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2009، ص: 102.

[2]احمد الجلاد،**التخطيط السياحي والبيئي بين النظرية والتطبيق**،الطبعة الأولى، عالم الكتب، مصر، 1998،ص:87.

اعتماداعلى تحديد اتجاهات ومقادير التغير والتبديلات المستقبلية في العوامل والمتغيرات السياحية، وهذا يتطلب استخدام الأساليب العلمية المستندة إلى أصول وأساليب البحث العلمي ومنهجيات الدراسة العلمية وفق تسلسل منطقي وعلاقات إنسانية منطقية تعكس طبيعة المراحل التي تمر بها عملية التخطيط"[1].

مما سبق يمكن تقديم تعريف شامل للتخطيط السياحي بأنه: استخدام عدة أساليب علمية من أجل رسم صورة مستقبلية عن النشاط السياحي، ويتضمن ذلك حصر الموارد السياحية،بغية الحفاظ عليها وتحقيق تنمية سياحية سريعة،وضمان حماية القيم الأصيلة لتلك الموارد.

الفرع الثاني: مراحل إعداد خطة التنمية السياحية

تشتمل عملية إعداد خطة التنمية السياحية على عدد من الخطوات المتسلسلة والمترابطة كالتالي:[2]

1. **الإعداد والدراسة الأولية**

من خلال جرد وتقييم الموارد المتوفرة يمكن دراسة جدوى اقتصادية أولية، ليبين المخطط مدى إمكانية تطويرها، ثم يتم تحديد المصادر والجهات المعنية بمشروع دراسة الخطة ودورها في العملية ونجاحها، ثم يتم اختيار فريق العمل على أن يضم الخبراء في مضامين التخطيط وخاصة في التخطيط الطبيعي، والتسويق والتحليل الاقتصادي والمالي والسياحي، مع تحديد الاعتبارات البيئية والاقتصاديةوالاجتماعية، ووضع البنية التحتية.

2. **تحديد أهداف التنمية**

تكون الأهداف على مستويين هما:

- **أهداف عامة** : تحدد مجالات وغايات التنمية في كل مجال تتضمنه الخطة.
- **أهداف محددة** : تترجم الأهداف العامة إلى مؤشرات رقمية مستهدفة مع التوزيعات المناسبة، إضافة إلى تلك الأهداف يتم وضع السياسات والإجراءات الكفيلة لتحقيق تلك الأهداف، وما يهم في التخطيط المحلي هو إشراك السكان المحليين في جميع مراحل التخطيط وتنفيذه.

3. **المسح والتقييم**

تتضمن المسوح غالبا جميع المعلومات اللازمة عن المجالات التالية:

---

[1] عبد الإله أبوعياش وحميد عبد النبي الطائي، مرجع سبق ذكره، ص: 67.

[2] رعد مجيد العاني,**الاستثمار والتسويق السياحي**،الطبعة الاولى،دار كنوز المعرفية للنشر والتوزيع،الأردن، 2008، ص:81-89.

- الخواص الطبيعية والأوضاع الاقتصاديةوالاجتماعية والثقافية، واستخدامات الأرض والاعتباراتالخاصة التي تؤثر على تخطيط استخدامات الأرض؛
- الموارد السياحية(العرض السياحي بجميع مكوناته)، والوضع الحالي في تلك المكونات، ومستوى الجودة فيها؛
- الأسواق السياحية الحالية والمحتملة والكامنة، وخصائص كل سوق سياحي واحتياجاته؛
- أوضاع النقل العام والسياحي وبُنيته التحتية، وخدماته باتجاه المنطقة وداخلها؛
- البنية التحتية والمرافق العامة؛
- السياسات الحالية للتنمية الاقتصاديةوالاجتماعيةمحليا، إقليميا ووطنيا؛
- أوضاع التأهيل والتدريب السياحي؛
- الظروف العامة المحيطة بالمكان والمنطقةوالبلد.

كما يتم خلال هذه المرحلة استعمال عدة مؤشرات منها:

4. التحليل والتركيب

في هذه المرحلة من عملية التخطيط من المفيد معرفة الفرص الرئيسية المتاحة، والممكنة للتنمية السياحية، وهذا يوفر الأسس لبلورة مقترحات مناسبة تكفل الاستفادة من تلك الفرص، وتضمن تحقيق الفائدة. و يشمل التحليل العناصر الأربعة التالية: نقاط القوة، نقاط الضعف، الفرص المتاحة، التحديات.

5. إعداد الخطة والسياسة السياحية

بالاعتماد على الأهداف وتحليل نتائج المسوح يتم وضع الخطة والسياسة للتنمية السياحية.

وغالبا ما يتم إعداد خطط بديلة، يتم تقييمها ووضع عوامل تساعد في الترجيح والارتقاء للخطة النهائية، التي تقدم الفوائد الأكثر والمشاكل الأقل.

6. مقترحات حول عناصر الخطة

وهي تتمحور حول التحسين اللازم للموارد السياحية، التي تضم الوضع الحاليللخدمات والإدارة، وباقي مكونات العرض السياحي، وتنمية وتصميم المستويات،كما يهدف لها في الخطة، إضافة إلى ما يتعلق بالنواحي البيئية والآثار الثقافية والاجتماعية والوسائل التي تكفل تحقيقالأهداف المنشودة والمحددة في الخطة.

7. التنفيذوالإدارة

تبقى الخطط نظرية وقليلة القيمة حتى تكون قابلة للتنفيذ ويبدأ تنفيذها فعلا، وآلية التنفيذ يجب أن تكون متضمنة في الخطة، وكذلك توضح آليات تنفيذ خاصة في برامج الخطة، وتلك الآليات تتضمن أسلوب التنفيذ والمعايير التي يجب اعتبارها في التسهيلات السياحية مثل: الضوابط والتعليمات الخاصة بالتخطيط العمراني والتمويل...الخ، كما أن الإدارة المستمرة الفعالة للقطاع السياحي تساعد في تحقيق الاستثمار الناجح للتنمية في القطاع السياحي.

الفرع الثالث: أهمية التخطيط السياحي

يلعب التخطيط السياحي دوراً بالغ الأهمية في تطوير النشاط السياحي، وذلك لكونه منهجا علميا لتنظيم وإدارة النشاط السياحي بجميع عناصره وأنماطه، فهو يوفر إطار عمل مشترك لاتخاذ القرارات في إدارة الموارد السياحية، ويزود الجهات المسؤولة بالأساليب والاتجاهات التي يجب أن تسلكها، مما يسهل عملها ويوفر كثيراً من الجهد.يساعد التخطيط السياحي على توحيد جهود جميع الوحدات المسؤولة عن تنمية القطاع السياحي وتنسيق عملها، ويقلل من ازدواجية القرارات والأنشطة المختلفة، مما يساعد على إنجاز الأهداف العامة والمحددة لهذا النشاط.

لهذا فإن التخطيط السياحي يتأثر بالتقلبات السياسية والاجتماعية والطبيعية، أكثر من تأثره بعوامل الإنتاج والقوى الاقتصادية المختلفة[1].

[1] هشام مكي، **التخطيط السياحي و دوره في تطوير النشاط السياحي**، الملتقى الوطني حول: الإستثمار في صناعة السياحة بالجزائر- واقع وتحديات، المنعقد يومي : 15-16 جانفي، جامعة الشلف، الجزائر، 2004 ص: 7.

وعموما فان اهمية التخطيط السياحي تتجلى في النقاط التالية:[1]

– يحدد التخطيط السياحي اتجاه حركة التخطيط السياحي، وبالتالي فان الأهميةالأساسية تكمن في تحديد الوجهة التي يسعى إليها القطاع السياحي، من خلال وضع الخطة السنوية، وكيفية تحقيق الأهداف؛

– يحدد الإطار الموحد للعمل، إذ يحدد إطارا موحدا لاتخاذ القرارات في القطاع السياحي، أو الشركة السياحية، وهذا أمر مهم، لأن غياب التخطيط يعني غياب الهدف؛

– يساعد التخطيط السياحي على معرفة الفرص والمخاطر الكامنة في المستقبل، وبالتالي يساعد على التقليل منها وتخفيضها؛

– يشمل التخطيط السياحي عملية الرقابة على الأداء السياحي، فالرقابة عليه تعني ضمان مواءمة الأنشطة السياحية الفعلية للتخطيط الموضوع؛

– يعمل على الاستغلال الأمثللإمكانيات والموارد، مما يؤدي إلى تخفيض التكاليف إلىأدنى حد، وهذا في حد ذاته يمثل هدفا اقتصاديا للقطاع السياحي؛

– يحددأهداف القطاع السياحي والشركات السياحية، فمن مزايا التخطيط انه يعمل على تحديد أهداف الشركات السياحية بوضوح، حتى يسعى كل العاملين في القطاع السياحي على تحقيقها في إطار عمل متكامل، وبروح الفريق المتجانس.

المطلبالثاني: محددات التنمية السياحية

فضلا عن المحددات الأساسية للتنمية السياحية، والتي تتمثل أهمها في مستوى الدخل وتوزيعه،مستويات التعليم، درجة التحضير والهيكل الاجتماعي والإجازات، فإن هناك محددات تتعلق بأوضاع الدول النامية، تتضح فيما يلي:

1. توفير التسهيلات السياحية بأسعار مناسبة

فضلا عن مشروعات البنية الأساسية مثل توفير وسائل الاتصال وكفاءة خدمات المرافق من مياه وكهرباء وصرف صحي، وتوفير الأمن، فإنه من الضروري توفير التسهيلات المتعلقة بالإقامة والطعام والشراب وخدمات النقل السياحي وبيع الهدايا والتذكارات وغيرها، بحيث تكون جيدة من حيث النوعية

[1] كباش حسن قسيمة، **التخطيط السياحي واثره في مناطق ومواقع التراث الاثري**، مجلة جامعة شندي، العدد 9، السعودية،2010، ص ص: 135،136.

وتنافسية من حيث السعر بالمقارنة مع المناطق السياحية الأخرى[1].

2. الموقع الجغرافي

يعد الموقع الجغرافي العامل الأساسي في السياحة فعلى أساسه تحدد نفقات الرحلة من حيث الأهمية، كالسياحة في الجنوب الجزائري،فبالرغم من قسوة الطبيعة وقلة المواصلات، إلا أنه نجد أغلب الوافدين إلى الجزائر يفضلون الأماكن السياحية الجنوبية على الشمال والوسط، ومن هنا فإن الموقع الجغرافي يلعب دورا كبيرا في الحركة السياحية الدولية للاستمتاع بالمناطق الموجودة والآثار. ويتوقف نجاحالدول النامية لمواجهة مشكلة بعد المسافة على التعاون بينها وبين شركات النقل الجوي من خلال الاحتمالات التالية:

- إعطاء شركات النقل مزايا التدخل في التسويق السياحي، ووضع البرامج السياحية في مجال الرحلات الجوية أو القيام بدعم الأسعار؛
- على الدول المستقبلة للسياحة إنشاء شركات للنقل الجوي؛
- أن تحقق شركات النقل الجوي مزايا لجلب المتعاملين معها[2].

3. طبيعة ومصدرالاستثمارات في السوق السياحي

نظرا لكون النشاط السياحي يتطلب موارد كبيرة لإنشاء المرافق السياحية الأساسية والمنشآت السياحية وغيرها من المشروعات التي تخدم القطاع السياحي والفندقي. ونظرا إلى أن الاستثمارات التي تخدم السياحة مباشرة تتطلب حجما كبيرا من التمويل، فإن مستثمري القطاع الخاص في البلاد النامية يكونون مترددين لممارسة الاستثمار السياحي والفندقي، نظرا للاعتبارات التي تحيط بالطلب السياحي في هذه البلاد، فضلا عن أن المستثمرين المحليين لا يكونوا مطمئنين لهذا النوع من الاستثمار بسبب بقاء الاستثمار في أصول ثابتة لمدة طويلة، مع مخاطر ما يحدث من تغيرات في ظروف السوق بالإضافة إلى التغيرات السياسية والاجتماعية، وأيضا بسبب موسمية الطلب في المناطق السياحية، وكذلك بسبب أن العائد على الاستثمار في المشروعات السياحية والفندقية يكون في حدود 10 إلى 15%، وهو معدل لا يغري المستثمرين الذين يرغبون في تحقيق معدلات أكبر.

وعليه فإن الدول النامية توفي التوازن بين نوعين من الاستثمارات:

[1] محي الدين مسعد، مرجع سبق ذكره، ص:44.

[2] نجاة سفير وسامية بولعسل، **دور تكنولوجيا المعلومات والإتصالات في تنمية السياحة**، مذكرة ماستر في علوم التسيير، تخصص: تسويق، جامعة جيجل، الجزائر، 2013، ص:28.

النوع الأول: استثمارات القطاع العام واستثمارات القطاع الخاص، ويمكن أن تلعب الحكومة هنا دورا هاما في توجيه الاستثمارات إلى القطاع السياحي.

النوع الثاني:الاستثمارات المحلية والاستثمارات الأجنبية، فإذا كانت الاستثمارات الأجنبية تلقى ترحيبامن الدول النامية، فإنه يجب أن يراعى أن لا يفضي ذلك إلى أنتحصل المشروعات السياحية والفندقية الأجنبية على معظم المكاسب السياحية[1].

4. تقرير حوافز للمشروعات السياحية

من الضروري أن تستهدف سياسة تقرير الحوافز في الدول النامية تشجيع القطاع على الاستثمار في المشروعات السياحية والفندقية، وتتنوع صور المساعدات للمستثمرين في القطاع السياحي والفندقي، فقد تكون في شكل إعاناتنقدية أو عينية، أو في شكل قروض طويلة الأجل وبأسعار منخفضة، أو في شكل إعفاءات ضريبية وجمركية، أو في شكل مساعدات فنية من خلال المساعدة في دراسات المحتوى وتدريب العاملين في المجال السياحي والفندقي وغير ذلك.

5. تقديم مزايا الاستثمارات الأجنبية

تحاول الدول النامية اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في المجالات السياحية والفندقية، وتقدم لها حوافز متنوعة، لذلك يجب عليها أن توفر المناخ المناسب للاستثمار الأجنبي، وإرساء عوامل الاستقرارالاقتصادي والسياسي فيها، تحمي رؤوس الأموال الأجنبية من التأميم والمصادرة مع وضع القواعد التي تكفل تحويل الأرباح بسهولة[2].

المطلب الثالث: عوامل نجاح التنمية السياحية

من أجل الوصول إلى تنمية سياحية ناجحة يجب مراعاة عدة واعتبارات ومتطلبات.

الفرع الاول : اعتبارات نجاح التنمية السياحية

حتى نقول ان التنمية السياحية ناجحة يجب الحرص على ما يلي:[3]

---

[1] محيي محمد مسعد، مرجع سبق ذكره، ص: 45- 47.

[2] رفيقة جمعوني ونور الهدى ريان ، **دور التسويق السياحي في دعم التنمية السياحية**،مذكرة ماستر في علوم التسيير، تخصص:اقتصاد وتسيير سياحي، جامعة جيجل،الجزائر، 2016، ص: 42.

[3] منى ناقة قدور وعاشور مزريق، **التنمية السياحية في خدمة الدول المتقدمة و النامية على السواء**، الملتقى الدولي الأول حول: اقتصادية السياحة و دورها في التنمية المستدامة، المنعقد يومي: 9-10 مارس، جامعة بسكرة، الجزائر، 2010، ص: 06.

-تدريب الجهاز البشري اللازم الذي يحتاجه القطاع البشري حتى تتمكن المنشآت السياحية من القيام بدورها بالشكل المطلوب؛

-المحافظة على حقيقة المواقعالأثرية، لأن جذب السياح إلى هذه المناطق قد يعتمد على المناخ أو الطبيعة أو التاريخ أو عوامل أخرى تتميز بها المناطق السياحية؛

-إجراء دراسات شاملة للتأكد من الجدوى الاقتصادية السياحية المقترحة، و فيما إذا كان الاستثماريذر أرباحا أم لا؛

-دعم الدولة للقطاع السياحي مع خطط التنمية الاقتصادية الأخرى لمختلف القطاعات الاقتصادية لتحقيق نمو متوازن و ليس مجرد الاهتمام بالسياحة فقط ؛

-تحديد المشاكل التي قد تعترض تنمية الصناعة السياحية، ثم وضع خطط بديلة في حال حدوث طارئ معين؛

-دراسة السوق السياحية المحلية من أجل معرفة نوعية السياح الوافدين، وماهي تفضيلاتهم للسعي إلى تأمينها قدر الإمكان؛

-توفير شبكة من الفنادق المناسبة لكل شكل من أشكال الدخل، و لكل نماذج الرغبات، خاصة المناسبة منها لذوي الدخل المحدود، فحركة السياحة لم تعد مقتصرة على الأغنياء؛

-رفع مستوى النظافة والخدمات السياحية لأنهما يؤديان دورا هاما في تطوير التنمية السياحية، حيث يجب الحفاظ على نظافة الشوارع والشواطئ والآثار وغيرها من عوامل الجذب السياحي التي تجعل السائح يرغب في العودة إلى هذا البلد.

الفرع الثاني: متطلبات نجاح التنمية السياحية

ان التنمية السياحية على غرار باقي أنواع التنمية، تقوم على متطلبات يجب توفرها لتكون فعالة، ويمكن حصرها فيما يلي:[1]

1. متطلبات تنظيمية

وهي التي تتعلق بالعوامل التنظيمية والإدارية التي تحدد القواعد والضوابط التي تهتم بالنشاط السياحي،سواء وزارة الثقافة او القطاع السياحي بأكمله، من تحديد الاختصاصات والمسؤوليات بين الاجهزة المعنية المختلفة.

[1]- كنزة مغريش وصفية بوالجنوح ، **دور المورد البشري في تحقيق التنمية السياحية** ،مذكرة ماستر في علوم التسيير، تخصص:اقتصاد وتسيير سياحي،جامعة جيجل، الجزائر،2014،ص: 24.

2. متطلبات بيئية

وهي التي تختص بحماية البيئة والحفاظ عليها لكي يكون المناخ ملائما للنشاط السياحي واستقبال السياح، فالتنمية البيئية مرتبطة بالتنمية السياحية ارتباطا وثيقا لما لها من دور فعال في عملية الجذب السياحي، متضمنة حماية الاثار والموارد السياحية الطبيعية من اخطار تلوث البيئة.

3. متطلبات ادارية

وهي تلك المتعلقة بإدارة النشاط السياحي والعاملين في المجال السياحي من عمال، مهندسين واداريين، حيث يجب ان تتوفر فيهم الكفاءة والفاعلية والإلمام بالعمل السياحي ككل، وخاصة فيما يتعلق بالفنادق، الإقامة، التنقل، والمواصفات التي يجب أن تتوفر فيها.

4. متطلبات عامة

وتتضمن الخدمات التي تقدمها الدولة، والتي وضعتها في خطتها العامة، مثل الخدمات التي تقدم لتنمية الحركة السياحية ولتنمية الصناعة السياحية من مطارات، تشريعات، قوانين وتسهيلات للمشروعات السياحية والجمركية وغيرها.

المطلبالرابع: معوقات التنمية السياحية

توجد عدة معوقات أمام تحقيق التنمية السياحية منها:[1]

1. المعوقات الخاصة بالتخطيط السياحي

يمكن تلخيص هذه المعوقات فيما يلي:

-غياب النظام الجيد للمعلومات والإحصائيات السياحية في الوطن؛

-عدم توفر خريطة سياحية كاملة وشاملة لمناطق الجذب السياحي الحالية والمرتقبة؛

-نذرة البحوث والدراسات العلمية في المجال السياحي؛

-نقص الخبراء والمختصين وضعف التأييد الحكومي للقطاع السياحي.

2. انخفاض الوعي الثقافي والسياسي

وترجع أسباب ذلك الانخفاض عادة إلى:

-ارتفاع نسبة الأمية بين الشعوب؛

[1] أيمن برنجي،**الخدمات السياحية وأثرها على سلوك المستهلك**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: تسويق، جامعة بومرداس، الجزائر،2012، ص:59-61.

-عدم اهتمام وسائل الإعلام المختلفة بالتنمية السياحية؛

-غياب الحملات التحسيسية للتعريف بأهمية هذا النشاط.

3. سوء توجيه الاستثمارات

هناك عدة أسباب تؤدي إلى سوء التوجيه للاستثمارات منها :

-نقص خبرة القائمين على تخطيط الاستثمارات؛

-سياسات وبرامج الحوافز المقدمة لا يتم تصميمها وفقا للمتطلبات الحقيقية لخطط التنمية.

4. البيروقراطية وفشل الإدارة الفندقية

يكفي الإشارة هنا إلى أن الخسائر وسوء الخدمة الفندقية هي أحد مظاهر، وأول نتائج البيروقراطية ونقص الخبرات المتخصصة في مجال الفندقة بصفة عامة؛

5. عدم فعالية التسويق السياحي وغياب الهوية السياحية للبلد بالخارج

من بين مظاهر الخلل في التسويق السياحي ما يلي:

-انخفاض عدد مراكز الإرشاد والتوجيه السياحي وكذلك وكالات السفر في الداخل والخارج؛

-عدم توفر الحد الأدنى من الجهود التنشيطية للقطاع السياحي، وعدم توفر الكثير من الخدمات التكميلية في مختلف المناطق أو تخلفها بالإضافة إلى ارتفاع أسعارها؛

-غياب العديد من المعايير الموضوعية لقياس الأداء التسويقي؛

-عدم التفرقة بين الشركات السياحية من حيث تنظيمها، مهامها وأنشطتها.

6-الاستقرار السياحي والأمن الاجتماعي

تتعدد الأزمات في المجال السياحي لأنه مجال يتميز بالحساسية الشديدة، فهو يتأثر بعدم الاستقرار السياسي والإرهاب ومختلف الكوارث الطبيعية والحروب الأهلية ومستوى الأمن الاجتماعي وغير ذلك.

ويمكن إبراز جزء من المعوقات في الشكل رقم (3).

شكل رقم (3) :معوقات التنمية السياحية

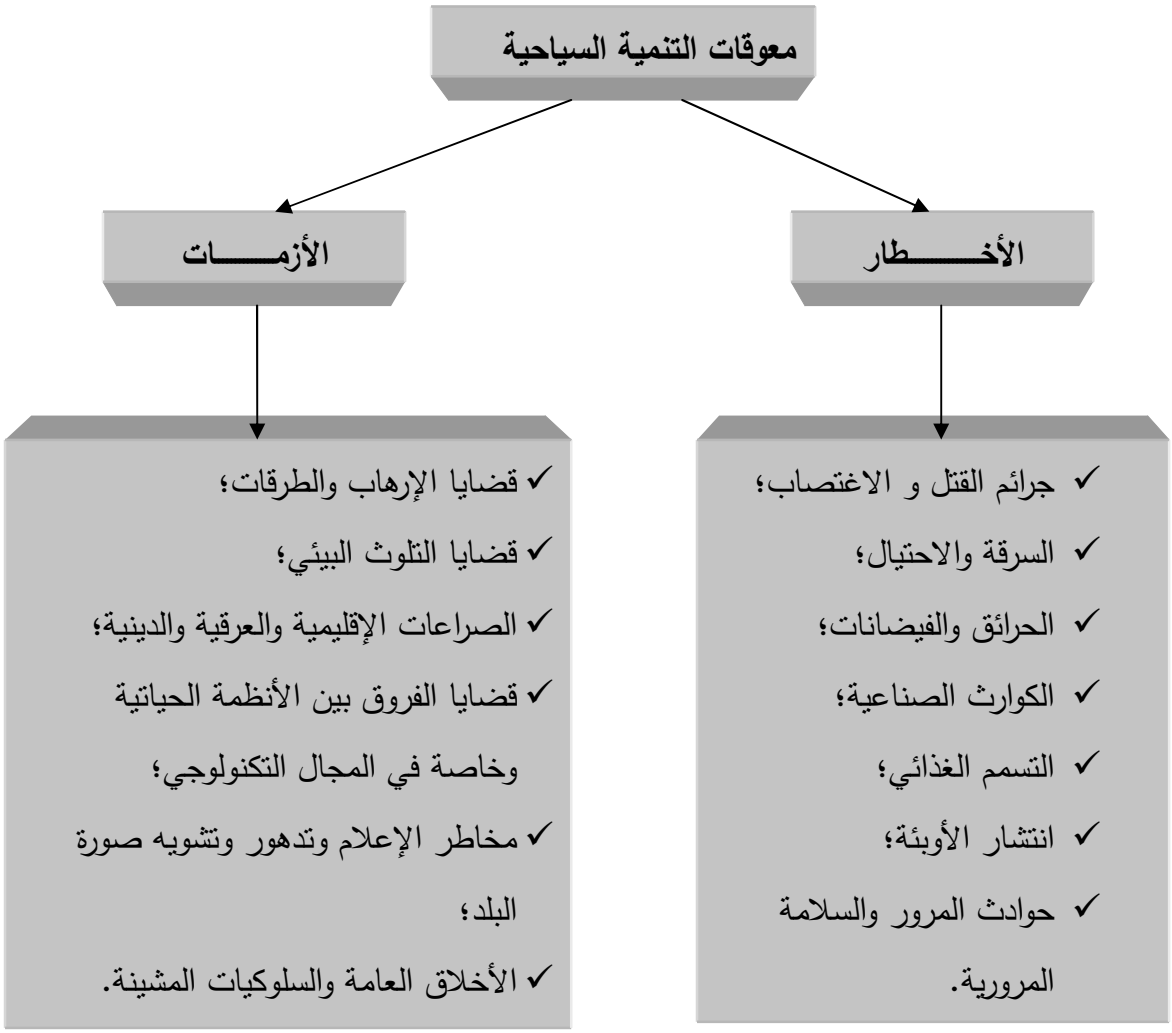

المصدر: عامر عيساني وسليم بوهديل، **معوقات تطور القطاع السياحي في الجزائر بين التشخيص والحلول الممكنة**،الملتقى الدولي الأول حول: الصناعة السياحية في الجزائر بين الواقع والمعمول نحو الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة، المنعقد يومي: 9-10 نوفمبر، جامعة جيجل،الجزائر،2016، ص 7.

بالإضافة إلى ما سبق، هناك معيقات أخرى لمسار التنمية السياحية نلخصها في:

-تراجع الخدمات المصرفية في البنوك وعدم ملائمتها لمتطلبات سوق السياحة الخارجية؛

-انخفاض مستوى الخدمات المرفقية؛

-انخفاض قيمة العملة الوطنية؛

-انخفاض القدرة التنافسية للصناعات المحلية والوطنية في الأسواق العالمية؛

-الارتفاع المستمر في أسعار السلع والخدمات؛

-سوء المعاملة أحيانا في مكاتب الخطوط الجوية الوطنية؛

-عدم الاهتمام بالنظافة.

خلاصة

من خلال هذا الفصل يمكن القول أن السياحة هي نشاط وظاهرة طبيعية من ظواهر العصر الحديث، تطورت مع الزمن إلى أن وصلت إلى ذروة تطورها في مطلع القرن الحادي والعشرين، تتميز بخصائص تميزها عن غيرها من النشاطات، فهي نشاط موسمي وديناميكي يعنى بإشباع الحاجات السيكولوجية، تعتمد على مقومات مختلفة سواء كانت طبيعية، بشرية، أو خدمية، لها عدة أنواع تختلف باختلاف التقسيم المتبع، كما لها أهمية بالغة تمس مجالات مختلفة منها كالمجال الاقتصادي، الاجتماعي أو حتى السياسي.

أما فيما يتعلق بالتنمية السياحية، فقد ظهرت لمرافقة النشاط السياحي وتطويره من خلال توفير قاعدة من التسهيلات والخدمات لإشباع رغبات السياح. وعلى غرار السياحة، فإن للتنمية السياحية أهداف متعددة تمس الجانب الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي، السياسي وحتى الثقافي، كما أن لها مكونات تتمثل في المقومات والتسهيلات المختلفة. تتميز التنمية السياحية بأنواع مختلفة لعل أحدثها التنمية السياحية المستدامة، وتتخذ عدة أشكال لتناسب مختلف الرغبات.

إن عملية التخطيط لعملية التنمية السياحية أو ما يعرف بالتخطيط السياحي، خطوة هامة وضروريةللاستفادة قدر الإمكان من المزايا السياحية، ولتحقيقها يتم الاعتماد على خطوات متسلسلة ومدروسة تتم فيها دراسة مختلف الجوانب المتعلقة بالقطاع السياحي، لكن تلك العملية تحتاج إلى عدة اعتبارات ومحددات ضرورية لنجاحها، كما أنها تواجه عدة مشاكل ومعوقات قد تحد منها كسوء توجيه الاستثمارات وسوء التخطيط وغير ذلك.

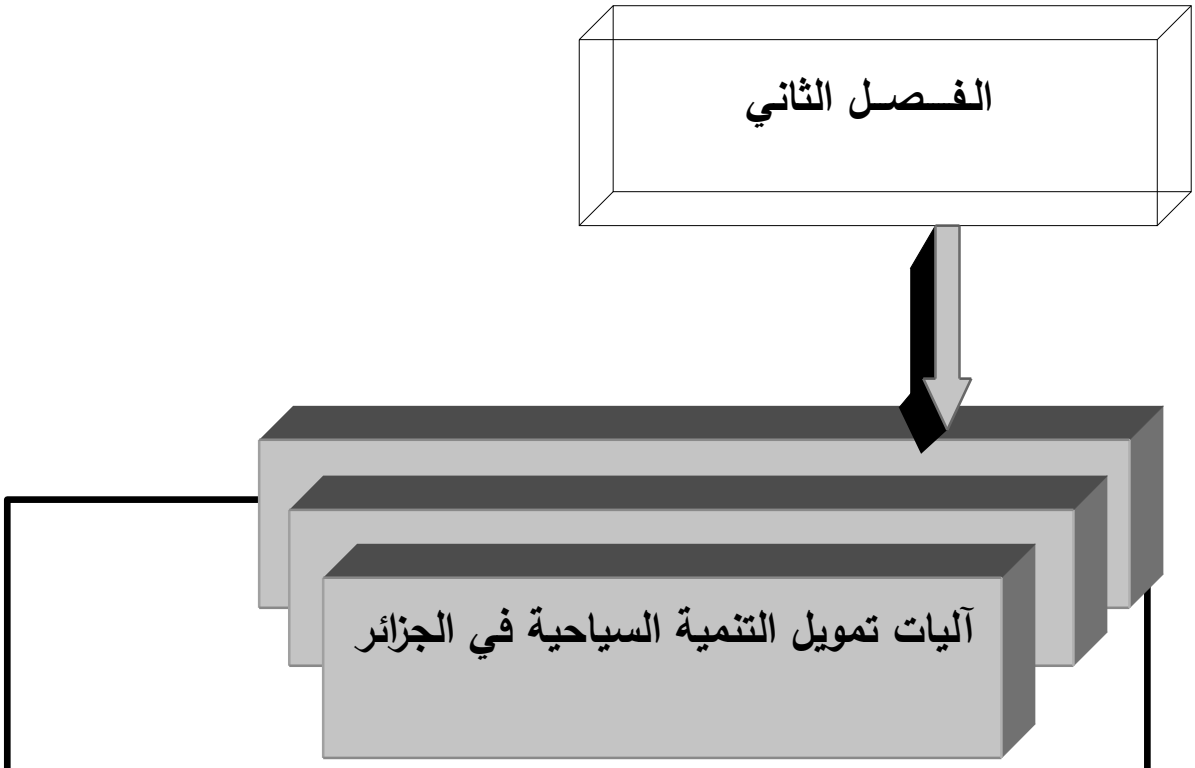

تمهيد

المبحث الأول:ماهية البنوك

المبحث الثاني:التنمية السياحية في الجزائر

المبحث الثالث:أساليب تمويل التنمية السياحية في الجزائر

خلاصة

تمهيد

مرت البنوك قبل أن تستقر على ما هي عليه اليوم بعدة مراحل، حيث زادت أهميتها ووظائفها وحتى أنواعها مع مرور الزمن، وكذلك الحال بالنسبة للنظام البنكي والذي هو مجموعة البنوك العاملة في بلد معين، حيث مر بدوره بعدة محطات مختلفة وهذا الأمر ينطبق على النظام البنكي الجزائري.

أعدت الجزائر عدة مخططات للنهوض بالتنمية السياحية فيهاوذلك منذ استقلالها، حيث كان أول مخطط موضوع سنة 1967م، والذي تبعته عدة مخططات آخرها لا يزال قيد التنفيذ، كما وضعت في سبيل تطبيق تلك المخططات عدة هيئات وآليات بهدف تحقيق التنمية السياحية، والتي تواجه مشاكل كبيرة في الجزائر، كمشكل التمويل .

يعد التمويل البنكي حلا لمشكلة تمويل التنمية السياحية في الجزائر، حيث تلعب البنوك دورا هاما في تمويل تلك العملية، وذلك بعدة صيغ، منها القروض طويلة الأجل والتي تنطوي على عدة مخاطر جعلت البنوك تلجأ إلى الضمانات كحل للتقليل من تلك المخاطر.

وعليه قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كالتالي:

المبحث الأول:ماهية البنوك.

المبحث الثاني: التنمية السياحية في الجزائر.

المبحث الثالث: أساليب تمويل التنمية السياحية في الجزائر.

المبحـــث الأول: ماهيـــة البنـــوك

إنّ فكرة البنوك في الواقع قديمة جدّا تبلورت مع الزمن إلى أن وصلت إلى شكلها الحالي، و ازدادت مع تطورها أهمية، ما جعلها أحد المقومات الاقتصادية الهامة في أي بلد، وعليه، سنحاول من خلال هذا المبحث إبراز نشأة ومفهوم البنوك إضافة إلى أنواعها ومراحل تطورها في الجزائر.

المطلـــب الأول: نشـــأة البنـــوك

مرت البنوك بعدة محطات قبل أن تصل إلى ماهي عليه الآن، ما جعلها لا تستقر على تعريف واحد،وسنحاول حصرها تلك المراحل وتقديم مجموعة من التعاريف حول البنوك.

الفرع الأول: التطور التاريخي البنـــوك

إنّ البدايات الأولى للعمليات المصرفية ترتقي إلى عهد بابل في الألف الرابع قبل الميلاد، أمّا الإغريق فقد عرفوا قبل الميلاد بأربعة قرون بداية العمليات التي تزاولها البنوك المعاصرة. أمّا الإتجار بالنقود، فقد بدأ فيالعصور الوسطى من فكرة الصراف(الصيرفي) الذي يكسب دخله من مبادلة العملات[1].

لقد قام بعض التجار والمرابين والصياغ في أوروبا في الفترة الأخيرة من القرون الوسطى، وبالضبط في مدن البندقية وجنوى وبرشلونة، بقبول أموال المودعين بغية المحافظة عليها من الضياع، وذلك مقابل إصدار شهادات اسمية، وقامت هذه المؤسسات تدريجيا بتحويل ودائع من حساب المودعين إلى حساب مودعين آخرين سدادا للمعاملات التجارية، وذلك في حضور كل من الدائن والمدين. وفي سنة1587تم إنشاء أوّل بنك حكومي في البندقية، وفي سنة 1609 أنشأ بنك أمستردام[2].

وبمجيء الثورة الصناعية بدأت البنوك تتوسع في القرن التاسع عشر وتأخذ شكل شركات مساهمة واعتبارا من النصف الثاني من ذلك القرن ازداد عدد البنوك المتخصصة في الإقراض المتوسط وطويل الأجل، وفي أواخر القرن 19 ومع بلوغ الرأسمالية مرحلتها الاحتكارية، بدأت حركة تركز البنوك بواسطة الاندماج أو عن طريق ما يعرفبالشركة القابضة **holding**، وقد صاحب ذلك ازدياد تدخل الدولة في أعمال البنوك، فاقتصرحق إصدار الأوراق النقدية على بنوك معينة عرفت بالبنوك المركزية، هذه الأخيرة تأخر ظهورها نسبيا، حيث ظهر مثلا البنك المركزي السويدي في 1668.

---

[1] شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص: 25.

[2] إسماعيل محمد هاشم، **النقود والبنوك**، دار الجامعة المصرية ،مصر، ص: 43.

الفرع الثاني: تعريف البنـــوك

قدّمت تعاريف عدّة للبنوك من قبل باحثين ومتخصصين في هذا المجال، ومن بينها :

يعرف البنك على أنّه:"منشأة تنصب عملياتها الرئيسية على تجميع النقود الفائضة عن حاجة الجمهور أو منشآت الأعمال أو الدولة لغرض إقراضها للآخرين، وفق أسس معينة، أو استثمارها في أوراق مالية محددة"[1].

وهناك من ينظر للبنك على أنه " تلك المنظمة التي تتبادل المنافع المالية مع مجموعة من العملاء، بما لا يتعارض مع مصلحة المجتمع، وبما يتماشى مع التغيير المستمر في البيئة المصرفية"[2].

كما تعرف البنوك على أنّها:" كيانات قانونية تؤدي المهن المصرفية المعتادة (استلام أموال، عملية ائتمان الجمهور، وتوفير تحويل العملاء، وإدارة وسائل الدفع)"[3].

ويمكن تعريف البنك تنظيميا على أنّه" كيان إداري منظم من الأفراد مختلفي التخصصات، يتم من خلاله القيام بمجموعة من الأنشطة المتناسقة والواعية، لتحقيق أهداف محددة، يصعب إنجازها في الأحوال الطبيعية إذا تمّ أداؤها بشكل منفرد"[4].

من خلال التعاريف المقدمة سابقا يمكن إعطاء تعريف شامل للبنك على أنه : كيان إداري وقانوني يتمثل في منشاة أو منظمة تقوم بالأنشطةالائتمانية المعتادة،من خلال تجميع النقود الفائضة عن حاجة أطراف معينة وإقراضهاالأطرافأخرى (أشخاص طبيعيون، منشآت أخرى، الدولة) وكذا توفير خدمة التحويلات لفائدة العملاء، وإدارة وسائل الدفع وفق أسس معينة وذلك لتحقيق أهداف محددة .

المطلـــب الثانـــي: أنـــواع البنـــــوك

يتكوّن الجهاز البنكي في أية دولة من عدد من البنوك، التي تختلف حسب تخصصها والدور الذي تلعبه، ويتصدر الجهاز المصرفي ما يعرف بالبنك المركزي، كما ينقسم الى أنواع أخرى من البنوك في صورة البنوك التجارية، البنوك المتخصصة،بنوك الاستثمار، بنوك الادخار، البنوك الإسلامية.

الفـــــرع الأول: البنـــك المركـــــزي

يعد البنك المركزي من أهم المؤسسات المالية، إذا أنّه يأتي على رأس النظام البنكي في أي بلد، منفذا

[1] شاكر القزويني ، مرجع سبق ذكره، ص :25.

[2] محمد عبد الفتاح الصيرفي، **إدارة البنوك**، الطبعة الأول، دار المناهج للنشر والتوزيع ، الأردن، 2006، ص: 13.

[3]Philippemonnier&sandrinemahier,**les technique bancaires**,2 èdition, dunod,paris,françe,2010,p:3.

[4] طارق طه، **إدارة البنوك و تكنولوجيا المعلومات**، دار الجامعة الجديدة ، مصر، 2007 ، ص :31.

للسياسات المالية والنقدية فيه.

1- تعريـف البنـك المركـزي

يعرف البنك المركزي على أنّه: "شخصية اعتبارية عامة ومستقلة، ويعتبر بنك البنوك فهو مسؤول عن السياسة النقدية والائتمانية، ويطلق عليه السلطة النقدية، ويقوم ببعض العمليات التي لا تضطلع بها البنوك الأخرى، والبنك المركزي، بالرغم من أنّه شخصية عامة مملوكة للجميع، فإنّه يقوم بكل الخدمات المصرفية للحكومة، ويطلق عليه في هذه الحالة بنك الدولة، ورغم ذلك فهو مستقل عن الحكومة في مجال السياسة النقدية حتى لا تؤثر على عمله"[1].

كما يعرفه قانون النقد والقرض في مادته 11 على أنّه:"مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالالمالي"[2].

وحسب نفس القانون تشير المادة 81 إلى أنّه:"المؤسسةالمالية للدولة لجميع عمليات صندوقهاوعملياتها المصرفية وعمليات التسليف"[3].

كمايعرف أيضا على أنه:"بنك البنوك، لأنه يتولى الإشراف على باقي البنوك، وبنك الإصدار لأن له سلطة إصدار نقد الدولة، وبنك الدولة حيث له سلطة إدارة احتياطات الدولة من الذهب والعملات الأجنبية وتوجيه السياسة النقدية في الدولة"[4].

وعليهيمكن تقديم تعريف شامل للبنك المركزي على أنه: المؤسسة المصرفية الأولى في أي بلد يتمتع بالاستقلالية المالية والمعنوية، يقوم بخدمات مصرفية لصالح الحكومة، حيث يقوم بجميع عمليات صندوق الدولة، وعملياتها المصرفية وعمليات التسليف، كما أنه المسؤول عن توجيه السياسة النقدية في الدولة، لذلك يطلق عليه عادة بنك الدولة.

2- وظائـف البنـك المركـزي

تمارس البنوك المركزية عددا من الوظائف العامة والخاصة ،كما يلي:

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص: 120.

[2] قانون النقد والقرض90-10 المؤرخ في 14-04-1990، المادة 11.

[3] قانون النقد والقرض 90-10 المؤرخ في 14-04-1990، المادة 81.

[4] خالد أمين عبد الله، **العمليات المصرفية الطرق المحاسبية الحديثة**، الطبعة الخامسة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص:18.

أ- **الوظائف العامة للبنوك المركزية:** وتتمثل في الوظائف المالية ذات الصفة العامة، ومن أهمها ما يلي:[1]

-إصدار أوراق النقد بغرض تحقيق التوازن بين الطلب والعرض على العملية المحلية للدولة التابع لها البنك المركزي، وبالتالي توفير الاستقرار المطلوب في سوق المال؛

-القيام بعمليات السوق المفتوحة،والتي تتمثل في بيع وشراء الأوراق المالية الحكومية ودفع الفوائد التي تستحق لحملة تلك الأوراق بغرض التحكم في كمية النقود المتداولة؛

-إمساك الحسابات الجارية الحكومية؛

-مشاركة الحكومة في نقل الأموال داخل أنحاء البلد؛

-الرقابة على الشروط الائتمانية في مجالات متعددة من الأنشطة الاقتصادية، مثل الائتمانالعقاري؛

-موازنة سعر الصرف للعملة الوطنية.

ب- **الوظائف المباشرة للبنوك المركزية:** وتتمثل في تلك الوظائف التي تتعلق بصورة مباشرة بالبنوك الخاضعة لرقابة البنك المركزي، ومن أهمها:

- **منح الائتمان:** يعمل البنك المركزي كبنك للبنوك، ويقوم مقام المقرض الأخير لها، فيقدّم لها قروضا لمساعدتها على تلبية حاجاتها. والتسهيلات التي يعطيها البنك المركزي للبنوك في حالة اقتراضها منه، تفوق معدّل الفائدة التي يتقاضاها، وذلك لأنّه غالبا ما يمنح هذه القروض ليشجعها على الاقتراض لتمويل النشاطات التي يرغب في تشجيعها[2].
- **المقاصة:** إنّ مركزية المقاصة وتسوية الفروقات بين البنوك المتعددةأصبحت وظيفة طبيعية يقوم بها البنك المركزي،إذ تحتفظ البنوك التجارية باحتياطيات نقدية لدى البنك المركزي، ومن ثمّة يصبح من السهل تسوية حسابات البنوك في دفاتر البنك المركزي، وتقوم عملية المقاصة على أساس أن استخدام الشيكات في تسديد قيمة المعاملات اليومية، والسحب على ودائع الأفراد لدى البنوك تجعل بعضها دائنة وأخرى مدينة، فالبنك المدين يسحب على البنك المركزي شيكا لصالح البنك الدائن وبهذه الطريقة يقوم البنك المركزي بمقاصة حسابات البنوك[3].
- **إدارةالاحتياطي القانوني:** تلزم أغلب التشريعات المالية البنوك بوضع نسبة منالودائع لدى البنكالمركزي

[1] طارق طه، مرجع سبق ذكره، ص ص: 108، 109.

[2] محمد عبد الفتاح الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص: 49.

[3] ضياء مجيد، مرجع سبق ذكره، ص: 256-266.

يطلق عليها الاحتياطي القانوني، كشرط لاستمرارها في العمل، ولا يدفع البنك المركزي أي فوائد على الاحتياطي المحتفظ به لديه، وعادة ما يضع بعض القواعد لإدارة هذا الاحتياطي، حيث يعد بمثابة حماية لأموال المودعين، وبالتالي فالالتزام بقواعده يزيد من ثقة المودعين بالبنوك.أمّا بالنسبة للبنك المركزي، فإنّ وجود الاحتياطي القانوني يوفر له ضمان بعدم حدوث زيادة غير مرغوبة في عرض النقود من الممكن أن تسبب اختلالا في السياسة النقدية للدولة[1].

- **التوازن المالي بين البنوك:** تتباين في الواقع العملي أرصدة البنوك لدى البنك المركزي، فبعض البنوك تتجاوز أرصدتها الاحتياطي القانوني المطلوب منها، والبعض الآخر تعاني عجزا فيه، فالحالة الأولى تعكس فرصا استثمارية ضائعة، أمّا الثانية فتشير إلىاحتمال التعرض لأزمات مالية، لذا عادة ما يتدخل البنك المركزيلتوجيه البنوك التي تعاني عجزا للاقتراض من تلك التي لديها فائض، وعند إتمام الصفقة يقوم البنك بإضافة مبلغ القرض إلى حساب البنك المانح خصما من رصيد حساب البنك المقرض[2].
- **الرقابة الميدانية على البنوك والتوجيه والإشراف:** يقوم البنك المركزي بإيفاد مندوبيه للتفتيش على البنوك الخاضعة لإشرافه، بغرض التأكّد من سلامة إتباعها للسياسات النقدية، ومدى سلامة القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة، كما يمارس دورا توجيهيا وإشرافيا علىالبنوك ينصرف بصورة أساسية على معدلات الفوائد على الودائع، وحجم رأس المال، وسياسات الاستثمار المتبعة، ويستهدف من وراء ذلك حماية أموال المودعين لدى البنوك التابعة له، ومن جانب آخر الحد من تجاوز المنافسة بينها إلى حدود غير مرغوب فيها [3].

الفرع الثاني: البنك التجاري

1- تعريف البنك التجاري

يختلف تعريف البنوك التجارية من باحث لآخر تبعا لمنهجه والطريقة التي ينظر بها للبنوك التجارية، وسنتطرّق فيما يلي إلى بعض هذه التعاريف:

يقصد بالبنك التجاري" المؤسسة التي تمارس عمليات الائتمان للإقراض والاقتراض"[4].

---

[1] طارق طه، مرجع سبق ذكره، ص ص: 110،111.

[2] نفس المرجع، ص: 111.

[3] نفس المرجع، ص: 111.

[4] ضياء مجيد، **اقتصاديات النقود والبنوك**، مؤسسة شباب الجامعة ،مصر، 2005، ص: 273.

كما تعرف على أنّها" البنوك التي تتعامل بالائتمان، وتسمّى أحيانا ببنوك الودائع، وأهّم ما يميّزها على غيرها، هو قبول الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية، وينتج عن ذلك ما يسمّى بخلق النقود"[1].

كما عرفها قانون النقد والقرض 10/90 المؤرخ في 14-04-1990، في المادة 114 بأنها: "أشخاص معنوية مهمتها الأساسية إجراء العمليات الموضحة في المادة 110 من قانون 10/90"[2]،بحيث تتضمن تلك المواد الأعمال التي كلفت البنوك بها وتنحصر في:

- العمل على جمع الودائع والمدّخرات الممكنة من الأفراد؛
- القيام بمنح القروض؛
- توفير وسائل الدفع اللاّزمة ووضعها تحت تصرف الزبائن و السهر على إدارتها.

كما يعرف البنك التجاري على أنّه" نوع من أنواع المؤسسات المالية، التي يتركز نشاطها في قبول الودائع ومنح الائتمان"[3].

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف البنك التجاري بأنه: مؤسسة بنكية، تقبل الودائع، وتقوم بمنحها في شكل ائتمان، تتم تلك العمليات بواسطة وسائل دفع توضع تحت تصرف الزبائن، وينتج عنها ما يعرف بعملية خلق النقود.

2- أهداف البنـــوك التجارية

تسعى البنوك التجارية إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية ويمكن ايجازها في :

أ- الربحية: الأمر الذي لاشك فيه، أنّ هدف تحقيق الربح وتعظيمه هو أوّل ما تهتم به البنوك التجارية، لأنّه إذا تدهورت أحوال البنك التجاري وحقق خسائر، فإنّ المساهمين فيه سوف يهربون عند أولفرصة، وذلك ببيع أسهمهم،وربّمايتفقأكثرالمساهمينويقومون ببيع البنك إلى أي جهةتستطيع إدارته بصورة أفضل[4].فالربحية إذن هي التي تحقق مستقبل البنك.

ب- السيولة:يتمثل الجانب الأكبر من موارد البنك المالية في ودائع تستحق عند الطلب، ومن ثم يكون البنك مستعداللوفاء بها في أيّ لحظة، ولذلك فإن مجرد إشاعة عن عدم توفير سيولة كافية لدى البنك، كفيلة بأن

[1] جمال خريسوآخرون، **النقود والبنوك**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، الأردن، 2002، ص: 83.

[2] قانون النقد والقرض90-10 المؤرخ في 14-04-1990، المادة 114.

[3] سامر جلدة، **البنوك التجارية والتسويق المصرفي**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص: 14.

[4] حسين بني هاني،**اقتصاديات النقود والبنوك الأسس والمبادئ**، الطبعة الأولى، دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص: 207.

تزعزع ثقة المودعين، وتدفعهم فجأة لسحب ودائعهم، مما قد يعرض البنك للإفلاس[1].

ج-الأمان: من المعروف أنّ معدلات الأرباح تكون أكثر ارتفاعا عندما نزيد درجة المخاطر التي يتعرض لها المستثمرين، فإذا كانت البنوك التجارية تعتمد إلى حد كبير على أموال المودعين في عملية تمويل المشروعات، فلابد لها من أن توازن بين الربحية ودرجة المخاطر التي تتعرض لها نتيجة عملية التمويل[2].

إضافة إلى الأهداف الرئيسية السابقة فإنّ البنوك التجارية تهدف أيضا إلى:[3]

- **نمو الموارد:** تعتمد البنوك التجارية عادة على رأس مالها، وعلى الودائع التي تستقطبها، لأن حجم البنك التجاري يقاس بحجم الودائع التي تستطيع جلبها واستقطابها.
- **الحصة في السوق البنكي:** لا يكتفي البنك التجاري عادة بزيادة حجم الودائع التي يتمكن من استقطابها، بل يسعى لأن تكون حصته من السوق البنكي كبيرة، لأنّه كلما كان للبنك التجاري حصة كبيرة في السوق، أعطي له ذلك سمعة وتميّزا تنافسيا.
- **الانتشارالجغرافي:** ترى بعض القيادات العليا في كثير من البنوك التجارية، أن التواجد في كل مدينة، وكل قرية مسألة ضرورية، ولهذا فإنّها تضع أهداف الانتشار الجغرافي نصب عينيها.
- **الاهتمام بنوع العملاء:** بعض البنوك التجارية تفضل التعاملمع العملاء الكبار، والبعض الآخر يفضل التعامل مع صغار المودعين، وبعضها يحب هيكلا متوازيا.
- **كفاءة و فعالية الجهاز الإداري:** تضع بعض البنوك التجارية أهداف مرتبطة بكفاءة المديرين والموظفين،وبالتطوير للمستقبل، وتهتم بدرجة التزام الموظفين وانسجامهم.
- **أهداف ابتكارية:** القيادات الإدارية في البنوك التجارية، لابدأن تضع أهداف ابتكار، وأهداف الاستعدادللمستقبل، إضافة إلى أهداف التشغيل اليومية، لكيتنافس البنوك الأخرى في السوقالبنكي.

3- أنـــواع البنـوك التجاريـة

يمكن تقسيم هذا النوع من البنوك إلى خمسة أنواع هي :

أ- **البنوك ذات فروع:** وهي منشآت تتخذ غالبا شكل شركات المساهمة، ولها فروع في كافة الأنحاء الهامةمن البلاد، وتتمتع باللامركزية في إدارتها، إلا فيما يتعلق بالمسائل الهامة التي ينص عليها في لائحة البنك، وتقوم

[1] سامر جلدة، مرجع سبق ذكره، ص: 20.

[2] محمد عبد الفتاح الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص: 24.

[3] حسين بن صاني، مرجع سبق ذكره، ص ص: 208،209.

سياسات الإقراض في هذه البنوك على أساس التمييز بين آجال القرض، فهي قروض قصيرة الأجل تتراوح فترة استحقاقها من ستة شهور إلى سنة كاملة، ويشترط أن تستخدم هذه القروض في تمويل رأس المال العامل لضمان السرعة في استرداد القروض[1].

ب- بنوك السلاسل: نشأت هذه البنوك مع نمو حجم البنوك التجارية، وكبر حجم أعمالها ، تعمل من خلال سلسلة متكاملة من الفروع منفصلة عن بعضها إداريا، يشرف عليها مركز رئيسي واحد، يتولى سلطة رسم السياسية العامة لوحدات السلسلة كافة، ويقوم بالتنسيق بين أعمال هذه الوحدات ونشاطاتها ولا يوجد هذا النوع من البنوك التجارية إلاّ في الولايات المتحدة الأمريكية[2].

ج- بنوك المجموعات: تأخذ شكل شركة قابضة، تدير مجموعة من الشركات التابعة التي تعمل في النشاط البنكي، حيث تقوم بالإشراف عليها، ولقد انتشرت في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية[3].

د- البنوك الفردية: منشآت صغيرة يملكها أفراد أوشركات أشخاص، يقتصر عملها غالبا على منطقة صغيرة. توظف مواردها في أصول بالغة السيولة، لأنّها لا تستطيع تحمّل مخاطر توظيف أموالها في قروض متوسطة أو طويلة الأجل لصغر مواردها، وهيلا توجد إلاّ في الدّول الرأسمالية[4].

هـ-البنوك المحلية: هي بنوك تنشأ لتباشر نشاطها في منطقة جغرافية معينة، وتخضع عادة لقوانين تلكالمنطقة في حالة اختلافها عن قوانين البلد[5].

4- وظـــائف البنـوك التجاريـــة

تطورت وظائف البنوك التجارية منذ نشأتها إلى اليوم،فبدأت بالوظيفة النقدية، ثم الاستثمارية، ثمّ الائتمانية، ثمّ البنوك الشاملة، إذ تقوم بقبول الودائع، والإقراض للغير بفائدة وكذا فتح اعتمادات وخطابات ضمان، كما قد تقوم البنوك التجارية بالقيام بوظائفها إضافة إلى وظائف بنوك الاستثمار والأعمال وهو ما يعرف بالبنوك الشاملة[6].

---

[1] محمد سعيد أنور سلطان، **إدارة البنوك**، دار الجامعة الجديدة ، مصر، 2005، ص: 17.

[2] هشام جبر، **إدارة المصارف**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر،2008، ص: 53.

[3] محمد عبد الفتاح الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص: 34.

[4] محمد سعيد أنور سلطان، مرجع سبق ذكره، ص: 18.

[5] هشام جبر، مرجع سبق ذكره، ص: 53.

[6] قتيبة عبد الرحمان العاني، **التمويل ووظائفه في البنوك الإسلاميةوالتجارية – دراسة مقارنة**-، دار النفائس للنشر والتوزيع ، الأردن، 2013، ص: 28- 30.

وعموما يمكن تلخيص وظائف البنوك التجارية فيمايلي:[1]

أ- **تعبئة المدخرات:**أي الاحتفاظ بودائع الأفراد والشركات والمؤسسات وتنميتها، وقد تكون بفوائد فيحالة إذا كانت تلك الودائع في شكل قروض لأجل، أو بدون فوائد، في حالة كونها ودائع حسابات جارية.

ب- **خصم الأوراق التجارية:** و تتمثل أساسا في الكمبيالات، وقد تكون هذه الأوراق قابلة للدفع بعد فترة، في حين أن المستفيد يحتاج إلى نقوده لمباشرة أعماله، فيتقدّم بها لأحد البنوكقبل استحقاقها حيث يقوم البنك بخصمها مقابل عمولة يحصل عليها مقابل قيامه بهذه العملية.

ج- **الاستثمار في الأوراق المالية:** سواء كانت أسهم أو سندات، وذلك بشرائها عندما تتوقع البنوك التجارية ارتفاعها وبيعها عندما تتوقع انخفاض أسعارها.

د- **تمويل التجارة الدولية:** تعمل البنوك التجارية على تمويل التجارة تصديرا واستيرادا، كما تقوم بعمليات بيع وشراء العملاتالأجنبية كمجال مرتبط بهذا النشاط الاقتصادي الهام.

هـ- **القيام بعمليات الإقراض ومنح الائتمان:** وذلك لأغراض الإنتاج أو الاستثمار وتمويل المشروعات، أو الأغراض الاستهلاكية.

و- **خلق وسائل دفع جديدة:**مثل الودائع في شكل حسابات تجارية،والتي يمكن السحب عليها.

5- مصادر أموال البنوك التجارية

يجب علىالبنوك التجارية أن تحصل على أموال حتى يستمرنشاطها، وحتى تقوم بمختلف الوظائف المذكورة سابقا.وعن مصادر الأموال التي تحصل عليها، فيمكن تقسيمها إلى مجموعتين هما:[2]

أ- **الموارد الذاتية:** وهي عبارة عن التزامات البنك اتجاه أصحاب رأسماله، وتتكون من راس المال المدفوع (حقوق المساهمين)، الذي يتمثل في الاحتياطات والمخصصات. أمّا أهمية الموارد الذاتية، فتتمثل في تدعيم ثقة المودعين ودعم مركز البنك في علاقاته مع مراسليه بالخارج، ولتحقيق ثقة المودعين، تلجأ البنوك المركزية غالبا إلى وضع حد أدنى لرأسمال البنك التجاري،وبعض البنوك المركزية تطلب المحافظة على نسبة معينة بين رأسمال البنك وودائعه، أو بين رأسماله وإجمالي التسهيلات الائتمانية.

ب- الموارد الخارجية: تمثل التزامات البنك اتجاه الغير، وتشكّل الودائع الجزء الأكبر منها، ومن أهمها:

---

[1] عبد المطّلب عبد الحميد، **اقتصاديات النقود والبنوك الأساسيات والمستحدثات**، الدار الجامعية، مصر،2007، ص ص: 123،124.

[2] جمال خريس وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 84-86.

- **وديعة الأجل:** يتم ربط مبلغ من المال كوديعة لأجل معين لشهر مثلا أو ستة أشهر، وهذا النوع يملك أعلى نسبة فوائد، قانونيا لا يجوز كسر هذه الوديعة بالسحب منها أو إلغاء الاتفاقية مع البنك بشأن هذا الحساب، لكن في الواقع يمكن كسرها، بحيث يتم خسارة الفائدة من قبل العميل.
- **ودائع لأجل بإشعار:** ويقصد بها الأموالالتي يودعها الأفراد والهيئات بالمصارف على أن لا يتم السحب منها إلاّ بعد إخطار البنك بفترة تحدد عند الإيداع، وبالمقابل يدفع المصرف فائدة على هذه الودائع قد تكون معدلاتها أقل أو مساوية لأسعار الفوائد على الودائع لأجل[1].
- **حساب التوفير:** معظم أصحاب هذه الحسابات من الأفراد ، وهي تمثل مدخرات فائضة عن الحاجة ومدخرةلأغراض مستقبلية، ويحق للعميل السحب والإيداع فيها كالحساب الجاري، ولكن لا يجوز التعامل بها بواسطة الشيكات، وتحصل على فائدة أعلى من الحسابات الجارية[2].
- **الودائع المجمّدة:** وهي عبارة عن أمانات تكون لدى البنك مثل الكفالات أو خطابات الضمان، والتي يترتب عنهاالتزام في المستقبل، ويردها البنك للعميل عند حصول الالتزام المستقبلي و نهايته[3].
- **الاقتراض من البنوك الأخرى:**يحصل البنك التجاري على جزء من موارده المالية من خلال الاقتراض من بنوك أخرى وأحيانا من الشركات، وغالبا ما يكون المدى الزمني لهذه القروض في غاية القصر[4].
- **الاقتراض من البنك المركزي:**لا يمنح القرض إلاّ ضمن شروط معينة، وتتطلب موافقة مسبقة من البنك المركزي، بينما إعادة الخصم لا تتطلب مثل هذه التعقيدات، إذا كانت الأوراق المراد إعادة خصمها تتضمن الشروط التي يضعها البنك المركزي لقبول إعادة الخصم[5].

الفرع الثالث: البنوك الإسلامية

تعتبر البنوك الإسلامية نوعا من أنواع البنوك، ظهرت لتجاوز مشكلة الربا المحرّم في الدين الإسلامي، وانتشرت بكثرة في مختلف أنحاء العالم، حتى غير المسلم.

---

[1] محمد عبد الفتاح الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص: 42.

[2] جمال خريس وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 86.

[3] نفس المرجع، ص: 86.

[4] محمود يونسوآخرون، **نقود وبنوك وأسواق مالية**، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص: 230.

[5] زياد سليم رمضان ومحفوظ أحمد جودة، **إدارة البنوك**، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 1996، ص: 75.

1- تعريف البنك الإسلامي

تعرف البنوك الإسلامية بأنّها: "مصارف لاربوية، أي أنّها لا تتعامل بالفائدة فهي لا تتلقى الودائع بالفائدةبل تتلقاها لقاء حصّة من الأرباح تحدد نسبة لا مبلغا مقدما، ولا تمنح التمويل بالفائدة، وإنّما تمنحه حصة من الأرباح تحدد نسبتها بالطريقة نفسها"[1].

كما يعرّف البنك الإسلامي على أنّه:" مؤسسة بنكية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع بأحكام التكافل الإسلامي، وتحقيق عدالة التوزيع، ووضع المال في مساره الصحيح لتحقيق التنمية"[2].

وقد عرّفته اتفاقية إنشاء الاتحاد الدّولي للبنوك الإسلامية في الفقرة الأولى من المادة الخامسة –عند الحديث عن شروط العضوية في الاتحاد–كما يلي:" يقصد بالبنوك الإسلامية –في هذا النظام– تلك البنوك أو المؤسسات التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاء"[3].

وعليه، يمكن تعريف البنك الإسلامي على أنّه: مؤسسة بنكية، تعمل وفقا لتعاليم الشريعة الإسلامية خاصة فيما يتعلّق بالربا، أخذا وعطاء، فهي لا تتعامل به، بل تحصل على أرباح تحدد نسبتها سلفا، وكذلك مع جانب الودائع، وذلك بما يصبّ في مصلحة المجتمع وبناءه، وتحقيق التنمية.

2- خصائص البنك الإسلامي

للبنك الإسلامي خصائص تميّزه عن غيره من البنوك الأخرى منها:[4]

- **استبعاد الفوائد الربوية:** يستبعد البنك الإسلامي كافة المعاملات غير الشرعية من أعماله خاصة نظام الفوائد الربوية.
- **الاستثمار في المشاريع الحلال:** يعتمد البنك الإسلامي في توظيف أمواله على الاستثمار المباشر، أو استثمار المشاركة وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية.

[1] محمد الفاتح محمود بشير المغربي، **تمويل ومؤسسات مالية**، دار الجنان للنشر والتوزيع،الأردن، 2014، ص: 10.

[2] شهاب أحمد سعيد العزعزي،**إدارة البنوك الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع ، الأردن، 2011، ص: 11.

[3] قتيبة عبد الرحمان العاني، مرجع سبق ذكره، ص: 36.

[4] قادري محمد الطاهر وآخرون، **المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول**، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2014، ص ص29، 30.

- **ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية:** يقوم البنك الإسلاميبتعبئة مدخرات الأفراد واستثمارها في مختلف أوجه النشاط الاقتصاديخدمة لمصالح المجتمع، فهوإذن يهتم بالعائد الاجتماعي والفردي معا.

3- مصادر أموال البنوك الإسلامية

للبنوك الإسلامية عدّة مصادر تحصل منها على التمويل وهي:[1]

أ- الحسابات الجارية: هي عبارة عن مبالغ من الأموال يضعها المدخر كأمانة لدى البنك الإسلامي،ويحق له السّحب من الرصيد الدائن في أي وقت، ولا يستحق عنها المدخر عائدا من البنك، لكن قد يحصل على خدمات مجّانية كإصدار دفاتر شيكات له، ويجوز للبنك الإسلامي استثمار هذه الحسابات بموافقةأصحابها مع ضمان هذه الودائع، دون أن يمنح العملاء نصيبا من الربح، أو يحملهم الخسارة.

ب- ودائع التوفير والادخار: تقبل البنوك الإسلامية المدخرات والودائع ذات القيمة الصغيرة في شكلودائعتوفير في دفاتر ادخار، ويحق للعميل سحب بعض أو كل هذه الوديعة، وقد يكون هناك ضوابط معينة حول حجم المبلغ الذي يمكن سحبه في المرة الواحدة، ولا يحق لصاحب الوديعة الادخارية المشاركة في الربح، إلاّ إذا تمّ الاتفاق مبدئيا عند التعاقد على تفويض البنك للمضاربة في المال حسب الشروط الموضوعية.

ج-الودائع الاستثمارية: تتكوّن من الأموال التي يضعها أصحابها في البنك بهدف المشاركة فيالعملياتالاستثمارية المختلفة التي يقوم بها البنك، وهناك تفويض من أصحاب ودائع الاستثمار للبنك لاستثمار هذه الأموال، ويجب توفير شرطين لهذه الودائع هما الحد الأدنى للوديعة والمدة الزمنية لها، حيث أن البعض يشترط ثلاثة شهور والبعض حددها بسنة.

د- رأس المال والاحتياطات: يمثل رأس المال والاحتياطات مصدرا من مصادر التمويل الداخلية للبنوك الإسلامية، ويستخدم في تمويل الاستثمارات طويلة الأجل للبنك.

هـ- أموال الزكاة والصدقات: يتلقى البنك الإسلامي في حساب خاص أموال الزكاة الواجبة وصدقات التطوّع والهبات والنذور، ويحق له أن يقبل هذا النوع من الموارد، ويقوم بتوزيعها في مصارفها الشرعية إذا كانت صدقة واجبة، أو حسب رغبة أصحابها إذا كانت غير ذلك.

4- استخدامات الأموال بالبنك الإسلامي

يستخدم البنك الإسلامي الأموال المحصل عليها في :

[1] أسامة عبد الخالق الأنصاري،**إدارة البنوك التجارية والبنوك الإسلامية**، كتب عربية، مصر، 1994، ص: 522-529.

أ- أنشـطة التكافـل الاجتمـاعي: وتتمثـل فـي القـروض الحسـنة التـي تعتمـدها بـدون فوائـد و قيامـه بقبـول الزكاتوصرفها في مصارفها الشرعية، فضلا عن حسابات الاستثمارالخيرية.

ب- أنشطة استثمارية: و تنقسم بدورها إلى نوعين:

- **أنشطة استثمارية منفردة:** كحال قيام البنك بأنشطة استثمارية تؤول ملكيتها بالكامل له، أو الاكتتاب في أسهم شركات مساهمة إسلامية.
- **أنشطةاستثمارية مشتركة:** حيث يشترك البنك الإسلامي في هذا النوع مع الغير (العملاء) ولهذا الاستثمار عدّة صيّغ هي:[1]

-المضاربة: وتتمثل في اتفاق أوعقد بين طرفين بموجبه يقدّم الطرف الأوّل، صاحب المال، جزء من أمواله إلى الطرف الثاني، صاحب الخبرة والجهد والوقتوالاستثمار، مقابل اقتسام الطرفين لنسب معلومة من الربح حسب الاتفاق، أمّا الخسارة فيتحملها الطرفين ما لم يثبت أنّ تلك الخسارة ناجمة عن تقصير أو سوء إدارة المضارب، ويلعب البنك الإسلامي دور المضارب بالنسبة للعميل المودع، ودور صاحب مال بالنسبة للعميل المقترض.

-المشاركة: سنتطرق إليها في المطلب الرابع من هذا الفصل.

-المرابحة: وهو اتفاق بين مشتري السلعة وبائع (البنك) لبيع سلعة معينة بمواصفات محددة لدى البنك،ويقوم هذا الأخير بشراء السلعة ليبيعها للمشتري على أساس التكلفة، بالإضافة إلى هامشربح يتفق عليه الطرفان، ويتم التسليم فورا أو آجلا والدفع نقدا أو بالأجل أو بالتقسيط، وتتم عملية المرابحة بطلب من أحد العملاء[2].

-بيع السلم: بمقتضاه يتم دفع ثمن الشيء المباع مقدّما، والمؤجل تسلمه بعد فترة زمنية معينة، كما هو الحال عند اتفاق البنك الإسلامي مع أحد المزارعين على شراء المحصول قبل فترة النضوج والجني[3].

-التأجير التمويلي: سنتطرق إليه في المطلب الرابع من هذا الفصل.

-حسابات الاستثمار: عبارة عن ودائع للعملاء ذات آجال محددة قابلة للتجديد تلقائيا وتحتسب من بداية ربع السنة المالية الهجرية التالية لتاريخ طلب العميل، يقوم البنك باستثمارها من بداية ربع السنة المالية الهجرية

[1] طارق طه، مرجع سبق ذكره، ص ص:131، 132.

[2] أسامة عبد الخالق الأنصاري، مرجع سبق ذكره، ص ص:547، 548.

[3] طارق طه، مرجع سبق ذكره، ص :133.

التالية لتاريخ طلب العميل، يعطي عائد للعميل يستحق فينهاية كل ربع سنة هجرية، يتم إضافته لحساب صاحب الوديعة، أو للحساب الاستثماري للمودع، في حالة طلب ذلك كتابيا عند بلوغ قيمة العائد الحد الأدنى للوديعة[1].

الفـــرع الرابـــع: بنوك الاستثمار والأعمال

تعرف بنوك الاستثمار والأعمال على أنّها:" بنوك تباشر عمليات تتصل بتجميع وتنمية المدّخرات وذلك لخدمة الاستثمارات، ويجوز لها أن تنشئ شركات في مختلف المجالات وكذلك يمكن لها أن تمولعمليات التجارةالدولية"[2].

وعليه فعملياتها موجهة لمن يسعى لتكوين أو تجديد رأس المال الثابت، لذا فهي تحتاج الى أموال غير قابلة للطلب متى شاء المودع، أي أنّها تعتمد في إقراضها للغير على رأسمالها بالدرجة الأولى، وعلى الودائع لأجل، وعلى الاقتراض من الغير لفترة محددة بتاريخ (السندات).كما تعتمد تلك البنوكأيضا على المنحالحكومية، وكل تلك الموارد التي ذكرناها غير مستحقة الطلب إلاّ بعد تاريخ معروف مقدّما[3].

المطلب الثالث: تطوّر النظام البنكي الجزائري

مرّ النظام البنكي الجزائري منذ الاستقلال بمراحل مختلفة، والنظام البنكي الحالي، ما هو إلاّ نتاج لتلك المراحل المتعاقبة، ويمكن إجمال تلك المراحل في ما يلي:

الفرع الأوّل: مرحلة بناء النظام البنكي الجزائري

تميّزت هذه المرحلة والتي بدأت بعد الاستقلال مباشرة بما يلي:

1- استرجاع السيادة النقدية

تمّ خلال الفترة الممتدة من1962 إلى1966التركيز على استعادة السيادة النقدية من خلال استرجاع السيّادة على مؤسسات الإصدار وتدعيمها بإنشاء مؤسسات تمويلية وطنية لاسيّما بإنشاء ثلاث مؤسسات مصرفية[4] وهي:

أ- البنك المركزي الجزائري (BCA):تم إنشاء البنك المركزي الجزائري طبقا لمشروع القانون رقم 62-144 الصادر عن الجمعية التأسيسية يوم 13 ديسمبر 1962 الذي أسس ووضع النظام الأساسي للبنك المركزي،

[1] طارق طه، مرجع سبق ذكره، ص: 134.

[2] عبد المطّلب عبد الحميد، مرجع سبق دكره، ص :130.

[3] شاكر القزويني، مرجع سبق ذكره، ص :31.

[4] فضيلة ملهاق، **وقاية البنك المركزي من تبييض الأموال**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص ص:25، 26.

من مهامه الحفاظ على النقد والائتمان والعملات الأجنبية، والظروف الأكثر ملاءمة لتطوير منظم للإقتصاد،كما يحدد الشروط العامة التي يتم من خلالها السماح للبنوك والمؤسسات المالية الجزائرية والأجنبية بالعمل في الجزائر، كما يحدد بنك الجزائر المعايير التي على كل بنك عامل في التراب الوطني أن يلتزم بها في جميع الأوقات[1].

ب-الصندوق الجزائري للتنمية (BAD): تأسيس بموجب القانون رقم 16/63 في 7ماي 1963، وتمّ تحويلاسمهإلى البنك الجزائري للتنمية في1972، ومهمته هي تعبئة الادخار المتوسط والطويل الأجل، بينما في مجال القرض كانت مهمته تتمثل في منح القروض المتوسطة وطويلة الأجل[2].

ج- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط(CNEP): أنشأ بموجب القانون 64-277 المؤرخ في 8أوت 1968،المتعلق بتأسيس الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، وتلخصت مهامه الأساسية في جمعالمدخراتالصغيرة، وتوزيع القروض للبناء وللجماعات المحلية، وتمويل بعض العمليات ذات المنفعة الوطنية، وفيسنة1971، أسند له بموجب قرار وزير المالية الصادر في19فيفري 1971،اختصاص بناء السكن وألزم بالمساهمةفي تمويل مختلف برامج السكن الاجتماعي[3].

2- تأميم البنوك الأجنبية

بعداستقلال الجزائر، تمّ تأميم البنوك التجارية الأجنبية ليحل محلها ما يلي :

أ- **البنك الوطني الجزائري(BNA):** أنشأ في 13 جوان 1966، ويعتبر أوّل البنوك التجارية التي أنشأت في الجزائر المستقلة، وقد عوض تأسيسه البنوك الأجنبية التالية: القرض العقاري للجزائر وتونس، القرض الصناعي والتجاري، البنك الوطني للتجارة والصناعة في إفريقيا، بنك باريس وهولندا، ومكتب معسكر للخصم، ويقوم هذا البنك بجمع الودائع ومنح القرض قصيرة الأجل، وقد تكفّل بمنح القروض للقطاع الفلاحي والتجمعات المهنية للاستيراد(**r.p.i**)، والمؤسسات العمومية والقطاع الخاص[4].

ب- **القرض الشعبي الجزائري(CPA)** :وقد تأسس بموجب المرسوم الصادر في 14 ماي 1967، برأس مال قدره15مليون دينار، وقد ورث البنك مجموع فعاليات البنوك الشعبية التي كانت موجودة في الجزائر ووهران

[1]:موقع البنك المركزي الجزائري **www.bank-of-algeria.dz**، تاريخ الاطلاع (2017/03/15، الساعة: 20:30).

[2]الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص ص:186،187.

[3] فضيلة ملهاق، مرجع سبق ذكره، ص ص: 26،27.

[4] الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص ص: 188، 189.

وقسنطينة وعنابة، وكذلك الصندوق المركزي الجزائري للقرض الشعبي. وقد اندمجت به فيما بعد ثلاثة بنوك أجنبية بعد تأميمها[1].

ج- **بنك الجزائر الخارجي(BEA):** تمّ إنشاؤه في 01أكتوبر 1967 بموجب الأمر رقم 67-204، ويعدثالث بنك إيداع في الجزائر وقد عوض البنوك الأجنبية المتمثلة في القرض الليوني والشركةالعامة وقرضالشمال والبنك الصناعي للجزائر والمتوسط، وبنكباركيز، وهو يهدف أساسا إلى تسهيل وتنمية العلاقات الاقتصادية والوطنية مع دول أخرى في إطار التخطيط الوطني[2].

3- **التخطيط المالي للاقتصاد:** بصدور قانون المالية في 1971، وما لحقه من القوانين المالية التي امتدت إلى غاية صدور القانون رقم 86-12 المتعلق بنظام البنوك والقرض، أحدثت تغيرات جذريةفي القطاع المالي، لاسيّما بالتخطيط المركزي للتمويل البنكي، ما نتج عنه مركزية قرارات التمويل، بدلا أن يتم ذلك لدىالبنوك.

كما تمّ تسجيل هيمنة دور الخزينة، التي أصبحت تتولى مهمة تمويل الاستثمارات المخططة، وهكذا تلاشى دور البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية، وفي التحكيم في سياسات الاقتراض، حيث أصبح وزير المالية هو المتحكم في تحديد سعر الفائدة، ومختلفة العمولات المستحقة للبنوك الناجمة عن عمليات القرض، وتم إلزام المؤسسات العامة على التوطين الإجباري لدى بنك واحد من البنوك التجارية الثلاثة التي كانت موجودة.

وعرفت بعدها في 1979و1978 عملية مراجعة للمخططات الإنمائية السابقة، بإعادة هيكلة المؤسسات العمومية، وتمّ إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية**(BADR)** لتمويل هذه الأنشطة وتنفيذ جميع العمليات البنكية، والاعتمادات المالية على اختلاف أشكالها.

وبعد التطهير المتمثل في الهيكلة المالية للمؤسسات في 1983، ظهر بنك جديد ينشط على المستوى المحلي يتمثل في بنك التنمية المحلية **(BDL)**، الذي يضطلع بمهام تنفيذ جميع العمليات المصرفية ويساهم فيتنمية الجماعات المحلية اقتصاديا واجتماعيا،وفي تمويل المؤسسات الموضوعة تحت وصايتها[3].

الفرع الثاني: مرحلة مراجعة أسس النظام البنكي الجزائري

تم في هذه المرحلة تبني مختلف الإصلاحات التي جاءبها الإصلاح النقدي في 1986 وتعديل 1988.

[1] شاكر القزويني, مرجع سبق ذكره، ص:60.

[2] فضيلة ملهاق، مرجع سبق ذكره، ص: 29.

[3] نفس المرجع السابق، ص ص: 29،32.

1- الإصلاح النقدي 1986

تم بموجب القانون رقم 86-12 الصادر في 19 أوت 1986 المتعلق بنظام القروض والبناء،استعادة البنك المركزي دوره كبنك للبنوك، كما تم الفصل بين البنك المركزي كملجأ أخير للإقراض، وبين نشاطات البنوك التجارية، كما استعادت مؤسسات التمويل دورها داخل نظام التمويل، من خلال تعبئة الادخار وتوزيع القروض، في إطار المخطط الوطني للقرض، وأيضا تمّ تقليل دور الخزينة في نظام التمويل وتغييب مركزية الموارد، وأنشأت هيئات رقابية على النظام البنكي وهيئات استشارية أخرى[1].

2- إقرار استقلالية البنوك(تعديل 1988)

على الرغم من الإصلاحات المصرفية الواردة في القانون 86-12، إلاّ أن استمرار الأزمة الاقتصادية دفع بالسلطات الجزائرية إلى تطبيق برنامج إصلاحي وذلك بإصدار القانون 88-06 الصادر في 1988/01/12، هذا الأخير دعم دور البنك المركزي في إعداد وإدارة السياسة النقدية، وأعطى استقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد والمؤسسات، كما مكّن مؤسسات القرض أن تطلب من السوق الداخلي أو الخارجي، كما أصبح يمكن بموجبه للمؤسسات المالية الغير مصرفية أن تقوم بتوظيف أموالها لاقتناءأسهم وسندات تصدرها مؤسسات تنشط داخل التراب الوطني وخارجه[2].

الفرع الثالث: مرحلة التغيير الجدري لأسس النظام البنكي الجزائري

شهد النظام البنكي الجزائري بصدور القانون رقم 90-10 المؤرخ في 10 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، إعادة النظر في نظام مؤسساته، فبموجبه تمّ وضع الإطار العام لممارسة المهنة البنكية في الجزائر، وأنشأت هيئات تسهر على احترام هذا الإطار، كما أعاد هذا القانون للبنك المركزي الوظائف التقليدية لأي بنك مركزي، خاصة فيما يتعلق بعلاقته بخزينة الدّولة، التي كانت في ظل النظام السابق تلجأ إليه لتمويل عجزها بدون أي قيد أو شرط، فجعل ذلك يخضع لضوابط، كما جمع السلطة النقدية التي كانت مشتتة سابقا بين عدّة مستويات كوزارة المالية، الخزينة العمومية، البنك المركزي،وأسندها إلى هيئة جديدة أسماهامجلس النقد والقرض، وجعلها وحيدة ومستقلة.

ويمكن القول أنّ القانون 90-10الذي تضمن قانون النقد والقرض قد حرر المهنة البنكية، ما أدى إلى

[1] الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص ص: 194،195.

[2] زينب ريدوح وكريمة بوروح، **واقع تطبيق البنوك التجارية لمعايير لجنة بازل**، مذكرة ماستر في علوم التسيير، تخصص: نقود ومالية دولية، جامعة جيجل، الجزائر، 2015، ص:53.

ظهور بنوك خاصة وأجنبية، حيث أصبحت هناك مؤسسات نقدية جديدة مختلفة وخاصة، أو مكونة من تجميع رؤوس أموال عمومية كبنك البركة، والبنك الاتحادي، وغيرهما من البنوك والمؤسسات المالية.

نتيجة لوجود عدد من النقائص في التطبيق العملي للقانون90-10 المتضمن لقانون النقد والقرض، تمّتبنّي مجموعة من التعديلات مثل الفصل بين إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض بموجب الأمر 01-01 المؤرخ في 27 فيفري 2001[1].

المبحثالثاني: التنمية السياحية في الجزائر

مرت التنمية السياحية في الجزائر بعدة محطات بارزة،وذلك بهدف النهوض بقطاع السياحة،والذي كان ولا يزال يعاني مشاكل ومعوقات كثيرة، وأوكلت لعدة مؤسسات ومديريات عمومية مهمة تحقيق ذلك، وعليه، سنحاول من خلال هدا المبحث إبراز مخططات التنمية السياحية التي مرت بها الجزائر،والمسؤول عن النهوض بالقطاع السياحي وتطبيق تلك المخططات، بالإضافة الى عرض أهم المشاكل التي تعترضها.

المطلب الأول: مخططات التنمية السياحية في الجزائر

مرت عملية التنمية السياحية في الجزائر بعدة محطات وذلك من خلال المخططات التي وضعتها الدولة للنهوض بها، وسنحاول التطرق إلى تلك المخططات حسب فتراتها الزمنية.

1. المخطط الثلاثي(1967-1969)

بعدما رسمت الجزائر سياستها في التنمية السياحية لما بعد الاستقلال، بقي عليها تجسيد هذه السياسة على أرض الواقع، فكانت البداية مع المخطط الثلاثي 1967-1969 ومن بين الأهداف المبرمجة فيه، تسجيل إنجاز 11690 سرير فندقي موجه بصفة خاصة للسياحة الشاطئية والصحراوية، ورصدت الدولة قصد تحقيق هذا البرنامج غلافا ماليا قدره 270 مليون دينار جزائري.

وفي نهاية هذا المخطط تم تحقيق 2736 سرير فقط بكلفة مالية قدرها 133 مليون دينار جزائري. إضافة إلى إحصاء 20 منبع حموي وإنجاز الدراسات العامة قصد تحديد مناطق للتوسع السياحي، كما تم اختيار كل من الجزائر العاصمة وبجاية بالوسط،عنابة والطارف بالشرق وشاطئ الأندلسيات بالغرب كأقطاب سياحية.

[1] فضيلة ملهاق، مرجع سبق ذكره، ص :34- 37.

وعليهفإن نسبة إنجاز المشاريع السياحية لم تتعدى 23.40 % من الناحية المادية، ولم يفق معدل استخدام الغلاف المالي المخصص 49.25%، وهذا راجع إلى عدة عوامل من بينها ضعف التأطير البشري ونقص اليد العاملة المؤهلة في المجال السياحي إضافة إلى محدودية أجهزة الدراسات وغياب التجربة في مجال بناء الهياكل الفندقية، ونقص الاهتمام بالقطاع السياحي، كما أن الدولة لم تكن تسمح للقطاع الخاص بالمساهمة في التنمية السياحية[1].

2. **المخطط الرباعي الأول (1970-1973)**

بلغت مجملالاستثمارات السياحية في هذا المخطط 781.5مليون دينار جزائري، 700 مليون منها خصصه لإنجاز ما تبقى من المخطط الثلاثي، ووضع شبكة موسعة للفنادق الصحراوية وبناء محطات مناخية وفنادق حضارية وبرنامج خاص بالسياحة المدنية.

ومن جهة أخرى فإن البرنامج الجديد المحدد في هذا المخطط استهدف إنجاز 19815 سريرا منها 10817 سريرا متبقيا من المخطط الثلاثي، لكن ما تم إنجازه فعلا يقارب 6860 سريرا بمعدل إنجاز 34.45 % موزعة حسب الجدول رقم(01)[2].

جدول رقم(01):عدد الأسرة المنجزة خلال المخطط الرباعي الأول

المنتجات	شاطئ	صحراوي	حضري	مناخي	معدني	المجموع
عدد الأسرة	4300	1250	710	300	300	6860
النسبة %	62.68	18.22	10.34	04.37	04.37	100

المصدر: بديعة بوعقلين،المرجع السابق، ص63.

[1] صالح موهوب، **تشخيص واقع السياحة في الجزائر واقتراح سبل تطويرها**، مذكرة ماجستر في علوم التسيير، تخصص:،جامعة الجزائر، 2007، ص ص:70، 71.

[2] بديعة بوعقلين ، **السياسات السياحية في الجزائر وانعكاساتها على العرض والطلب**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: التخطيط، جامعة الجزائر، 1996، ص ص:62، 63.

نلاحظ من خلال الجدول بأن الاستثمارات المبرمجة ارتكزت خصوصا في المناطق الشاطئية والصحراوية والحضرية، حيث قدرت نسبتها على التوالي من مجموع الاستثمارات ب:62.68%، 18.22% ،10.34%، بعدد أسرة على التوالي : 4300،710،1250 سرير. في حين لم يتعدى عدد الأسرة المنجزة في المنتجعات المناخية والمعدنية 300 بنسبة تقدر ب04.37%لكل منهما.

3. المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)

وصل حجم الاستثمارات المرصودة لهذه الفترة حوالي 123000 مليون دينار كما تم برمجة إقامة 50000 سرير لكن ما تم إنجازه فعلا بلغ 18000 سرير فقط ، كما عرفت هذه الفترة عدة تغيرات من خلال إلحاق المصالح التجارية **(SONATOUR)** بالوكالة التجارية للسياحة **(ATA)**، لكن هذه الأخيرة أثبتت عدم نجاعتها ولم تدم العملية سوى سنتين، وفي 1976 أنشأت الشركة الوطنية للسياحة **(SAN-ALTOUR)** الذي أسندت إليها مهمة تسويق المنتوج السياحي الجزائري.

كما تم انشاء مؤسسة الأعمال السياحية الجزائرية **(ETT)** التي تولت إنجاز مشاريع التنمية السياحية، لكنهافشلت حيث لم تنجز ما تم برمجته[1].

4. المخطط الخماسي الأول (1980-1984)

كانت العملية الأساسية التي تدور في هذا المخطط حول عدة محاور منها: برمجة الفندقة الحضرية، توسيع الفندقة الصحراوية، توسيع الحمامات المعدنية، تهيئة مناطق التوسع السياحي واعتمادها من طرف المتعاملين الآخرين كأنماط للمشاريع المستقبلية. أما في ميدان الاستثمار فقد تم اقتراح غلاف مالي يقدر ب 3400 مليون دينار جزائري من أجلتغطية تكاليف المشاريع السابقة والجديدة، لكن في نهاية الفترة لم يتم إنجاز أي مشروع[2].

5. المخطط الخماسي الثاني 1985-1989

خصصت الدولة الجزائرية لهذا المخطط غلاف مالي قدره 1800مليون دينار جزائري لتحقيق عدة أهداف

---

[1] عبد القادر شلاليوعبد القادر عويناان، **واقع السياحة في الجزائر وسبل ترقيتها**، الملتقى العلمي حول: السياحة واقع وآفاق، المنعقد يومي: 11-12 ماي، 2010،جامعة البويرة،الجزائر، ص: 09.

[2] لويزة قويدر ،**اقتصاد السياحة وسبل ترقيتها في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي،جامعة الجزائر، الجزائر،2010،ص ص:278، 279.

منها متابعة سياسة التهيئة السياحية، تطوير الحماماتالمعدنيةوالمناخية، تنويع المتعاملين، لامركزية الاستثمار، التحكم في الطلب السياحي. ووصلت طاقات الاستقبال في نهاية 1989 إلى ما يلي:[1]

الجدول رقم (02): طاقة الاستقبال الجزائرية نهاية 1989

الجهة المنفذة / النـــــوع	القطاعالعام	القطاعالخاص	المجموع	النســـبة المئوية %
البحري	12182	1145	13327	27.60
الصحراوي	3731	2250	6331	13.10
الحمامات	3588	1528	5116	10.60
الاقليمي	954	76	1030	02.13
الحضري	5337	17161	22498	46.57
المجموع	(%53.5)25842	(%46.5)22460	(%100)48302	%100

المصدر:عبد القادرهدير،المرجع السابق، ص:155.

نلاحظ من خلال الجدول أن الاستثمارات فيما يخص الاستقبال كانت تتركز بصورة كبيرة في المناطق الحضرية ثم البحرية بنسبة أقل فأخذت الأولى ما نسبة 46.57% من مجموع الاستثمارات والثانية27.60% لتأتي بعدها الاستثمارات في المناطق الصحراوية والحموية والاقليمية على التوالي بنسب13.10%، 10.60%،2.13%.

وكان مجموع الاستثمارات التي نقدها القطاع العام أعلى من التي نفدها القطاع الخاص ب7%، لكن هذا الأخير تركزت معظم استثماراته في المناطق الحضرية ب 17161 سرير، عكس القطاع العام الذي تركزت معظم استثماراته في المناطق البحرية إذ بلغت 12181 سرير. حيث نفذ القطاع العام ما نسبته 53.5%منعدد

[1] عبد القادر هدير،**واقع السياحة في الجزائر وآفاق تطورها**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص: نقود مالية وبنوك، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص:156.

الأسرة (48302 سرير)، حيث نفذ 25842 سرير، فيما قام القطاع الخاص بتنفيذ 22460 سرير، أي بنسبة بلغت 46.5%.

6. استراتيجية السياحة في آفاق 2013

لقد تم في مطلع سنة 2000 صياغة استراتيجية حول تطوير قطاع السياحة في شكل وثيقة تحت عنوان "مخطط أعمال التنمية المستدامة للسياحة في الجزائر آفاق 2010 "، وركزت هذه لاستراتيجية على مجموعة من النقاط من خلال دعم مختلف الاستثمارات السياحية، حيث تم التنازل بالتراضي عن حوالي 600 هكتار في السنة من القطع الأرضية المتواجدة داخل مناطق التوسع ، كما تم تخصيص 640 مليون دج سنويا لفائدة الصندوق الخاص بدعم الاستثمار السياحي، كما تم التركيز على دعم التدريب والتكوين في المجال السياحي إضافة إلى دعم الترويج السياحي[1].

7. المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT)

المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية(**SDAT**)هو جزء من المخطط الوطني للتهيئة الاقليميةSNAT، الذي من خلاله تعلن الدولة لجميع الفاعلين ولجميع القطاعات وجميع المناطق عن مشروعها السياحي، وذلك بنظرتها للتنمية السياحية الوطنية للمدىالقصير، المتوسط، والطويل في إطار التنمية المستدامة لضمان التوازن الثلاثي المتمثل في العدالةالاجتماعية، الفعالية الاقتصادية، وحماية البيئة على مستوى كافة التراب الوطني[2].

حددت آجال تنفيذ هذا المخطط في 2025 إلا أن البطء في تنفيذ ما جاء فيه والتأخر الحاصل في أغلب مشاريعه أدى إلى تمديد آجاله إلى غاية 2030.

يهدف هذا المخطط إلى تحسين التوازنات الكلية (التشغيل، الميزان التجاري والمالي، الاستثمار)،وتوسيع الآثار المترتبة عنه إلى قطاعات أخرى والتوفيق بين الترقية السياحية والبيئة، وتثمين التراث التاريخي، الثقافـــي،

[1] عبد القادرلحسين ، **استراتيجية التنمية المستدامة للقطاع السياحي في الجزائر على ضوء ما جاء به المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025الآليات والبرامج**، مجلة آداء المؤسسات الجزائرية،العدد 02، جامعة بورج بوعريريج، الجزائر، 2013، ص:176-179.

[2] حميدة بوعموشة ، **دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة**،مذكرة ماجستر في علوم الاقتصادية ، تخصص: الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة سطيف، الجزائر، 2012،ص:132.

الشعائري، وتحسين صورة الجزائر[1].

كما يهدف المخطط ايضاإلىاستقطاب أكثر من 3 ملايين سائح، أي ما يعادل إيرادات سياحية قدرها 1.5 مليار دولار، تطوير المنشآت القاعدية للسياحة ومحاولة الوصول إلى 12000 سرير عالي الجودة، خلق ما يزيد عن 20 ألف سرير وانشاء 35 ألف منصب عمل في القطاع السياحي،إعادة هيكلة النشاط السياحي في الجزائر وتكيفه مع نظيره العالم بوضع استراتيجية اتصالية من أجل جعل الجزائر وجهة سياحية،وتحسين وتكثيف التكوين في القطاع السياحي(العنصر البشري)[2].

تقرر إنجاز بموجب هذا المخطط ورشات كبرى للتجهيزات العمومية (طريق السيار شرق غرب، ميترو الجزائر)، وورشات كبرى للمنطقة الشمالية الشرقية (مركب الري سطيف، الحضنة، محطة تحلية مياه البحر)، وورشات كبرى للطاقة (محطة الحامة)، وورشات كبرى لتكنولوجيا الاعلام والاتصال (إقامة شبكة تهيئة حكومية للأنترنت)، إضافة إلى ورشات كبرى لتهيئة الاقليم والتنمية المستدامة، تهيئة حظائر الطاسيلي والهقار، إطلاق حظائر وطنية. إلا أن أغلب تلك المشاريع لم تنجز في الوقت المحدد أو لم تنجز أصلا[3].كما تم إطلاق 80 مشروع في ستة أقطاب سياحية للامتياز من أصل سبعة أقطاب ("القطب السياحي للامتياز هو تركيبة من العرض السياحي للامتياز في رقعة جغرافية معينة، مزودة بتجهيزات إقامة، التسلية، الأنشطة السياحية والندوات السياحية،بالتعاون مع مشاريع التنمية السياحية،ويستجيب لطلب السوق ويتمتع بالاستقلالية، ومتعدد الأقطاب، يدمج المنطق الاجتماعي، الثقافي، الاقليمي، التجاري،مع الأخذ بعين الاعتبار توقعات طلبات السوق"[4]) كما يوضحه الجدول رقم 03.

[1] زهير بوعكريف، **التسويق السياحي ودوره في تفعيل قطاع السياحة**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص: تسويق، جامعـــــــةقسنطينة، الجزائر، 2012، ص ص: 151،150.

[2] عبد الحفيظ مسكين ، **دور التسويق في تطوير النشاط السياحي في الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية،تخصص:تسويق،جامعة قسنطينة،الجزائر،2010، ص ص: 137، 138.

[3] المرجع السابق، ص ص:137، 138.

[4] عبد القادر لحسين ،مرجع سبق ذكره،ص:181.

جدول رقم (03) :المشاريع السياحية المبرمجةفي الأقطاب السياحية للامتياز

الاقطاب السياحية للامتياز	شمال شرق	شمال وسط	شمال غرب	جنوب غرب (الواحات)	الجنوب الكبير تـوات- القرارة	الجنوب الكبير (الأهقار)	الجنوب الكبير (الطاسيلي)	المجموع
عدد المشاريع	23	32	18	04	02	01	00	80

المصدر: وزارة تهيئة الإقليم البيئة والسياحة، الكتاب 05، المشاريع ذات الأولوية السياحية المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية **SDAT**2025 ، الجزائر، جانفي،2008، ص:6.

نلاحظ من خلال الجدول أن الدولة أولت اهتماما كبيرا لتحقيق التنمية السياحية في المناطق الشمالية بصفة خاصة، حيث استحوذت هذه المنطقة على أغلب الأقطاب السياحية للامتياز كونها تمثل واجهة، فكان نصيبها 73 مشروعا، موزعة كمايلي:23 مشروع في الشمال الشرقي للجزائر، 32 شمال وسطها، و18 في الشمال الغربي لها.

أما الجنوب فلم تبرمج فيه إلا 7 مشاريع، 4 في منطقة الواحات، 2 في منطقة توات- القرارة ومشروع وحيد في منطقة الأهقار.

المطلب الثاني: آلياتتنفيذاستراتيجية التنمية السياحيةفي الجزائر

حتى تتم عملية التنمية السياحية ، ينبغي وجود هيئات ومؤسسات تسهر على تحقيقها ومراقبة سيرها، ولا تحيد الجزائر عن هذه القاعدة بل تتوفر لديها عدة هيئات ومؤسسات تعمل علىالنهوض بقطاع السياحة فيها.

1.وزارة السياحة والصناعات التقليدية

هي أعلى سلطة في القطاع وتعد الرأس المدبر والمخطط لتنمية القطاع، تأسست هذه الوزارة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 63-474 المؤرخ في 1963/12/20. وأوكلت لها مهمة التعريف بالمنتوج السياحي

الجزائري وتوجيهه وترقيته، تجسيدا للسياسة الحكومية في مجال السياحة، إضافة إلى إنجاز المخططات التنموية السياحية والسهر على مراقبتها[1].

وتتفرع الوزارة إلى:المديرية العامة للسياحة، المديرية العامة للصناعات التقليدية، مديرية الدراسات والتخطيط والإحصائيات، مديرية التكوين وتنمية الموارد البشرية، مديرية الاتصال والتعاون، مديرية الاتصال والشؤون القانونية، ومديرية الإدارة العامة والوسائل[2].

2. الديوان الوطني للسياحة(ONT)

وهو مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تأسس بموجب المرسوم 88-214 المؤرخ في 1988/10/31 المتضمن إنشاء وتنظيم الديوان الوطني للسياحة، غير أن نشاطه لم يصبح عمليا إلا سنة 1990، أين صدر المرسوم التنفيذي المعدل والمكمل رقم 22-409 المؤرخ في 1990/12/22 والمرسوم التنفيذي 92-402 المؤرخ في 1992/10/31، الذي كرس للديوان الوطني للسياحة مهمة ترقيت الصورة السياحية للجزائر[3].وتتمثل مهام الديوان الوطني للسياحة بتكفله بـ:[4]

أ- **مجال الترقية والاتصال:** يقوم الديوان بدراسات تتعلق بالتنسيق والترقية والعلاقات العامة، كما يقوم بجمع وتحليل واستغلال المعلومات والإحصائيات المتعلقة بالترقية السياحية، وخاصة تقييم قدرات ونتائج العمليات المحققة، يشارك في التظاهرات الداخلية المتعلقة بالسياحة، كما توكل إليه مهمة تنمية وتطوير التبادل بين مختلف المعاهد والمنظمات الخارجية في ميدان الترقية السياحية، كما يقوم بأبحاث ودراسات للتعرف علىميكانيزمات وحركة السوق السياحي.

ب- مجال التخطيط :يقوم بمجموعة من الأعمال منها:

- يحدد محاور تنمية القطاع السياحي في الأمدين المتوسط والطويل ويقترحها؛

---

[1] عبد القادر هدير ، مرجع سبق ذكره، ص:42.

[2] عبد القادر عوينات، **السياحة في الجزائر الامكانيات والمعوقات (2000-2025) الاستراتيجية السياحية الجديدة SDAT 2025** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية ، جامعة الجزائر 3،الجزائر، 2013، ص ص:184-187.

[3] هدىحفصي ، **بحوث العلاقات العامة في المؤسسات السياحية دراسة حالة الديوان الوطني للسياحة**،مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص: تسويق، جامعة الجزائر، الجزائر،2006، ص:170.

[4] نفس المرجع، ص:170،171.

- ينجز الدراسات العامة المتعلقة بتحديد مناطق التوسع السياحي؛
- يوجه الاستثمارات العمومية والخاصة في ميدان السياحة ويشجعها؛
- ينسق ويتابع وفقا للتشريعات المعمول بها، كل مشروع استثمار سياحي أجنبي في الجزائر؛
- ينجز أي دراسة عامة أو نوعية تربط بهدف أو يأمر بإنجازها؛
- يقوم بأي بحث أو دراسة لفهم حركة السوق السياحي الداخلي والخارجي.

ج- **في مجال ضبط التقييس:**يقوم الديوان بالأعمال التالية:

- يحدد التقنين الذي تخضع له الأعمال الفندقية ويسهر على تطبيقه؛
- يحدد القواعد النوعية لاستغلال الموارد الخاصة للحمامات المعدنية ورقابتها،في إطار التشريع الجاري العمل به؛
- يحدد المعايير التقنية الخاصة بالتسيير الفندقي والسياحي؛
- يضع أسس ترتيب المؤسسات الفندقية والسياحية ويسهر على تطبيقها ؛
- يسلم الرخص والاعتمادات القانونية.

3. الوكالة الوطنية للتنمية السياحية (ANDT)

تم إنشاء الوكالة بمرسوم تنفيذي رقم 70-98 المؤرخ في 21 فيفري 1998، تتمتع بالشخصية المعنوية المستقلة ماليا، وتعد الأداة الرئيسية المتخصصة والمسؤولة عن التسيير، الحفاظ،والاستغلال العقلاني للعقار السياحي، وعليه فهي العامل الأساسي المكلف بتطبيق السياسة الوطنية للتنمية السياحية المستدامة. تقوم هذه الوكالة بالمهام التالية:

- تسهر على الحماية والحفاظ على مناطق ومواقع التوسع السياحي؛
- ترقية وترويج مناطق ومواقع التوسع السياحي؛
- الحرص على توفر وانشاء المرافق العمومية؛
- تطبيق حق الشفعة على كل عقار متواجد داخل مناطق ومواقع التوسع السياحي؛
- تنجز كل العمليات المرتبطة بموضوعها سواء كانت مالية، تجارية أو صناعية والمتعلقة بالعقار؛
- تطور التبادلات مع المؤسسات والمنظمات المرتبطة بمجال نشاطها؛

- مرافقة إدارة السياحة في تصور وإنجاز استراتيجية التنمية السياحية؛
- الحرص على احترام القوانين المتعلقة بالسياحة ومخططات التهيئة السياحية والعمرانية داخل مناطق ومواقع التوسع السياحي بهدف حمايتها وتطويرها؛
- إنشاء وتحسين ملف وطني للمنشآت القاعدية السياحية؛
- إنشاء وإدارة وتطوير بنك للمعلومات خاص بالعقار السياحي؛
- وضع دفتر شروط خاص بكل مناطق ومواقع التوسع السياحية؛
- تهيئة الأراضي المعتمدة والتي تخدم الاستثمار السياحي؛
- تحديد مناطق ومواقع التوسع السياحية الجديدة وإعطائها المكانة التي تليق بها[1].

4. المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية (ENET)

أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 70-98 الصادر في 21 فيفري 1998 في شكل مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، توضع الوكالة تحت وصاية وزارة السياحة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي[2]. تقوم هذه المؤسسة بالمهام التالية:[3]

- ترقية وتأطير النشاطات السياحية في إطار السياسة الوطنية لتطوير السياحة والتهيئة العمرانية؛
- حماية مناطق التوسع السياحي والحفاظ عليها؛
- اقتناء الأراضي لإنشاء الهياكل السياحية وملحقاتها؛
- القيام بالدراسات والتهيئة المخصصة للنشاطات السياحية والفندقية والحمامات المعدنية؛
- تساهم في ترقية الأماكن داخل مناطق التوسع مع المؤسسات المعنية؛
- تقوم بكل أعمال ترقية مناطق التوسع السياحي وتطويرها؛
- اقتناء الأراضي الضرورية للاستغلال السياحي لمنابع المياه المعدنية ذات القيمة العلاجية العالية، وتقـــوم

[1] موقع الوكالة الوطنية للتنمية السياحية **.andt.dz.org/ar/action.formunikwww**، تاريخ الاطلاع :(2017/03/15، على الساعة 11.00).

[2] دليلة مسدوي، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية ونمو القطاع السياحي**،مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص: تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر،2009،ص:109.

[3] نفس المرجع السابق،ص: 109.

بدراسة التهيئة الضرورية.

5.مديريات السياحة

تتركز هذه المديريات على مستوى كل ولاية، وهي الممثل الرئيسي للوزارة على المستوى المحلي، تقوم بعدة مهام حددها المرسوم التنفيذي رقم10-257 المؤرخ في 20 أكتوبر 2010 المتضمن إنشاء المصالح الخارجية للوزارة ويحدد مهامها وتنظيمها وتتمثل بعض هذه المهام في :[1]

أ-في مجال السياحة:

- إعداد مخطط عمل سنوي يتعلق بالنشاطات السياحية والتنمية السياحية؛
- المبادرة بكل ما من شأنه إنشاء محيط ملائم ومحفز للتنمية المستدامة للنشاطات السياحية المستدامة؛
- السهر على التنمية المستدامة للسياحة من خلال العمل على تنمية القدرات المحلية؛
- تشجيع بروز عروض سياحية متنوعة وذات نوعية؛
- توجيه مشاريع الاستثمار السياحي ومتابعتها بالاتصال مع الهيئات المعنية، وضمان تنفيد ميزانية التجهيز والتسيير في جانبه السياحي؛
- المشاركة في إعداد وتنفيد وتمويل النشاطات السياحية.

ب-في مجال الصناعات التقليدية:

- إعداد مخطط عمل سنوي ومتعدد السنوات يتعلق بتطوير نشاطات الصناعة التقليدية؛
- المساهمة في حماية تراث الصناعة التقليدية والمحافظة عليه ورد الاعتبار له؛
- المشاركة في إعداد وتنفيذ تمويل نشاطات الصناعة التقليدية؛
- تأطير التظاهرات الاقتصادية من أجل ترقية الصناعة التقليدية والخزف وتنشيطها؛
- ضمان تنفيد ميزانية التجهيز المسجلة بعنوان الصناعة التقليدية.

المطلب الثالث: مشاكل التنمية السياحية في الجزائر

تواجه عملية التنمية السياحية في الجزائر عدة مشاكل تحد من مردوديتها وفعاليتها وتتمثل أهمها:

[1] موقع مديرية السياحة والصناعات التقليدية للجلفة **www.dta-djelfa.com**،تاريخ الاطلاع :(2017/03/15 على الساعة 13:30) .

1. **تدهور التراث الطبيعي والثقافي**

إلى جانب المشكل الأمني أصبح تدهور البيئة أحد الأسبابالرئيسية التي دفعت السياح الأجانب إلى الامتناع عن زيارةالجزائر، ومن بين العناصر البيئية والثقافية التي شملها التدهور نجد : الشواطئ (النفايات، التلوث، اختفاء الشواطئ الطبيعية...الخ)، المناطق الصحراوية (إتلاف المناطق الأثرية والرسوم والنقوش بفعل العوامل الطبيعية والبشرية...الخ)، التراث الثقافي (تساهم المظاهر الطبيعية والنشاط البشري في إتلاف تراث ثقافي والتاريخي)[1].

2. **مشكل العقار السياحي**

إن عدم الاستقرار وتهميش القطاع السياحي خلال فترات سابقة أدى إلى سوء التسيير، فرغم وجود الإطار التشريعي إلا أن السلطات لم تستطع مراقبة هذا المورد لكونه يسير من طرف عدة متدخلين (الوكالات العقارية ، الجماعات المحلية) ما أدى إلى تسيير فوضوي.

عدم دقة الدراسات في المرحلة الأولى المتعلقة بتحديد الموارد السياحية بسبب نقص الاعتمادات المالية الممنوحة لهذا الغرض، ما أدى إلى وضعية صعبة وغير ثابتة للحماية والتحكم في العقار الخاص بمناطق التوسع السياحي.

المضايقات التي يواجهها المتعاملون للحصول على قطع أراضي والانتفاع بها،ما أدى إلى تباطؤ كبير في مستوى إنجاز المشاريع الفندقية والسياحية. وكذا عمليات المضاربة المتعلقة بقطع الأراضي الواقعة داخل مناطق التوسع السياحي، وذلك خرقاللتشريع المتعلق بالبيئة والتعمير والعقارالسياحي[2].

3. **معوقات متعلقة بالموارد البشرية**

وذلك من خلال ضعف المهارات والقدرات الفنية للموارد البشرية،وقلة تبادل الخبرات والندوات التدريبية

1 خالد كواش ،**أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص: تخطيط ، جامعة الجزائر03 ، الجزائر ، 2004، ص:200.

[2]إلهام يحياوي وليلى بوحديد ،**مساهمة الاستثمار السياحي في تطوير مناطق التوسع السياحي بالجزائر** ، الملتقى العلمي الثاني حول:الاستثمار السياحي ودوره في التنمية المستدامة ، المنعقد يومي: 26-27 نوفمبر ، جامعة باتنة ، الجزائر ، 2014 ، ص ص: 6،7.

للعاملين في القطاع السياحي، إضافة إلى قلة تأهيل العاملين في السياحةفيما يتعلق بالتكنولوجيات الحديثة[1].

4. عدم ملائمة طريق التمويل الحالية مع نوعية الاستثمارات

يواجه الاستثمار السياحي في الجزائر مشكل التمويل الذي يعرقل مساره، ويتعلق الأمر بتمويل دراسات التهيئة السياحية والأعمال الضرورية لإنجاز الهياكل القاعدية والبنية التحتية من جهة، وتمويل الاستثمارات السياحية والفندقية من جهة أخرى وذلك نتيجة:

- حداثة نشأة السوق المالية في الجزائر، حيث بعد مرور عدة سنوات على إنشاء بورصة القيم المنقولة لا يزال عدد المؤسسات السياحية والفندقية التي تنشط بهذه السوق مقتصرا على مؤسسة واحدة وهي فندق الأوراس؛
- صعوبات في العمليات الجارية (تحويل ، مسك حسابات...الخ)؛
- نقص رؤوس الأموال الأجنبية؛
- القروض الممنوحة لتمويل الاستثمار السياحي، وهي قروض قصيرة ومتوسطة الأجل لا تتناسب مع طبيعة الاستثمار السياحي؛
- القروض المقدمة من طرف الدولة هي قروض متماثلة، فهي لا تفرق بين الأنشطة التجارية وبين الاستثمار في المشاريع الاقتصادية ذات المردودية المؤجلة[2].

5. إشكالية الإيواء السياحي المناسب

إذ يعتبر الإيواء والإطعام الحلقة الرئيسية في رضا السائح،وفي هذا الجانب، فإن الجزائر تعاني من نقص كبير في عدد الفنادق وتنوعها في مناطق على حسابأخرى، ومن أجل استدراك هذا النقص حاولت الدولة إنجاز الكثير من المشاريع الفندقية من قبلالقطاع الخاص أو القطاع العمومي، عبر مختلف مناطق الوطن[3].

المبحث الثالث:اساليب تمويل التنمية السياحية في الجزائر

[1] جمال خنشور وسيف الدين تلي، **الإطار النظري للاستثمار السياحي والتنمية المستدامة**، الملتقى العلمي الدولي الثاني حول :الاستثمار السياحي في الجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، المنعقد يومي: 26-27 نوفمبر، المركز الجامعي تيبازة ، الجزائر، 2014، ص17.

[2] إلهام يحياويوليلى بوحديد ، مرجع سبق ذكره، ص:7.

[3] عز الدين محمدي، **استراتيجية التنمية السياحية في الجزائر واقع وآفاق**،اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: تخطيط اقتصادي، جامعة الجزائر 3، الجزائر، ص:02.

تعتبر عملية التمويل ضرورية لأي استثمار سياحي، فلا يمكن القيام بمشروع سياحي دون الحصول علىأموال لذلك ، ومن هنا اكتسب التمويل أهمية بالغة، كما تعد البنوك على اختلاف أنواعها أول آلية لتوفير هذا الأخير، وذلك عبر صيغ مختلفة، رغم ما يواجهها من مخاطر ومشاكل نتيجة لتلك العملية، وعليه، سنحاول من خلال هذا المبحث إبراز مفهوم التمويل ومصادره، إضافة إلى دور البنوك في تمويل التنمية السياحية،وصيغ ذلك التمويل.

المطلب الأول : مفهوم التمويل ومصادره

كلاستثمار مهما اختلف نوعه يحتاج تمويلا، وفيما يلي سنستعرض مفهوم التمويل وأهم مصادره.

الفرع الأول : مفهوم التمويل

يعتبر التمويل ركيزة أساسية لقيام أي مشروع مهما كان نوعه فهو ضروري للحصول على الأموال الواجب توفرها لتغطية احتياجات المشروع ويمكن تعريف التمويل كما يلي:

يجمع الباحثون في نظرتهم التقليدية على أن التمويل يعني:" توفير المبالغ النقدية اللازمة لإنشاء أو تطوير مشروع خاص أو عام"[1].

كما يعرف التمويل على أنه " تجميع المال وتقديمه سواء كان في شكل نقدي أو على شكل عروض إلى أصحاب العجز سواء بغرض الاستهلاك أو الاستثمار في مشاريع يتوقع أن تحقق أرباحا تغطي تكلفة هذه الأموال"[2].

ويعرف أيضا على أنه " أحد مجالات المعرفة، وهو يتكون من مجموعة من الحقائق والأسس العلميةوالنظريات، التي تتعلق بالحصول على الأموال من مصادرها المختلفة، وحسن استخدامها من جانب الأفراد

[1]أحمد بوراس،**تمويل المنشآت الاقتصادية**،دارالعلوم للنشروالتوزيع، الجزائر، 2008،ص:24 .

[2]شوقي بورقبة، **التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الاسلامية**، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث،الأردن، 2013، ص: 12.

ومنشآت الأعمال والحكومات "[1].

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف التمويل بأنه: مجموعة من الحقائق والأسس العلمية والنظريات المتعلقة بتجميع الأموال من مصادرها المختلفة وتقديمها إلى أصحاب الحجز، في شكل نقدي أو على شكل عروض، وذلك لإنشاء أو تطوير مشروع خاص أو عام.

الفرع الثاني: مصادر التمويل

إن لعملية التمويل عدة مصادر والتي يمكن تبويبها حسب مدة استحقاق الأموالإلى:

1. **مصادر التمويل قصيرة الأجل**

يمكن تعريف التمويل قصير الأجل على أنه ذلك النوع من القروض الذييستخدم غالبا لتمويل العمليات التشغيلية (الجارية) التي تقوم بها الشركات، ولهذا النوع من التمويل مصدريناثنين هما:[2]

أ-**الائتمان التجاري:** عبارة عن تمويل قصير الأجل يمنحه المورد إلى المشتري عند شراء بضاعة، بقصد إعادة البيع، أو استخدامها كمادة أولية لإنتاج بضاعة مصنعة، وهناك أسلوبان لنمح الائتمان التجاري هما:

•**الحساب الجاري:** يتم منح الائتمان بعد التأكد من توفر الحساب الجاري لدى العميل، كونه يتمتع بملاءة مالية جيدة، وسمعة في السوق وقدرة على التسديد، ويتم التعامل بمثل هذا النوع من الائتمان بواسطة أجهزة الاتصال المتاحة (الهاتف ، الفاكس)، دون توقيع أي مستند أو مطالبة العميل بتقديم أي وثيقة أو ضمانات، وتعد الفاتورة وقيمتها ضمان لتحديد مبلغ الائتمان، وتظهر في ميزانية المورد والعميل.

•**أوراق الدفع:**هي وثيقة مالية، يتعهد بموجبها محررها بالقيام بتسديد مبلغ البضاعة الموردة إليه في تاريخ محدد، وتعتبر هذه الوثيقة دليل قانوني على مديونية العميل المورد، لا يمكن إنكارها، إذ يتم استخدام الكمبيالات أو السند الأذني لإثبات عمليات الدفع على الحساب في بعض عمليات منح الائتمان، والميزة الأساسية للبيع بهذه الطريقة هي إمكانية خصم قيمة الكمبيالة من قبل المورد، وفي حالة التأخير عن التسديد،يمكن إحالة أوراق

[1] فردويستون ويوجين برجام، ترجمة عبد الرحمان دعالة بيلة وعبد الفتاح السيد سعد النعماني، **التمويل الاداري**، الجزء الثاني، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 1993،ص:20.

[2] علي عباس، **الإدارة المالية**، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008،ص:257.

الدفع إلى القضاء[1].

ب-الائتمان المصرفي: يقصد به تلك القروض قصيرة الأجل التي تحصل عليها المنظمة من البنوك،وتلجأ المنظماتإلى هذا النوع من الائتمان لتمويل احتياجاتها الموسمية من المخزون السلعي وحسابات القبض، وتوجدثلاثة أشكال رئيسية للائتمان المصرفي هي :

- **الاعتماد المفتوح:** وهو اتفاق أحد العملاء بشكل غير رسمي مع أحد البنوك على الحد الأقصى من الأموال التي يمكن لهذا العميل الحصول عليها، خلال فترة زمنية معينة، غالبا ما تصل إلى سنة تكون قابلة للتجديد إلى سنة أخرى.
- **الاعتماد المتجدد:** يكون البنك هنا ملتزما من الناحية القانونية اتجاه عملية إقراض العميل بالمبالغ التي يطلبها، في حدود الحد الأقصى المتفق عليه بينهما، وذلك بشرط أن يقوم هذا العميلبتسديد رسم هذا الارتباطوالذي يتراوح بين 0.25% -0.5%.
- **سلفة المدة الواحدة:** يمكن للعميل في هذه الحالة الحصول على مبلغ معين من المال لتمويل عرض محدد، حيث يقدم طلبا لأحد البنوك بالحصول على سلفة معينة لتغطية احتياجاته المالية المطلوبة.

ويقوم البنك بتقديم السلفة لهذا العميل بعد دراسة وتحليل مركزه المالي والتأكد منه، وتتراوح مدة بعض هذه السلف بين الشهر والسنة، كما أن الغالبية العظمى منها تتراوح مدتها ما بين الشهر والثلاثة أشهر[2].

ج- مصادر أخرى للتمويل قصير الأجل: توجد مصادر أخرى للتمويل قصير الدفعات المقدمة من العملاء كأن تقوم بعض الشركات ببيع منتجاتها عن طريق الحجز المقدم للسلعة، وسواء دفع كل القيمة أو جزء منها فإن المبلغ الذي يدفعه المشتري كمقدم يعتبر مصدرا هاما من مصادر التمويل ، وأيضا المصروفات المستحقة سواء تمثلت في شكل أجور لم يتم صرفها ، أو إيجار لم يسدد للغير ، ولكن مثل هذه المصروفات المستحقة لاتدخل لفترات طويلة فقد لا تتجاوز بضعت أيام أو أسابيع ، وأيضا الضرائب المستحقة على الشركة وتوزيعات الأرباح تمثل مصدرا تمويليا قصير الأجل[3].

---

[1] دريد كامل آل شبيب، **مقدمة في الادارة المالية المعاصرة**، الطبعة الثانية، دار المسيرة،الأردن، 2009، ص ص: 222،221.

[2] أحمد محمد غنيم، **الإدارة المالية مدخل التحول من الفقر إلى الثراء**، المكتبة المصرية، مصر، 2006، ص ص: 106-107.

[3] جمال الدين المرسي وأحمد عبد الله اللحيلح،**الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات**، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص ص: 318،317.

2. مصادر التمويل متوسطة وطويلة الأجل

للتمويل عدة مصادر متوسطة وطويلة الأجل، تستخدم في العمليات الاستثمارية خاصة ومنها نجد:[1]

أ-القروض المباشرة متوسطة الأجل: تمثل القروض متوسطة الأجل نوعا من القروض التي تلتزم المنشأة عند الحصول عليها بسداد كل من أصل القرض والفائدة المستحقة في تاريخ معين، وتخضع عملية الاقتراض في هذه الحالة لشروط الاتفاق ما بين المنشأة وما بين المقترض فيما يتعلق بمعدل الفائدة وتاريخ الالتحاق وأسلوب التسديد ، وعادة تتراوح فترة الاقتراض ما بين ثلاث إلى خمسة عشر عام.

ب-الاستئجار: وهو اتفاق ما بين منشأتين، بحيث تقوم المنشأة المستأجرة باستخدام أحد الأصول المملوكةللمنشأة الأخرى وذلك لمدة سنة أو أكثر، مقابل التزامها بدفع مبلغ معين دون تملك ذلك الأصل، وللاستئجار نوعين هما:

- **الاستئجار التشغيلي:** في هذا النوع من الاستئجار يلتزم مالك الأصل بصيانة وخدمات الأصل المؤجر للغير، على أن تدخل تكاليف الصيانة ضمن مدفوعات الثابتة التي يقوم المؤجر بسدادها.

يتميز هذا النوع من الاستئجار بمدة زمنية قصيرة نسبيا تكون عادة أقل من الحياة الانتاجية للأصل المستأجر وبالتالي فإن قيمة الاستئجار لا تغطي قيمة الأصل ، ومن تم يتوقع مالك الأصل استعادة قيمة الاستثمارات الموظفة من خلال تكرير عمليات التأجير . وتشمل عقود الاستئجار التشغيلي عادة ما يفيد بإمكانية ايقاف عمليات الاستئجار قبل انتهاء المدة المتفق عليها.

- **الاستئجار المالي:** سنتطرق إليه في المطلب الرابع من هذا الفصل.

ج-الأسهم العادية: تمثل الأسهم العادية من وجهات نظر الشركة وسيلة تمويل رئيسية وهي عبارة عن حصص متساوية من رأس مال الشركة حيث يطلق على كل حصة منها سهم ، لذا كان الاعتماد شبه رئيسي على هذا النوع من الأسهم للتمويل الدائم للشركات خصوصا عند التأسيس لأن هذا النوع من الأسهم لا يحمل الشركة أية أعباء أو كلفة للغير كما هو الحال بالنسبة للأسهم الممتازة والسندات،لحامل الأسهم العادية مجموعة من الحقوق

[1] محمد صالح الحناوي وآخرون، **أساسيات ومبادئ الادارة المالية**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2007، ص 240-244.

بصفتهم مالكي للشركة (الحق في انتخاب مجلس إدارة الشركة، حق الاشتراك في الأرباح، الحق في حضور الاجتماعات العمومية المختلفة، حق الأولوية في الاكتتاب، الحق في التصويت. –حق نقل ملكية الأسهم، الحق فيما تبقى من موجودات الشركة عند تصفيتها، الحصول على شهادة باسمه في الشركة، الحق في الاطلاع على حسابات الشركة ضمن حدود معينة، المسؤولية المحدودةالمقتصرة على مقدار مشاركته في الشركة[1].

د–**الأسهم الممتازة:** تختلف الاسهم الممتازة عن الأسهم العادية بأن الأولى تحصل على معدل من الأرباح السنوية وكذلك فإن لها تكاليف إصدار[2].

تمثل الأسهم الممتازة بديلا من بدائل التمويل وذلك بسبب المزايا التي يمكن أن تحصل عليها من خلالها ، فالمنشأة التي تعتمد على الأسهم الممتازة في التمويل تكون غير ملزمة قانونا بإجراء التوزيعات إلا في بعض الأنواع ، كذلك ليس الحق لحملة الأسهم الممتازة الحق في التمويل إلا في الحالات التي تعاني منها المنشأة من مشاكل عويصة وبالتالي ليس لهم تمثيل في مجلس إدارة المنشأة .

إن الأصل في الأسهم الممتازة هو أن التوزيعات ثابتة وتتجدد بنسبة محددة من القيمة الاسمية للسهم ، ولكن ظهرت مؤخرا اتجاهات حديثة في شأن هذه الأسهم مثل : الأسهم الممتازة المجمعة للأرباح، بمعنى أنه إذا تخلفت المنشأة عن دفع الأرباح الموزعة في سنة ما لعدم وجود أرباح كافية لدفع النسب المحددة للأسهم الممتازة فإن الأرباح الموزعة لتلك السنة تنتقل للسنة القادمة ، أما الأسهم الممتازة غير التراكمية والتي لا يمكن هنا نقل الأرباح الموزعة إلى سنوات لاحقة وبالتالي يسقط حق المساهم فيها ويفسرها ، أما النوع الثاني فيتمثل في الأسهم الممتازة المشاركة والتي تسمح لحملتها بمشاركة حملة الأسهم العادية في الأرباح المتبقية بعد استوقاف النسبة المحددة للأسهم الممتازة ، أما النوع الثالث فهو الأسهم القابلة للتحول إلى أسهم عادية[3].

المطلب الثاني: مخاطر القروض البنكية وضماناتها

يعتبر التمويل بالقروض البنكية خطرا على البنك، وذلك يعود أساسا إلى احتمال عدم استرداده لمبلـــغ

[1] مفلح عقل، **مقدمة في الإدارة المالية**، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص: 447–450.
[2] منير شاكر محمد واخرون، **التحليل المالي، مدخل صناعة القرارات**، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، الأردن، 2008، ص:293.
[3] أحمد بوراس، مرجع سبق ذكره،ص: 53–56.

القرض أو جزء منه، نتيجة مختلف المخاطر المحيطة به، ولذلك يلجأ إلى مجموعة من الحلول للتغلب على ذلك المشكل، حيث يشترط الحصول على ضمانات مقابل منحه للقرض.

الفرع الأول:المخاطر الائتمانية

تختلف مصادر المخاطر الائتمانية وتتسع دائرتها لتشمل كل الأطراف المتصلة بقرار منح الائتمان والمرتبطة به،إضافة إلى ما قد تطرحه الظروف العامة من مخاطر تؤثر على قرار منح الائتمان،ويمكن إيجاز ذلك فيما يلي :[1]

1. **مخاطر التقلبات التشريعية**

مثل ظهور تعديلات في القوانين المنظمة لعمليات الاستيراد والتصدير والجمارك وغيرها،مما يؤثر على كافة حقائق ومتغيرات قرار منح التسهيلات والتي كانت قائمة في وقت اتخاد هذا القرار مثل قرارات حظر الاستيراد لخامات معينة وسلع وسيطة بينها،وقد يؤثر ذلك على المنتج النهائي الذي يتخصص العميل فيه ويقوم بتخزينه،وقد يتم رفع الحظر عن الاستيراد لسلع أوخامات معينة، الامر الذي يزيد معه المعروض داخل السوق من انواع مختلفة بديلة او منافسة تفقد العميل مكانته في السوق وقدرة برامجه التسويقية على البيع، وبالتالي عدم القدرة على الوفاء للبنك.

2. **مخاطر الصناعة التي يزاولها المقترض**

تختلف مخاطر الصناعة التي يزاولها المقترض، ففي صناعات الكمبيوتر مثلا، فان الخطر الاكبر يكمن في عملية التقادم،وفي الانتاج الزراعي فان هناك مخاطر الظروف المناخية القاسية،وفي الانتاج الصناعي هناك مخاطر متعلقة بعدم توفر المواد الخام، تغير اذواق المستهلكين، أو دخول منافسين جدد...الخ[2].

3. **مخاطر قلة خبرة موظفي البنك**

ان قلة خبرة موظفي البنك قد تؤدي الى اخطار مميتة في هذا المجال الحساس،فقلة خبرتهم في الاستفسار عن العميل وسمعته المالية،وقلة خبرتهم في اجراء التعديلات اللازمة للقوائم المالية للعميل قد تؤدي في النهاية الى زيادة نسبة القروض الهالكة حتى لو أخذ البنك الضمانات اللازمة[3].

---

[1] احمد غنيم ،**التسهيلات والقروض المصرفية صناعة قرارات الائتمان منهج متكامل نظريا وعلميا**، 2011، ص:84.

[2] عبد المعطي رضا ارشيد ومحفوظ احمد جودة ،**إدارة الائتمان**،الطبعة الاولى ،دار وائل للطباعة والنشر،الاردن ،1999،ص:213.

[3] نفس المرجع ،ص ص:213، 214.

4.مخاطر الظروف الاقتصادية

هذا النوع من المخاطر لا يمكن التحكم فيه، لكن يمكن تقليل خسائر البنك من خلال اتخاذ الاحتياطات اللازمة لتفادي وقوع المشاكل عند إجراء التحليلات الاقتصادية الضرورية، وإتباع الطرق العلمية للتنبؤ بما ستكون عليه الأوضاع الاقتصادية في المستقبل[1].

5.مخاطر اسعار الصرف

منذ ان بدأت البنوك تتعامل مع عدد من العملات من مختلف الاسواق العالمية، تعرضت لتغيرات أسعار الصرف عند قيامها بمنح تمويل لأحد العملاء لغرض شراء أصل من الخارج ، وتنشأت أيضا مخاطر سعر الصرف عند الارتفاع الغير مرغوب فيه للعملات المتعامل بها تجاريا[2].

6.مخاطر اسعار الفائدة

تشير مخاطر أسعار الفائدة الى التغير الأساسي في صافي دخل فائدة البنك،والقيمة السوقية لحقوق الملكية بالمقارنة مع التغيرات التي تحدث في متغيرات الفائدة السوقية، إذ أن هذا يشمل التركيب الاجمالي لمحفظة البنك والتركيز على مواعيد استحقاق الأصول والخصوم والاستمرارية، وكذلك التغيرات الأساسية التي تطرأ على معدلات الفوائد[3].

7.المخاطر المتعلقة بالعميل

وترتبط هده المخاطر بالعناصر الرئيسية التي تمثل جدارة العميل الائتمانية، فقد يفقد العميل أهليته لاستمرار التعامل مع البنك، وإهدار سمعته الشخصية نتيجة سلوكيات طرأت عليه فيما بعد،عدم الحرص على الوفاء بمستلزماته المستحقة للآخرين وتعرضه للإفلاس، تراجع المقدرة الانتاجية،تراجع الكفاءة الادارية[4].

كما ان مصادر العميل الذاتية، وناتج دورة الأصول، قد لا تكون كافية لسداد الدين وأعبائه، ولذلك يجب على البنك التعرف بكل دقة على الأداء المالي للعميل خلال 3 سنوات،مع التركيز على مدى نجاحه في اتمام

---

[1]نفس المرجع، ص: 214.

[2]يوانيسأكيزيديسوسينيكيمارخاندولوال،ترجمة عبير فوزان العبادي،**ادارة المخاطر المالية في اعمال الصيفة والتمويل الاسلامي**،الطبعة الاولى،دار الفكر،الاردن،2015،ص ص:71.

[3]طارق عبد العال حماد،**تقييم اداء البنوك التجارية تحليل العوائد والمخاطرسلسلة البنوك التجارية قضايا معاصرة**،الجزء الثاني،الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع،مصر ،1999،ص:73.

[4]احمد غنيم ،مرجع سبق ذكره،ص: 87.

دورة تحويل أصوله إلى نقد وكفاية تدفقاته النقدية لسداد التزاماته[1].

8. مخاطر السمعة

يرتبط نجاح البنوك في أعمالها بالسمعة التي تؤسسها، وتنشأ مخاطر السمعة، في حالة قيام البنك بتقديم خدمات غير كفوءة ،أو عدم انتظام تلك الخدمات،كذلك قد تنشأ تلك المخاطر في حالة نقص متطلبات الإفصاح اللازمة للعملاء، وعند حدوث انتهاك للخصوصية،وقد ترتبط هده المخاطر أيضا بسوء الإدارة وعدم نزاهتها والكثير من التصرفات الغير منضبطة[2]، كل ذلك يؤدي إلى احتمالية انخفاضإيرادات البنك أو قاعدة عملائه.

الفرع الثاني: ضمانات القروض البنكية

حتى تواجه البنوك الأخطار المتعلقة بالقرض تقوم باتخاذ عدة إجراءات منها تحصيل الضمانات، التي تمكنها من استرداد ولو جزء من قيمة القرض في حالة إخلال العميل بواجب الدفع.

1. تعريف الضمان

الضمانات هي:" عبارة عن وسائل وأدوات لمواجهة مختلف الأخطار المرتبطة بالقرض، كإعسار المقترض أو إفلاسه"[3].

إذن فهي:" تأمين ضد الأخطار المحتملة فيما يتعلق بعمليات الاقتراض للبنك وتمكينه من استرجاع كل جزء من أصل قرضه"[4].

2. أنواع الضمانات

تأخذ الضمانات صورا مختلفة، منها الضمانات العينية كالرهن العقاري، وضمانات الكفالات الشخصية[5].

أ- الضمانات العينية الحقيقية: إن الضمانات تتمثل فيما يقدمه المقترض من أصول مادية أو مالية للحصول على قرض، كالعقارات والمنقولات وغيرها من السلع والمنتجات المادية، كما يمكن أن يكون موضوع الضمان

[1] سمير الخطيب،**قياس وادارة المخاطر بالبنوك منهج علمي وتطبيق عملي** ،منشأة المعارف ،مصر،2005،ص: 158.

[2] صادق راشد الشمري،**استراتيجية ادارة المخاطر المصرفية واثرها في الاداء المالي للمصارف التجارة**،الطبعة العربية،دار اليازوري للنشروالتوزيع ،الاردن،2013،ص:59.

[3] عبد الحق بوعتروس، **الوجيز في البنوك التجارية**، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، ص:57.

[4] نفس المرجع، ص: 57.

[5] محمود إبراهيم نور واخرون،**إدارة المخاطر**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2012، ص:111.

أوراق مالية، وغالبا ما توضع هده الأموال أو الأصول تحت تصرف البنك حتى يمكنه أن يسترجع دينه في ميعاده المحدد، وفي الغالب تتخذ الضمانات شكل الرهن العيني[1]، ومن ثم قد يكون الرهن:

- **رهن عقاري:** الجانب الأكبر من المحافظ الائتمانية للبنوك تكون مضمونة مقابل رهونات عقارية، ويتم إجراء عمليات الرهن لدى دائرة الأراضي التابع لها العقار، وعلى نماذج خاصة معتمدة[2].
- **رهن المنقولات (الرهن الحيازي):** يكون عادة على الآليات والمعدات الخاصة بالمصنع أو غيره، بحيث يتم منح العميل قرض لتمويل شراء آليات ومعدات، ثم توثيق الرهن الحيازي[3].

أما في حالة كون المال المنقول عبارة عن بضاعة، يشترط البنك أن تكون البضاعة قابلة للتخزين والتأمين عليها، وأن لا تتعرض قيمتها للهبوط، وأن لا تكون معرضة للتلف أثناء فترة القرض، وأن تكون سهلة الجرد ويمكن بيعها بسهولة، وأن تكون من وحدات متجانسة يسهل وزنها وعدها[4].

ب- الضمانات الشخصية: ومفادها أن يتعهد شخص ما ذو سمعة وملاءة مالية جيدة، في شخص أخر، بتسديد مستحقاته المالية عند توقفه عن الدفع لسبب أو لأخر[5]، ويتخذ عدة أشكال منها:

- **الكفالة:** وهي ضم ذمة إلى ذمة في المطالبة بتنفيذ التزام، وهي عقد يكفل بموجبه الكفيل تنفيذ التزام، إذا لم يف به المكفول[6].
- **الضمان الاحتياطي:** يلتزم بموجبه الضامن بتوقيع ورقة تجارية، عادة بقيمة القرض، تمثل تعهدا شخصيا بالوفاء بمبلغ القرض في حالة توقف المقترض عن السداد[7].

المطلب الثالث: الدور التمويلي للبنوك في القطاع السياحي

إن الطلب على خدمات النظام المصرفي هو طلب مشتق من حاجة التنمية السياحية ، فيمكن القول أنه كلما اتسعت حدود التنمية السياحية، كلما زادت الحاجة إلى وجود نظام بنكي أكثر تطورا وأوسع خدمات، وهـــذا

[1] عبد الحق بوعتروس، مرجع سبق ذكره، ص:58.

[2] محمد داود عثمان، **إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره**، الطبعة الأولى،دار الفكر، الأردن، 2013، ص:101.

[3] نفس المرجع، ص:105.

[4] هيل عجمي جميل الجنابي ورمزي ياسين يسغ أرسلان، **النقود والمصارف والنظرية النقدية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2009، ص ص:133، 134.

[5] عبد الحق بوعتروس، مرجع سبق ذكره، ص:58.

[6] خالد وهيب الراوي، مرجع سبق ذكره، ص: 121.

[7] عبد الحق بوعتروس، مرجع سبق ذكره، ص:58.

يفسر حالة الترابط بين النظام المصرفي وعمليات التنمية السياحية .

الحديث عن التمويل البنكي للتنمية السياحية يتعلق بتمويل دراسات للتهيئة السياحية والأعمال الضرورية لإنجاز الهياكل القاعدية من جهة، وتمويل الاستثمارات السياحية والفندقية من جهة أخرى.

ويقصد بتمويل البنية التحتية ذلك الائتمان الممنوح بغرض تهيئة وتحضير الأراضي السياحية، وجعلها في متناول المتعاملين والمثمرين، وغالبا ما يكون هذا الائتمان لصالح الدولة، ففي معظم البلدان تأخذ الحكومة على عاتقها مهمة تهيئة العقارات السياحية من أجل توفير المناخ الاستثماري المناسب سواء للمستثمرين المحليين أو الأجانب.

أما في ما يتعلق بتمويل الاستثمارات السياحية والفندقية فنجد هذه الأخيرة تتطلب رؤوس أموال ضخمة، وتستغرق مدة إنجازها وقتا طويلا وكذلك في مرحلة المردودية، وهذا يتطلب تكييف الائتمان المصرفي مع هده الخصوصيات من خلال تقديم منتجات مالية متميزة خاصة بالقطاع السياحي،وتخفيض معدلات الفائدة على القروض السياحية مع إمكانيات تأجيل الدفع لمدة أطول.

يقوم البنك المركزي بتمويل عملية التنمية السياحية ، فبسبب خصائص الاستثمار السياحي ، فإن معظم المستثمرين يعزفون عن المشاريع السياحية الكبرى ، فتتولى الدولة ممثلة ببنكها المركزي مهمة انجازها وكذا إنجاز مشاريع البنى التحتية من خلال السلفات التي يقدمها البنك المركزي ، وكذا فإنه مسؤول عن إقامة جهاز مالي سليم لعملية التنمية السياحية.

فضلا عن البنك المركزي فإن البنوك التجارية يعتبر تمويلها مهما لعملية التنمية السياحية، فبعدما كان دور البنوكيقتصر على تقديم الائتمان قصير الأجل، توجهت المصارف التجارية نحو منح الائتماناتالاستثمارية طويلة الأجل للمشاريع السياحية، وهذه الائتمانات يستفيد منها كل من القطاع العام والخاص[1].

وكذلك فإن البنوك الاسلامية تساهم هي الأخرى في تمويل التنمية السياحية، فالبنك الإسلامي تتعدى وظيفته في كونه بنك تجاري يقوم بعملية الاستثمار وتقديم الخدمات البنكية، إلى كونه بنكا تنمويا، طالما يعمل

[1] منيرة بوالملحوإلهام بوسعدي، **اشكالية تمويل الاستثمار السياحي بالجزائر**، الملتقى الدولي العلمي الثاني حول: الاستثمار السياحي بالجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، المنعقد يومي 26-27 نوفمبر، المركز الجامعي، تيبازة، الجزائر، 2014،ص:9.

على استثمار كافة أمواله في مشاريع استثمارية بطريقة مباشرة، وأكدت لجنة الأساتذة الخبراء سنة 1996 على دور البنوك الاسلامية في التنمية، وبينت الدور الهام الذي لعبته هذه البنوك في تجميع المدخرات لتمويل التنسيق فهو بذلك يساهم في عملية التنمية السياحية[1].

من جهتها تقوم البنوك المتخصصة بتمويل القطاع السياحي من خلال ارتباطها المباشر بتمويلالنشاطات الاستثمارية طويلة الأجل للقطاع السياحي، وهذه البنوك قليلة الانتشار وتختلف من بلد لآخر، فهناك بنوك سياحية متخصصة في تمويل النشاط السياحي لوحده ، وهناك بنوك التنمية والمتخصصة في تمويل مختلف القطاعات التنموية بصفة عامة ومنها قطاع السياحة[2].

المطلب الرابع: صيغ تمويل البنوك للتنمية السياحية في الجزائر

تقوم البنوك في الجزائر ، كغيرها من بنوك الدول الأخرى،بتمويل القطاع السياحي من خلال عدة صيغ هي: التأجير التمويلي، التمويل بالمشاركة، القروض التعاقدية طويلة الاجل[3]، وسنتطرق اليها فيما يلي :

1. التأجير التمويلي (الاستئجار المالي)

هو عبارة عن عقد اتفاق بين طرفين هما المؤجر والمستأجر، حيث يلتزم المؤجر بموجبه بتكوين التمويل اللازم لشراء الاصل، في حين تظل ملكية هذا الأصل للمؤجر، فبمقتضى العقد، ينتقل حق استعمال هذا الاصل الى المستأجر، الذي يتحمل قيمة إيجارية محددة مقابل استخدام هذا الاصل خلال الفترة المتفق عليها[4].

وعليه فالتأجير التمويلي له علاقة تعاقدية طويلة الاجل بين المؤجر والمستأجر غير قابلة للإلغاء، يتم بموجبها تمويل استعمال المعدات خلال كامل او معظم العمر الانتاجي للأصل، مقابل قيمة إيجارية محددة، وعادة ما يبلغ اجمالي القيم الإيجارية المدفوعة خلال مدة العقد معظم أو كامل تكلفة الأصل محل الإيجـــــار،

[1]:محمد ابراهيم مقداد وسالم عبد الله حسن، **دور البنوك الاسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية في فلسطين**، مجلة الجامعة الاسلامية، سلسلة الدراسات الانسانية، المجلد 13، العدد الأول، جانفي 2005، ص:247.

[2]منيرة بوالملحوإلهام بوسعدي، مرجع سبق ذكره ، ص:10.

[3]ربيع عيساني ، **دور البنوك في تنشيط التنمية السياحية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد التنمية، جامعة باتنة، الجزائر، 2012، ص ص:83، 84.

[4]خالد امين عبد الله واسماعيل ابراهيم الطراد، **ادارة العمليات المصرفية المحلية والدولية**، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر، 2006، ص: 371.

بالإضافة الى هامش ربح مناسب للمؤجر[1].

2. التمويل بالمشاركة

تعرف المشاركة على أنها: " اشتراك اثنان أو أكثر في أموال مشتركة بينهم، في أعمال زراعية أو تجارية أو صناعية أو خدمية، ويكون توزيع الأرباح بينهم حسب نسب معلومة من الربح" [2].

وعليه فإن عقد المشاركة والذي تعتمد عليه البنوك في تمويل المشاريع ومنها السياحية، يستلزم توفر شروط لإتمامه، منها ما يتعلق برأس المال وتوزيع الأرباح وغيرها من الشروط، فيمكن أن يكون رأس المال نقديا أو يمكن أن يكون قطعة أرض أو معدات وآلات وغير ذلك، أما فيما يتعلق بالأرباح فيتم توزيعها وكذلك الخسائر بين الشركاء كل بنسبة مشاركته في رأس المال[3].

ومن مزايا التمويل بالمشاركة في مجال السياحة أنه يحشد الموارد في هذا المجال، ويساعد في نمو وتطوير الاقتصاد الوطني بصفة عامة، كما أن يقوم بتوزيع مخاطر المشروع بين مجموعة المستثمرين الذين يمثلهم البنك والأطراف الأخرى المشاركة في المشروع، كما أن هذا النظام عادة لا يحتاج إلى تقديم رهن عقاري أو ضمانات، وبالتالي فإن الجدوى الاقتصادية للمشروع ومميزاته هي وحدها التي تؤهله للتمويل من البنك، فضلا عن مزايا اجتماعية كالرفع من فرص التشغيل وتوفير عدالة في توزيع العوائد...إلخ[4].

3. القروض التعاقدية طويلة الأجل

يتم الحصول على هذا النوع من القروض، من البنوك وشركات التأمين، وغالبا ما يستحق بعد فترة زمنية طويلة تتراوح بين 07سنوات و20سنة كحد أقصى، حيث توجه أساسا إلى تكوين رأس المال بالإضافة إلى تمويل الاستثمار[5].

---

[1] المرجع السابق، ص: 376.

[2] أحمد سليمان خصاونة، **المصارف الإسلامية**، الطبعة الأولى، علم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 84.

[3] نعيم نمر داوود، **البنوك الإسلامية نحو اقتصاد إسلامي**، الطبعة الأولى، دار البداية للنشر التوزيع الأردن، 2012، ص 151.

[4] يعرب محمود إبراهيم الجبوري، **دور المصارف الإسلامية في التمويل والاستثمار**، الطبعة الاولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الاردن، 2013، ص:119.

[5] ربيع عيساني ، مرجع سبق ذكره، ص84.

خلاصة

من خلال ما سبق، يمكن القول أن البنوك ومنذ القدم، كان لها دورها البارز في مختلف جوانب الحياة، حيث تطورت وأصبح لها أنواع كثيرة، كالبنك المركزي الذي يعد قمة هرم النظام البنكي، والبنوك التجارية، والإسلامية وغيرها.

مر النظام البنكي في الجزائر بعدة محطات قصد تطويره، بدءا باستعادة السيادة النقدية، ووصولا إلى قانون النقد والقرض 90- 10 الذي يعد تغيرا جذريا لأسس النظام البنكي الجزائري.

تقوم البنوك في الجزائر كغيرها من الدول بتمويل التنمية السياحية من خلال عدة صيغ، كالتأجير التمويلي والقروض التعاقدية طويلة الأجل والتمويل بالمشاركة، مساهمة بذلك في تحقيق التنمية السياحية التي راهنت عليها الجزائر طويلا، بوضع عدة مخططات بهدف النهوض بها، وهيئات للإشراف عليها ومتابعتها، إلا أن المشاكل التي تعاني منها التنمية السياحية في الجزائر كمشكل التمويل، حال دون الوصول إلى الأهداف المسطرة كل مرة.

الفـصـل الثـــالـث

دراسة ميدانية ببنك التنمية المحلية BDL–وكالة جيجل– لدور البنوك في تمويل التنمية السياحية

تمهيد

المبحث الأول: تقديم بنك التنمية المحلية **BDL**– وكالة جيجل–

المبحث الثاني: العملية الائتمانية بوكالة –**BDL**جيجل –

المبحث الثالث: دراسة تطبيقية ببنك **BDL**– وكالة جيجل–

خلاصة

الخاتمة

مر قطاع السياحة بتطورات عديدة عبر الزمن، نتيجة تغير النظرة التقليدية عنها و هذا راجع أساسا إلى آثارها الإيجابية على مختلف القطاعات، و أصبحت مصدرا للعملة الصعبة و لزيادة الدخل القومي، كما أنها توفر فرص عمل ومصدر دخل للأفراد وغير ذلك، كل هذا دفع بالدول المتخلفة إلى ضرورة ترقيتها و تطويرها عبر التنمية السياحية و التي تهتم بتطوير النشاط السياحي وإقامة و إنشاء ما يحتاجه من هياكل و استثمارات.

تتعدد أنواع السياحة و تتعدد معها خصائصها، مقوماتها وأهميتها، و هذا ينسحب على التنمية السياحية و التي تحتاج إلى خطة مضبوطة ومحددات وعوامل معينة تساهم في إنجاح تلك الخطة، و مواجهة المعوقات التي تواجهها، على اعتبار أن عملية التنمية السياحية تواجه عدة عقبات تعترض سبيل نجاحها.

تواجه الجزائر عدة مشاكل وعقبات في إطار التنمية السياحية ومنها تدهور التراث الطبيعي و الثقافي، مشكل العقار السياحي، معوقات متعلقة بالموارد البشرية وشكل التمويل و غير ذلك، وبغرض تجاوز تلك العقبات والنهوض بالتنمية السياحية اعتمدت الجزائر منذ الاستقلال مخططات جديدة وأنشأت مؤسسات وهيئات لتطبيقها.

لا يعد مشكل تمويل التنمية السياحية حكرا على الجزائر بل تعاني منها أغلب الدول خاصة الدول النامية، و من هنا برز دور البنوك كحل لهذا الإشكال، حيث أصبحت البنوك تساهم في دعم و تمويل الاستثمارات السياحية المختلفة واعتمدت في ذلك عدة صيغ مثل الإيجار التمويلي و المشاركة، فزادت أهمية البنوك في المجال السياحي.

أولا: اختيار صحة الفرضيات

1- تساهم البنوك في تمويل التنمية السياحية عبر عدة صيغ توفرها لتمويل الاستثمارات في القطاع السياحي فنجد: التمويل الإيجاري، التمويل بالمشاركة، القروض التعاقدية طويلة الأجل، و هذا ما يثبت **صحة الفرضية الأولى؛**

2- قام بنك التنمية المحلية **BDL** جيجل بتمويل عديد المشاريع المرتبطة بعملية التنمية السياحية في قطاعات السياحة، النقل، والخدمات، كالمشروع الذي قمنا بدراسته، وهذا ما يثبت **صحة الفرضية الثانية؛**

3- تخضع عملية منح القروض بوكالة **BDL** جيجل على مجموعة من الخطوات مترابطة ومتسلسلة قبل الموافقة على منح القرض وصرفه للعميل، تبدأ باللقاء مع طالب القرض إلى تقديمه ثم دراسته، ليتم في الأخير اتخاذ قرار منح القرض من عدمه، وهذا يثبت **صحة الفرضية الثالثة؛**

4- لم يمول بنك التنمية المحليةBDL جيجل الكثير من المشاريع السياحية، في حين مول عددا أكبر من المشاريع في قطاع النقل والخدمات، وقد لاحظنا أن حجم التمويل الذي يحتاجه المشروع السياحي أكبر من الذي يحتاجه المشروع في قطاعي النقل والخدمات، وهذا ما يثبت **صحة الفرضية الرابعة**.

ثانيا: نتائج الدراسة

1. نتائج النظرية

- السياحة مجموعة من الأنشطة يقوم بها الأشخاص بعيدا عن مكان إقامتهم لها مميزات وأنواع ومقومات مختلفة؛

- تغيرت النظرة التقليدية عن السياحة نتيجة آثارها الإيجابية الملموسة على مختلف القطاعات، فقد أصبحت تساهم في الجانب الاقتصادي و الاجتماعي للدول؛

- تعتبر التنمية السياحية نتاجا لسعي الدول إلى الاستفادة من آثار السياحة الاقتصادية والاجتماعية خاصة، فهي تعني تطوير قطاع السياحة اعتمادا على مجموعة من المحددات و العوامل على خطة تنفيذها بنجاح؛

- اعتمدت الجزائر على مجموعة من المخططات بغرض تحقيق التنمية السياحية و على مؤسسات وهيئات لتنفيذها؛

- يعد شكل التمويل أحد أكبر المشاكل التي تعيق التنمية السياحية، ولذلكظهرت البنوك كحل لهذه الأشكال؛

- هناك خدة مشاكل وصعوبات تعترض عملية التنمية السياحية، لذلك يجب التغلب عليها إذا ما أردنا نجاح تلك التنمية؛

2. النتائج التطبيقية

- المخططات التي اعتمدتها الجزائر بغرض تحقيق التنمية السياحية، لم ترتق نتائجها إلى الأهداف المسطرة. ما جعلها عرضة للتغيير والتحديث في كل مرة؛

- يقوم بنك BDL جيجل بتمويل عملية التنمية السياحية من خلال تمويله للاستثمارات السياحية، حيث يوفر لذلك صيغا مختلفة، وأيضا من خلال تمويله لمشاريع النقل والخدمات؛

- يساهم بنك BDL جيجل من خلال تمويله لإنشاء مرافق ومنشآت سياحية في خلق تنمية سياحية في ولاية جيجل؛

- تمر عملية اتخاذ قرار منح القروض من طرف بنك BDL جيجل بعدة خطوات وإجراءات وهذا قد يأخذ وقتا ويضيع مصالح المستثمرين؛

– هناك صعوبة كبيرة في تحديد مدى أهلية الشخص للحصول على قرض، لذلك نجد البنوك تطلب شروط وضمانات مختلفة لتقليل خطر عدم السداد؛

– التوسع في منح القروض لتمويل قطاعي النقل والخدمات لا يكفي لخلق تنمية سياحية، وإنما يجب أيضا دعم المشاريع السياحية التي تحتاج تمويلا كبيرا.

ثالثا: الاقتراحات

– يجب على الجزائر أن تهتم أكثر بالقطاع السياحي كحل يخفف من تبعيتها لقطاع المحروقات، وذلك من خلال اعتماد مخططات واقعية، يمكن تنفيذها ومتابعة تنفيذها بشكل مستمر ووضع الأشخاصالمناسبين لتلك العملية؛

– تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في المجال السياحي، ومنحه تسهيلات للارتقاء بالتنمية السياحية؛

– التنمية السياحية مرتبطة بباقي القطاعات، لذلك لا يجب أن تنظر إليها بمعزل عن تلك القطاعات، إذ يجب التكامل بين السياحة، الصناعة، الفلاحة وغيرها من القطاعات؛

– ضرورة تطوير الجهاز المصرفي لتسهيل أمور السائح، وتشجعيه على القدوم؛

– ضرورة استقطاب بنوك أجنبية للعمل في الجزائر، وتمويل عملية التنمية السياحية؛

– تسهيل إجراءات الحصول على القروض السياحية، والعمل على تخفيض وقت دراسة الملفات، دون الإضرار بالبنك أي اعتماد السرعة وليس التسرع؛

– يجب توفير البنى التحتية، ومختلف الخدمات والأنشطة الداعمة للسياحة، وذلك كون السائح يرغب في مساهمة خلق وجهة سياحية تنافسية؛

– التنسيق بين البنوك فيما يتعلق بدعم المشاريع السياحية و القيام بالتمويل المشترك خاصة للمشاريع الاستثمارية الضخمة؛

– الاهتمام أكثر بالمشاريع السياحية الكبرى، كالمنتجعات وغيرها، لأنها مهمة للغاية لخلق التنمية سياحية.

رابعا: آفاق الدراسة

إن عملنا هذا محدود، تناول بعض الجوانب المهمة في الموضوع ، ومن أجل فتح آفاق جديدة، نقترح على الطلبة القادمين المواضيع التالية:

- دور وسائل التواصل الاجتماعي في النهوض بالقطاع السياحي؛
- أثر خدمات النقل على التنمية السياحية؛
- دور الجامعة في تكوين إطارات السياحة.

قائمـــــــــة الـمـــــراجـــع

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

1. الكتب

1- أبو عياش عبد الإله والطائي عبد النبي، **التخطيط السياحي (مدخل استراتيجي)**، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع،الأردن، 2004.

2- أرشيدعبد المعطي رضا وجودة محفوظ احمد،إدارة الائتمان،الطبعة الأولى،دار وائل للطباعة والنشر ،الأردن،1999.

3- أكيزيديسيوانيسوخاندولوالسينيكيمار، ترجمة العبادي عبير فوزان، إدارة المخاطر المالية في أعمال الصيارفة والتمويل الإسلامي، الطبعة الأولى، دار الفكر، الأردن، 2015.

4- ال شبيب دريد كامل، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، الطبعة الثانية، دار المسيرة، الأردن، 2009.

5- الأنصاري أسامة عبد الخالق، إدارة البنوك التجارية والبنوك الإسلامية، كتب عربية، مصر، 1994.

6- الجبوري يعرب محمود إبراهيم، دور المصارف الإسلامية في التمويل والاستثمار، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن،2013.

7- الجنابي هيل عجمي جميل وأرسلان يسغ رمزي ياسين، النقود والمصارف والنظرية النقدية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2009.

8- الحناوي محمد صالح وآخرون، أساسيات ومبادئ الإدارة المالية، المكتب الجامعي الحديث،مصر، 2007.

9- الخطيب سمير، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك منهج علمي وتطبيق عملي، منشأة المعارف، مصر ،2005.

10- الشمري صادق راشد، إستراتيجيةإدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارة، الطبعة العربية، دار اليازوري للنشروالتوزيع، الاردن، 2013.

11- الصيرفي محمد، التخطيط السياحي،الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007.

12- العاني قتيبة عبد الرحمان، التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية والتجارية – دراسة مقارنة–، دار النفائس للنشر والتوزيع،الأردن، 2013.

13- العزعزي شهاب أحمد سعيد، إدارة البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2011 .

14- المرسي جمال الدينواللحيلح أحمد عبد الله، الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات، الدار الجامعية، مصر، 2007.

15- المغربي محمد الفاتح محمود بشير، تمويل ومؤسسات مالية، دار الجنان للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.

16- برجام فردويستون ويوجين، ترجمة دعالة بيلة عبد الرحمان والنعماني عبد الفتاح السيد سعد، التمويل الإداري، الجزء الثاني، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 1993.

17- بني هاني حسين، اقتصاديات النقود والبنوك الأسس والمبادئ، الطبعة الأولى، دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، 2002 .

18- بوراس أحمد، تمويل المنشآت الاقتصادية، دارالعلوم للنشروالتوزيع، الجزائر، 2008.

19- بورقبة شوقي، التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الاسلامية، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2013.

20- بوعتروس عبد الحق، الوجيز في البنوك التجارية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2000

21- جبر هشام، إدارة المصارف، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر،2008 .

22- الجلاد احمد، التخطيط السياحي والبيئي بين النظرية و التطبيق، الطبعة الأولى، عالم الكتب، مصر، 1998.

23- جلدة سامر، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

24- حسن حسيني جليلة ،التنمية السياحية، الدار الجامعية، مصر، 2006.

25- حماد طارق عبد العال، تقييم اداء البنوك التجارية تحليل العوائد والمخاطر، سلسلة البنوك التجارية قضايا معاصرة الجزء الثاني، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر،1999.

26- خريس جمال وآخرون، النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2002 .

27- خصاونة أحمد سليمان، المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، علم الكتب الحديث للنشر والتوزيع،الأردن، 2008.

28- داوود نعيم نمر، البنوك الإسلامية نحو اقتصاد إسلامي، الطبعة الأولى، دار البداية للنشر التوزيع، الأردن، 2012.

29- دعبس يسرى، التنمية السياحية المتواصلة، البيطاش للنشر و التوزيع، مصر، 2007.

30- رمضان زياد سليموجودة محفوظ أحمد، إدارة البنوك، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 1996.

31- سلطان محمد سعيد أنور، إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2005.

32- صيرفي محمد عبد الفتاح، إدارة البنوك، الطبعة الأول، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

33- طه طارق، إدارة البنوك و تكنولوجيا المعلومات، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2007 .

34- العاني رعد مجيد, الاستثمار والتسويق السياحي، الطبعة الاولى، دار كنوز المعرفية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

35- عباسعلي، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

36- عبد الله خالد أمين، العمليات المصرفية الطرق المحاسبية الحديثة، الطبعة الخامسة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.

37- عبد الله خالد امين والطراد اسماعيل ابراهيم، ادارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر، 2006.

38- عبد المطّلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك الأساسيات والمستحدثات، الدار الجامعية، مصر،2007.

39- عثمان محمد داود، إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره، الطبعة الأولى، دار الفكر، الأردن، 2013.

40- عدلي عصمت شوقي وعبد المعطي أحمد منال ،مقدمة في الإعلام السياحي،الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، مصر، 2011.

41- عقل مفلح، مقدمة في الإدارة المالية، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

42- غنيم احمد،التسهيلات والقروض المصرفية صناعة قرارات الائتمان منهج متكامل نظريا وعلميا،2011.

43- غنيم أحمد محمد، الإدارة المالية مدخل التحول من الفقر إلى الثراء، المكتبة المصرية، مصر، 2006.

44- غنيم عثمان محمد وبينتا نبيل سعد، التخطيط السياحي في سبيل تخطيط سكاني كامل شامل، الطبعة الأولى، دار صنعاء للنشر و التوزيع، الأردن، 1999.

45- قادري محمد الطاهر وآخرون، المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2014.

46- قزويني شاكر، محاضرات في اقتصاد البنوك، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.

47- لطرشالطاهر،تقنيات البنوك، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، ، الجزائر، 2007.

48- مجيد ضياء، اقتصاديات النقود و البنوك، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2005.

49- محمد مسعد محي الدين، الاتجاهات الحديثة في السياحة، المكتب الجامعي الحديث، مصر،2008.

50- محمد منير شاكر واخرون، التحليل المالي، مدخل صناعة القرارات، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر،الأردن،2008.

51- مقابلة أحمد محمود ،صناعة السياحة، الطبعة الأولى، دار الكنوز المعرفية العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

52- ملهاق فضيلة، وقاية البنك المركزي من تبييض الأموال، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

53- مولوخية أحمد فوزي، مدخل إلى علم السياحة، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007.

54- مؤمن محمد عمر، التخطيط السياحي، الطبعة الاولى، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2009.

55- نور محمود إبراهيم واخرون، إدارة المخاطر، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2012.

56- هاشم إسماعيل محمد، النقود و البنوك، دار الجامعة المصرية، مصر،2005.

57- يونس محمود وآخرون، نقود وبنوك و أسواق مالية، الدار الجامعية، مصر، 2004.

2.المذكرات

58- برنجي أيمن،الخدمات السياحية و أثرها على سلوك المستهلك، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: تسويق، جامعة بومرداس، الجزائر،2012.

59- بوعقلين بديعة، السياسات السياحية في الجزائر وانعكاساتها على العرض والطلب، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: التخطيط، جامعة الجزائر1996.

60- بوعكريف زهير، التسويق السياحي ودوره في تفعيل قطاع السياحة، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص: تسويق، جامعة قسنطينة ، الجزائر، 2012.

61- جمعوني رفيقة وريان نور الهدى، دور التسويق السياحي في دعم التنمية السياحية، مذكرة ماستر في علوم التسيير، تخصص:إقتصاد وتسيير سياحي، جامعة جيجل،الجزائر، 2016.

62- حفصي هدي، بحوث العلاقات العامة في المؤسسات السياحية دراسة حالة الديوان الوطني للسياحة، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص: تسويق، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.

63- حميدة بوعموشة، دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير في علوم الاقتصادية، تخصص: الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة سطيف، الجزائر، 2012.

64- ربيع عيساني، دور البنوك في تنشيط التنمية السياحية, مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد التنمية، جامعة باتنة، الجزائر،2012.

65- ريدوح زينب وبوروح كريمة، واقع تطبيق البنوك التجارية لمعايير لجنة بازل، مذكرة ماستر في علوم التسيير، تخصص: نقود ومالية دولية، جامعة جيجل، الجزائر،2015.

66- سفير نجاة وبولعسل سامية، دور تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في تنمية السياحة، مذكرة ماستر في علوم التسيير، تخصص: تسويق، جامعة جيجل، الجزائر، 2013 .

67- عوينات عبد القادر، السياحة في الجزائر الامكانيات والمعوقات (2000-2025) الاستراتيجية السياحية الجديدة SDAT 2025 ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية ، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2013.

68- قويدر لويزة، اقتصاد السياحة وسبل ترقيتها في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر ، الجزائر، 2010.

69- كواش خالد، أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: تخطيط، جامعة الجزائر03، الجزائر،2004.

70- لعريجية محمد، تحديات التنمية السياحية و متطلبات تحقيقها في الجزائر، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة جيجل، 2014.

71- محمدي عز الدين، استراتيجية التنمية السياحية في الجزائر واقع وآفاق، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: تخطيط اقتصادي، جامعة الجزائر 3، الجزائر،2006.

72- مسدوي دليلة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية ونمو القطاع السياحي، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص: تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر،2009.

73- مسكين عبد الحفيظ، دور التسويق في تطوير النشاط السياحي في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية،تخصص:تسويق،جامعة قسنطينة،الجزائر،2010.

74- مغريش كنزةوبوالجنوحصفية، دور المورد البشري في تحقيق التنمية السياحية،مذكرة ماستر في علوم التسيير، تخصص:اقتصاد وتسيير سياحي،جامعة جيجل، الجزائر،2014.

75- موهوب صالح، تشخيص واقع السياحة في الجزائر واقتراح سبل تطويرها، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر،2007.

76- هدير عبد القادر، واقع السياحة في الجزائر وآفاق تطورها، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص: نقود مالية وبنوك، جامعة الجزائر، الجزائر،2006.

3. **الملتقيات**

77- بوالملح منيرة وبوسعدي إلهام، اشكالية تمويل الاستثمار السياحي بالجزائر، الملتقى الدولي العلمي الثاني حول: الاستثمار السياحي بالجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، المنعقد يومي 26-27 نوفمبر، المركز الجامعي، تيبازة، الجزائر،2014.

78- جعفر يونس إبراهيم، الصناعة السياحية في الضفة الغربية- فلسطين -،الملتقى العلمي الدولي حول: الصناعة السياحية في الجزائر بين الواقع والمعمول نحو الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة، المنعقد يومي: 9-10 نوفمبر، جامعة جيجل، الجزائر، 2016.

79- خنشور جمال وتلي سيف الدين، الإطار النظري للاستثمار السياحي والتنمية المستدامة، الملتقى العلمي الدولي الثاني حول :الاستثمار السياحي في الجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، المنعقد يومي: 26-27 نوفمبر، المركز الجامعي تيبازة ، الجزائر، 2014.

80- شلالي عبد القادر وعوينان عبد القادر، واقع السياحة في الجزائر وسبل ترقيتها، الملتقى العلمي حول: السياحة واقع وآفاق، المنعقد يومي: 11-12 ماي، 2010، جامعة البويرة، الجزائر2010.

81- صوفان العيد وبولعسل محمد، التنمية السياحية المستدامة في الجزائر فرص وتحديات، الملتقى العلمي الدولي حول: الصناعة السياحية في الجزائر بين الواقع والمأمول نحو الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة، المنعقد يومي:09-10 نوفمبر، جامعة جيجل، الجزائر، 2016.

82- طالب دليل ووهراني عبد الكريم، السياحة أحد مكونات التنمية المستدامة نحو تنمية سياحية مستدامة، الملتقى الدولي الثاني حول: الاداء المتميز للمنظمات والحكومات، المنعقد يومي: 22-23 نوفمبر، جامعة ورقلة، الجزائر، 2011.

83- عيساني عامروبوهديل سليم، معوقات تطور القطاع السياحي في الجزائر بين التشخيص و الحلول الممكنة،الملتقى الدولي الأول حول: 9-10 نوفمبر 2016، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة جيجل2016.

84- مرابط محمد وبوكروح عبد الله ، تنافسية وتنمية القطاع السياحي في الجزائر واليات تطويره في ظل استراتيجة جديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025، الملتقى الدولي الأول حول:السياحة في الجزائر بين متطلبات واقع والتسيير العقلاني، المنعقد يومي: 09- 10 مارس2016.

85- مكي هشام، التخطيط السياحي و دوره في تطوير النشاط السياحي، الملتقى الوطني حول: الاستثمار في صناعة السياحة بالجزائر- واقع وتحديات، المنعقد يومي : 15-16 جانفي، جامعة الشلف، الجزائر، 2004.

86- ناقة قدور منى ومزريق عاشور، التنمية السياحية في خدمة الدول المتقدمة و النامية على السواء، الملتقى الدولي الأول حول: اقتصادية السياحة و دورها في التنمية المستدامة، المنعقد يومي: 9-10 مارس، جامعة بسكرة، الجزائر، 2010.

87- يحياوي إلهام وبوحديد ليلى، مساهمة الاستثمار السياحي في تطوير مناطق التوسع السياحي بالجزائر، الملتقى العلمي الثاني حول . الاستثمار السياحي ودوره في التنمية المستدامة، المنعقد يومي: 26-27 نوفمبر، جامعة باتنة، الجزائر، 2014

4.النصوص القانونية

88- قانون النقد و القرض90-10 المؤرخ في14-04-1990.

5.المواقع الالكترونية

89- موقع البنك الدولي data.albankaldawli.org، تاريخ الإطلاع (2016/03/14 على الساعة 15:35.

90- موقع البنك المركزي الجزائري www.bank-of-algeria.dz،تاريخ الإطلاع(2017/03/15، الساعة: 20:30).

91- موقع الوكالة الوطنية للتنمية السياحية www.andt.dz.org/ar/action.formunik ،تاريخ الإطلاع (2017/03/15 على الساعة 11.00).

92- موقع مديرية السياحة والصناعات التقليدية للجلفة www.dta-djelfa.com،تاريخ الإطلاع :(2017/03/15 على الساعة 13:30) .

6.مراجعأخرى

93- دراج خليل، أسئلة وإجابات نموذجية في منهاج التوجيهي، جريدة الأيام، العدد 5856، الصادر يوم 2012/04/29، متاح على الموقع:www.al-ayyam.ps ، تاريخ الاطلاع (2017/03/14 على الساعة 15:20).

94- معراج هواري وجردات محمد سليمان، السياحة و أثرها في التنمية الاقتصادية – حالة الاقتصاد الجزائري–، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد1، الجزائر، 2004.

95- هرمز نور الدين،التخطيط السياحي و التنمية السياحية، مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 3، 2006.

96- قسيمة كباش حسن، التخطيط السياحي واثره في مناطق ومواقع التراث الاثري، مجلة جامعة شندي، العدد 9، السعودية،2010.

97- وزارة تهيئة الإقليم البيئة والسياحة، الكتاب 05، المشاريع ذات الأولوية السياحية المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT2025 ، الجزائر، جانفي، 2008.

98- لحسين عبد القادر، استراتيجية التنمية المستدامة للقطاع السياحي في الجزائر على ضوء ما جاء به المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025، الآليات والبرامج، مجلة آداء المؤسسات الجزائرية، العدد 02، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة بورج بوعريريج، الجزائر ،2013.

99- مقداد محمد ابراهيم ، سالم عبد الله حسن، دور البنوك الاسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية في فلسطين، مجلة الجامعة الاسلامية، سلسلة الدراسات الانسانية، المجلد 13، العدد الأول، جانفي 2005.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

100- Lozato-GiotartJean-Pierre &BalfetMichel ,**management du tourisme**, 2eme édition, pearsoneducation, paris, 2007.

101- Burkart.A.J &Medlik.S ,**Tourism: Past- Present and Future**, 2nd edition, Heinemann, London, 1981.

102- A. Monnier Philippe &Mahier Sandrine**,les technique bancaires**,2 èdition,DUNOD,,paris,françe,2010.

الملخص

أصبحت التنمية السياحية مطلبا لمختلف دول العالم، خاصة للدول النامية كالجزائر، لكن المشكل أنها تحتاج أموالا كبيرة قد تعجز عن تحملها تلك الدول.

وفي دراستنا هذه سنحاول التعرف على مدى مساهمة البنوك في تمويل التنمية السياحية، من خلال التطرق إلى حالة بنك التنمية المحلية بجيجل، ومعرفة دوره التمويلي فيها ومن أجل ذلك اعتمدنا علـــى المنهجين الوصفي والتحليلي المتعلقين بجمع المعلومات والبيانات والارقام من مختلف المصادر، والقيام بتحليلها وابرازها في عدة جداول واشكال مختلفة تساعدنا على فهم جيد للموضوع.

واتضح من خلال هذه الدراسة أن بنك التنمية المحلية بجيجل يساهم في تمويل عملية التنميـــــــة السياحية من خلال تقديمه لقروض مرتبطة بهذا المجال، إلا ان ذلك التمويل لا يوجه بقدر كاف للمشاريع السياحية الذي يبقى عددها قليلا مقارنة بعدد المشاريع في باقي القطاعات ذات الصلة بعملية التنميـــــــة السياحية.

الكلمات المفتاحية: السياحة، التنمية السياحية، البنوك، التمويل.

Résumé :

Le développementtouristiqueest devenue nue nécessité de différents pays du monde surtout les pays sous développé comme l' Algérie , mais le problème posé qu'ils ont besoin d'une grande

couverturefinancière, au tant qu'ils sont incapable de la supporter.

Dans notre étude, onessaye saisir à quel point les Bancs participent au financement développent touristique, en exploitant l'état de la **BDL**àjijel,et son rôle financière. Pour ce but, on a basé sur deux méthodes(descriptive et analytique, qui lerôlede regrouper le connaissanes , les donnés et les chiffres de différentes sources, on les montrés analyse à partir des tableauxet des différentes sortes qui nous aident àmieur comprendre le sujet.

Cette étude nous montre que la **BDL** de jijel participe au financement de l'opération du développement sous forme de crédits liés avec ce domaine. malgré cà , cedéveloppement est insuffisant pour les projets touristiques qui sont très rares par rapport à d'autres projet aux services ,liés aux opérationsfinancière touristiques .

Les mots clés :le tourisme, ledéveloppement touristique ,Les Banques , le financement.